

المملكة الأردنية الهاشمية



التقرير السنوي

« نحو إدارة عامة كفؤة ونزيهة »



2024



مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission





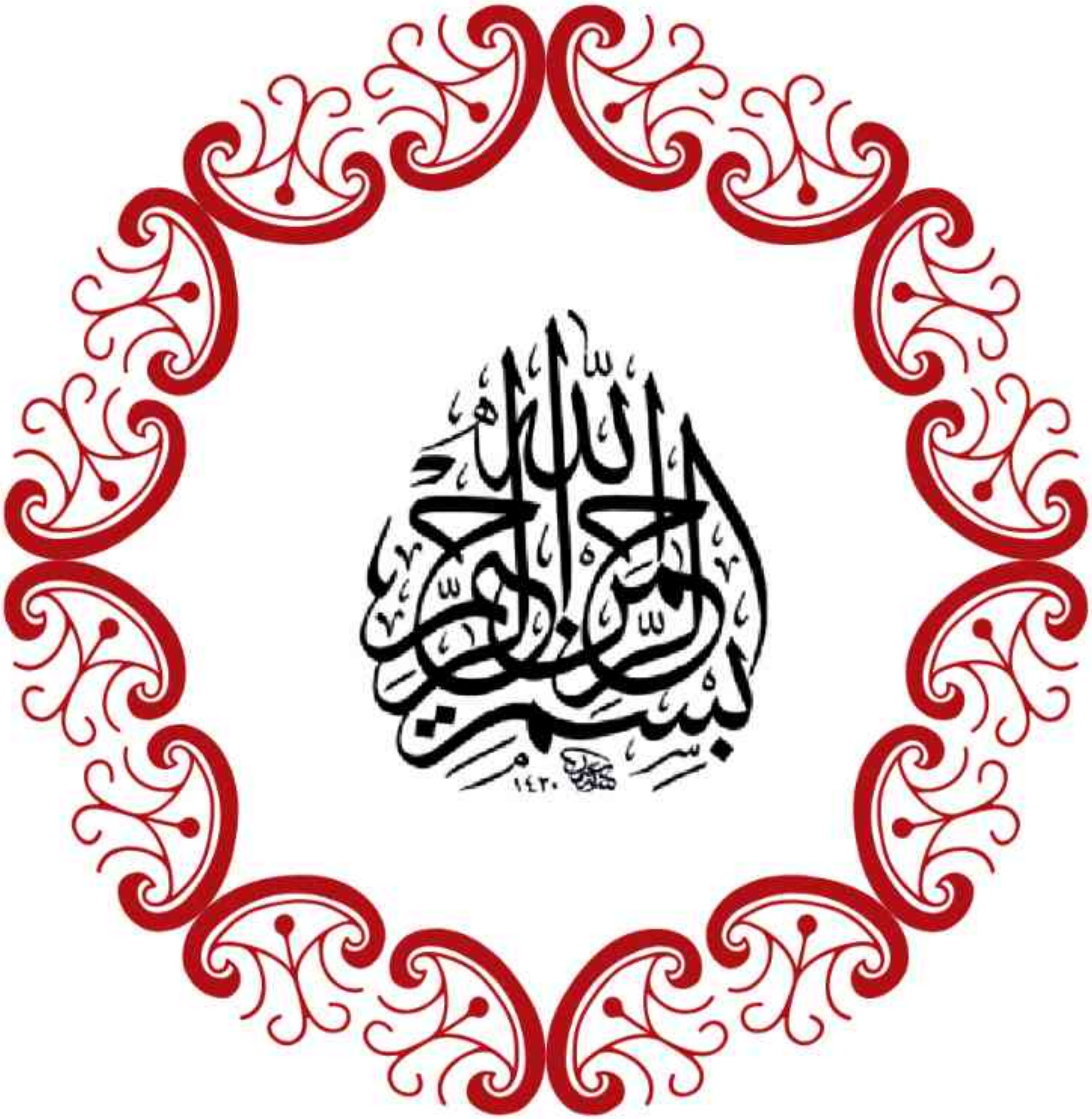
التعظيم الشورى

2024



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

” بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد “

” ترسيخ منظومة النزاهة الوطنية وإنفاذ القانون
والوقاية من الفساد والحد من آثاره على المستوى
الوطني وفق الممارسات العالمية الفضلى بما
يؤسس لبيئة وطنية مناهضة للفساد “ .

مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد



د. مهند حجازي
رئيس المجلس



سعد الشهاب
عضو



سامي السلايطة
نائب الرئيس



ناصر القاضي
عضو



حازم المجالي
عضو

محور الإنجازات النوعية والتطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات

1. إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية 2024. 26
2. ارتفاع ثقة المواطنين بالهيئة. 26
3. مشروع منهجية حوكمة تنفيذ الاستراتيجيات. 27
4. إدماج الشباب واستثمار التكنولوجيا والابتكار. 28
5. محاربة الفساد الانطباعي والشائعات 29
6. مناقشة رسالتي ماجستير «الحوكمة ومكافحة الفساد» 30
7. الامن السيبراني. 30
8. المؤشرات الدولية. 31
9. التعاون ومذكرات التفاهم. 31
10. التحول الرقمي. 32
11. بناء القدرات والتدريب. 33
12. مبادرة سفراء النزاهة. 34
13. إنجازات استراتيجية تحققت عام 2024. 34
14. قصص نجاح وأمثلة مميزة بالهيئة. 36
15. التطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات. 36

محور إنفاذ القانون

1. التحري 44
2. أعمال التحقيق 45
3. التسويات واسترداد الأموال 48
4. وحدة حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد 49
5. التظلمات 50

محور النزاهة والأعمال الوقائية

1. الامتثال في القطاعين العام والخاص 53
2. الأعمال التوعوية 58
3. دراسات تقييم وإدارة مخاطر الفساد 59
4. الملفات الوقائية 62

محور الاتصال الدولي والمحلي

1. المستوى الدولي 67
2. المستوى المحلي 71





كلمة رئيس المجلس



د. مهند حجازي
رئيس مجلس الهيئة

ولأن الإعلام يعتبر أحد الشركاء الاستراتيجيين للهيئة فقد أولته اهتماماً مميّزاً بالانفتاح على مختلف وسائله وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال رسائلها التوعوية والإرشادية لجمهور المواطنين في مختلف مواقعهم الرسمية والأهلية الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة وثقة المواطنين بجهودها في نشر قيم النزاهة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام سيادة القانون، وكذا دورها في حماية المال العام وملاحقة الفاسدين، وقد ساهم كل ذلك في تراجع نسبة المعلومات والإخبارات والشكاوى التي ترد إلى الهيئة بما يزيد عن (40) بالمئة، كما انعكس ذلك على نتائج استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بين أن ثقة المواطنين بالهيئة ارتفع من (40) بالمئة عام 2021 إلى (73) بالمئة عام 2024.

أولت الهيئة قطاع الشباب باعتبارهم عماد الوطن وقادة المستقبل اهتماماً ينسجم مع توجيهات جلالة الملك تجاه هذا القطاع فأطلقت مبادرة سفراء النزاهة التي تستهدف

يسرني أن أضع بين يدي كل المهتمين التقرير السنوي لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2024 الذي يستعرض ويرصد أهم محطات الإنجاز التي حققتها عبر مسيرة عام مضى، مستذكراً في الوقت نفسه أن ما تحقق كان ثمار جهود متناغمة دؤوبة بذلها مجلس الهيئة وموظفوها على حد سواء، لأن مجلسها يحرص على انتهاج سياسة السير إلى أمام بروية وحكمة واستثمار كل ما يمكنه أن يعظم حضورها كجهة رقابية معززة بالضابطة العدلية فقد تبنى برنامجاً لحوكمة المشاريع الاستراتيجية لتعزيز النزاهة والمساءلة وهو برنامج يعمل كمنظومة متكاملة تُعنى بحوكمة تنفيذ الاستراتيجيات والتمويل والمشاريع ليكون هذا البرنامج واحداً من المبادرات الابتكارية التي تتبناها الهيئة على صعيد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

جاء إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية نهاية عام 2024 ليسجل علامة فارقة على المستويين العربي والاقليمي، فعلاوة على أنه امتداد واستمرارية نوعية للمؤشر في دورته الأولى واستكمالاً للنجاحات التي تحققت في حينه وشملت 99 وزارة ومؤسسة وهيئة وبلدية إلا أنه بثوبه الجديد يُعتبر تنويعاً لجهود مجلس الهيئة وسعيه إلى نقل ودفع مؤسسات الدولة إلى مراحل متقدمة في حماية المال العام وتجويد خدمات الهيئة بما يحقق رضى المواطنين ويعزز ثقتهم بمؤسسات الدولة إضافة إلى وضع قيادات الإدارة العامة أمام مسؤولياتهم باعتبارهم القدوة في حمل رسالة النزاهة والالتزام بها.

ولعله من المفيد بيان أن المؤشر في دورته الثانية بنى على النتائج الايجابية التي تحققت وخلقت تنافساً لافتاً بين المؤسسات التي شملها المؤشر في دورته الأولى وعالج بعض ثغراتها.

الشهود والمبلغين وتوفير الغطاء القانوني والأمني لهم.

ولأن للهيئة شبكة علاقات وتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية والهيئات النظيرة فقد نفّذت مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مشروعاً من أجل إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة نتج عنه إطلاق تقريرين مهمين الأول حول مراجعة النزاهة في القطاع العام والثاني حول مراجعة الحوكمة في القطاع العام، كما تعمل الهيئة مع هذه المنظمة ومع باقي الشركاء الاستراتيجيين على اعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2026-2030).

في هذا السياق، انضمت الهيئة إلى مؤشرات النزاهة العامة (PII) الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تضع معياراً جديداً لتقييم قدرة الحكومات على الصمود في وجه مخاطر الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام. كما انضمت إلى شبكة سيادة القانون للشباب (RoLYN)، وهي مشروع أطلقه مجلس أوروبا (CoE) بهدف رفع الوعي بالعلاقة بين الفساد وتدهور البيئة، وتشجيع مشاركة الشباب في التصدي لهذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت الهيئة على اتفاقية مكة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) لتعزيز التعاون في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع هيئات مماثلة في دول عربية وصديقة، بما يسهم في تبادل المعرفة، والتعاون الفني، وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة فيما أبرمت عدة مذكرات تفاهم مع نظيراتها من الدول العربية والصديقة بهدف تبادل الخبرات والتنسيق في مجال مكافحة الفساد وتبادل الوفود والتدريب.

أخيراً أختتم بالقول بأن الهيئة ساهمت مع غيرها من مؤسسات الدولة في تقديم الاردن ثلاث درجات على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية/ برلين وجاء الأردن في المرتبة(59) من بين(180) دولة.

في مرحلتها الاولى التي ستبدأ مع مطلع عام 2025 خمسة آلاف من طلبة الجامعات الذين سيتم تدريبهم على دفعات ضمن ورش تدريبية ومحاضرات توعوية حول أهمية دورهم في مكافحة الفساد ونبذه ونشر قيم النزاهة والالتزام بمعاييرها في حياتهم اليومية وعند التحاقهم بالوظيفة العامة ونزولهم إلى سوق العمل ، كذلك أطلقت الهيئة من أجلهم ومن أجل جميع المواطنين حاضنة ابتكارية على موقعها الإلكتروني ليكون منصة إلكترونية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد للاستفادة من مواهب الجميع وخاصة فئة الشباب في ابتكار وتطوير حلول ابداعية للمشكلات والتحديات من خلال تطويع التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي بما يخدم الهيئة مهاماً ورسالة .

وامتداداً لذلك أطلقت الهيئة لقطاع الشباب مسابقة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد تنافست عليها سبع مجموعات شبابية ضمت 23 متنافساً فازت ثلاث منها بجوائز المسابقة.

أما على صعيد إنفاذ القانون فقد تابعت الهيئة التعامل مع القضايا المنظورة لديها وإحالة المنجز منها إلى القضاء، وفي مجال الاسترداد أو المساهمة بلغت قيمة المبالغ المستردة أو التي ساهمت الهيئة في استردادها (60981915) ستون مليوناً وتسعمائة وواحد وثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر ديناراً ، كما استطاعت الهيئة كشف شبهات تهرب ضريبي بقيمة (109591955)مائة وتسعة مليون دينار وخمسمائة وواحد وتسعون ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسون دينار.

كما أطلقت الهيئة منصة إلكترونية آمنة وسرية تتيح للمبلغين تقديم المعلومات المتوفرة لديهم عن جرائم الفساد دون الكشف عن هوياتهم بهدف تشجيع كل من لديه معلومات عن ممارسات فساد إبلاغ الهيئة بها، كما تمّ بناء شبكة تعاون أمني مع الجهات ذات العلاقة لتنسيق جهود حماية

الملخص التنفيذي





يعرض هذا الملخص أبرز الإنجازات المتحققة خلال عام 2024 حيث يغطي أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:



يتناول المحور الأول أهم الإنجازات النوعية التي حققتها

الهيئة خلال العام 2024 والتطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات، فعلى صعيد الإنجازات المتحققة قامت

الهيئة بإطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية الذي يؤكد على أهمية تبني كافة المؤسسات وموظفيها ثقافة ومتطلبات معايير النزاهة الوطنية وتطبيقها، ومن الإنجازات التي تحققت

ارتفاع ثقة المواطنين بالهيئة وفق استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ، كذلك تبنت الهيئة برنامجاً لحوكمة المشاريع الاستراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة يعمل كمنظومة إلكترونية متكاملة معنية بحوكمة تنفيذ الاستراتيجيات والتمويل والمشاريع، ليكون واحداً من أبرز منجزات المبادرات الابتكارية للهيئة من خلال تبنيها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي .

وحرصت الهيئة على إدماج الشباب واستثمار التكنولوجيا والابتكار من خلال نجاح فعالية هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد و احتفالها باليوم العالمي للشباب حيث أطلقت خلال الاحتفال حاضنة ابتكارية كمنصة إلكترونية لاستقبال المقترحات والأفكار الإبداعية والمبادرات الابتكارية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته من مختلف شرائح المجتمع وخاصة قطاع الشباب.

عملت الهيئة على محاربة الفساد الانطباعي والشائعات من خلال (محاربة الفكر بالفكر) بعقد مئات اللقاءات والحوارات والورش والمحاضرات، والتواصل مع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ووسائل التواصل، حيث نفذت وأعدت حملات إعلامية

وإضاءات توعوية ورسائل إلكترونية نشرتها عبر وسائل الإعلام وموقعها الإلكتروني الرسمي ومنصاتهما على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر التطبيقات الإلكترونية المختلفة.

كذلك أولت الهيئة أهمية للأمن السيبراني بإنشاء وحدة الأمن السيبراني كخطوة حيوية نحو تعزيز الأمن الرقمي وحماية المعلومات وتحسين قواعد البيانات والبنية التحتية الرقمية للهيئة وحمايتها والتعامل مع حملات التصيد الإلكتروني وعمل الفحوصات السيبرانية اللازمة وفي ذات السياق عقدت الهيئة أنشطة توعوية وتدريبية وورش عمل متخصصة في هذا المجال.

وعلى صعيد المؤشرات الدولية حققت المملكة الأردنية الهاشمية إنجازاً جديداً على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية /برلين ، بتقدمها ثلاث درجات للعام 2024 مقارنة مع العام 2023، إضافة الى ذلك تقدم الأردن مرتبة ليحتل المرتبة (61) بدلاً من (62) من بين (142) على مؤشر سيادة القانون حيث كان من بين (59) دولة أحرزت تقدماً على مستوى العالم في مكافحة الفساد خلال العامين 2023 – 2024 نتيجة التحسن على مؤشر غياب الفساد، كما ونشطت وتيرة مشاركات الهيئة الخارجية سواء من

خلال التوسع بإبرام مذكرات التفاهم مع الأطراف المختلفة أو من خلال مشاركتها بالفعاليات والمؤتمرات ذات الصلة .

أما المحور الثاني إنفاذ القانون والذي يشمل أعمال الهيئة

في مجال التحري وتلقي الشكاوى والبلاغات والتظلمات والأعمال التحقيقية والتسويات واسترداد الأموال وحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء فقد قامت الهيئة بالعديد من الإجراءات التصويبية والوقائية خلال العام 2024 في معظم قطاعات الإدارة العامة حيث بلغت نسبة ذلك حوالي (16) بالمئة فيما انخفض معدل الملفات المدورة (قيد الإجراء منذ سنوات) حوالي (14) بالمئة مقارنة بالعام السابق 2023.

ويشار هنا إلى انخفاض المعلومات والشكاوى والإبهارات والملفات الواردة للهيئة خلال عام 2024 بنسب تراوحت بين 41 بالمئة - 45 بالمئة مقارنة مع العام 2023 وهذا ناجم عن نجاح الهيئة في نشر الوعي في معظم قطاعات الإدارة العامة إضافة إلى إجراءاتها الاحترازية والاستباقية لمنع ارتكاب الفساد، وما حققه أيضاً إطلاق مؤشر النزاهة الوطني بدورتيه الأولى والثانية من نتائج.

إضافة إلى ذلك تتعامل الهيئة من خلال منصات التواصل الاجتماعي وتطبيق الهاتف الذكي والموقع الإلكتروني بشكل آمن وسري بحيث تتيح للمبلغين والمتعاملين مع الهيئة تقديم معلومات دون الكشف عن هويتهم، وضمان عدم تتبع المعلومات بهدف تشجيع الإبلاغ عن قضايا الفساد.

كذلك تم بناء شبكة تعاون من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الجهات الأمنية لتنسيق الجهود في حماية الشهود والمبلغين، وتوفير غطاء قانوني وأمني لهم في جميع مراحل التحقيق.

وفي مجال الاسترداد بلغت قيمة المبالغ المستردة أو التي ساهمت الهيئة في استردادها أو منع هدر المال العام (60.981.915) ستون مليوناً وتسعمائة وواحد وثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر ديناراً، كما استطاعت الهيئة كشف شبهات تهزّب ضريبي بقيمة (109.591.955) مائة وتسعة ملايين دينار وخمسمائة وواحد وتسعين ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسين دينار حيث تم إحالة الأمر إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وقد أدى صدور قانون العفو العام رقم(5) لسنة 2024 إلى انخفاض في الأموال المستردة عن جرائم الفساد، إلا أن مجلس الهيئة خاطب وكيل إدارة قضايا الدولة لغايات إقامة الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة لتعقب هذه الأموال والتي شملها قانون العفو العام وذلك استناداً إلى أحكام المادة 29/ب من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم(13) لسنة 2016 وتعديلاته التي تنص على « لا يحول صدور قرار عن المحكمة بإسقاط دعوى الحق العام أو يوقف الملاحقة أو الإعفاء من العقوبة لتوافر أي من حالات موانع العقاب أو لانتفاء المسؤولية دون الاستمرار في استرداد الأموال المتحصلة عن الفساد».

أما على صعيد المحور الثالث محور النزاهة والأعمال الوقائية فقد تم

إطلاق الدورة الثانية لمؤشر النزاهة الوطني لتواكب الممارسات العالمية والمعايير الدولية باتباع هذه المعايير والمؤشرات الدولية التي تتوافق وعمل الهيئة ومعايير النزاهة الوطنية واستثمار الشراكات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية الدولية لديها لتحسين جودة المؤشر بالتعاون

مع الخبرات الأردنية المتميزة في مجال الجوائز الوطنية والإقليمية والدولية لنمذجة عمل المؤشر.

ومن جملة الإنجازات التي تحققت في أطر الامتثال لمبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص الذي يعتبر رافعه هامة وحيوية للنمو الاقتصادي تابعت الهيئة التنسيق مع المؤسسات الرقابية المعنية بحوكمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتأكد من وجود تشريعات أو أدلة حوكمة معتمدة ومنشورة تلتزم بها.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية بضرورة تكثيف العمل على توعية موظفي القطاع العام بمبادئ النزاهة والحوكمة نُفذت خلال عام 2024 ما مجموعه (233) لقاء ومحاضرة توعوية مقارنة مع (141) في عام 2023.

وعلى صعيد دراسات تقييم مخاطر الفساد استهدفت الهيئة أربع وزارات ومؤسسات حكومية بغية تحديد الثغرات القانونية أو الإجرائية أو الإدارية التي قد تؤدي إلى حدوث شكل من أشكال الفساد حيث تم إصدار (70) توصية وقائية يجري العمل على متابعة تنفيذها.

أما المحور الرابع محور الاتصال الدولي والمحلي

فعلى مستوى الشراكات الدولية، نفذت الهيئة بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) العديد من المشاريع مثل مشروع «معاً من أجل إدارة عامة خاضعة للمساءلة وشفافة في الأردن»، نتج عنه إطلاق تقريرين: الأول «مراجعة النزاهة في القطاع العام» والثاني «مراجعة الحوكمة العامة في الأردن» كما تم البدء بإعداد الخطة الاستراتيجية 2026-2030.

وانضمت الهيئة رسمياً عام 2024 لمبادرة مؤشرات النزاهة العامة (PII) كما انضمت إلى مشروع شبكة الشباب لسيادة القانون (RoLYN) الذي أطلقه مجلس أوروبا، ويهدف إلى زيادة الوعي حول الروابط بين الفساد والتدهور البيئي وتشجيع مشاركة الشباب في هذا المجال.

وفي ذات السياق الدولي وقعت الهيئة اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، كما أبرمت عدة مذكرات تفاهم مع نظيراتها في كل من العراق، ولبنان، وقطر، والإمارات، والمغرب وجمهورية

كازاخستان بهدف تبادل الخبرات وتعزيز مكافحة الفساد.

أما على الصعيد المحلي وضمن سعي الهيئة للوصول إلى كافة شرائح المجتمع للتعريف بدورها وإبراز إنجازاتها وإيصال رسائلها لتعزيز الثقة بها، وإيماناً منها بأهمية الإعلام والاتصال فقد استثمرت خلال العام 2024 العلاقة مع وسائل الإعلام المختلفة، لتعزيز التواصل الفاعل والمباشر مع المواطنين وكافة الأطراف ذات العلاقة بعملها من خلال منصاتها على قنوات التواصل الاجتماعي وموقعها الإلكتروني الرسمي ووسائل الإعلام والجهات الشريكة، حيث بثت ونشرت عبرها (354) خبراً ورسالة توعوية وإضاءة، ومقابلة تلفزيونية وإذاعية، فيما أطلقت الهيئة أربع حملات إعلامية.

وفي إطار سعيها إلى التعاون وتعزيز التنسيق مع المؤسسات الوطنية فقد أبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع مركز زها الثقافي/ أمانة عمان الكبرى، ولتعزيز الدور الوطني للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد وترسيخ معايير النزاهة الوطنية جذدت مذكرتي تفاهم مع مركز الحياة - راصد، وملتقى طلال أبو غزالة المعرفي.

الفصل الأول

الإنجازات النوعية والتطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات



الفائزون بمسابقة الهاكاثون



الفصل الأول

الإنجازات النوعية والتطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات



تعد الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال عام ٢٠٢٤ تجسيدا حيا لنجاح الرؤية الطموحة والجهود المبذولة من خلال الابتكار والتطوير المستمر والتفكير الاستراتيجي المدعوم بالتقنيات المتطورة أخذا بعين الاعتبار البناء على إنجازاتها المتراكمة إذ عمدت عبر الممارسات الناجحة على تعزيز نقاط القوة ومعالجة مواطن الضعف إن وجدت،





أولاً: إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية 2024

أطلقت الهيئة مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية 2024، خلال الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي جرى يوم 2024/12/22 للتأكيد على أهمية انخراط كافة المؤسسات وموظفيها في تبني وتطبيق ثقافة ومتطلبات معايير النزاهة الوطنية ولتأكيد دور القيادات العليا لكافة الإدارات العامة التي يقع على عاتقها الثقل الأكبر لأنها القدوة في ترسيخ هذه المعايير وتثبيتها.

فالهدف هو مأسسة العمل واستمراريته وإدامته والخروج من إطار تشتيت الجهود بحيث يكون هناك جهد موحد هدفه نمذجة عمل الإدارات العامة وتجويده للمحافظة على المال العام وإغلاق مداخل الفساد، ووقف الجهد المهدور، فعلى الإدارات العامة الاستفادة من المؤشر وكافة جوائز التميز للنهوض بمستوى أدائها وأداء موظفيها لتحويل بيئة العمل إلى بيئة جاذبة تسودها الثقافة المؤسسية النزاهة الفعالة، الكفاءة والإيجابية.

لقد جاء هذا المؤشر بمحتوى يوائم الممارسات ويلبي المعايير الدولية مع مراعاة البيئة الأردنية على حد سواء، لتحقيق الغاية المنشودة من إطلاقه. إن المؤشر في دورته الثانية يستهدف (119) إدارة عامة ومستشفى وجامعة ويسعى إلى نقل مؤسسات القطاع العام إلى مراحل متقدمة لحماية المال العام وتعزيز الإجراءات الاستباقية مما سينعكس إيجاباً على جودة الخدمات وكفاءتها، خصوصاً وأنه مؤشر مستمر ومستدام وجزء لا يتجزأ من عمل الهيئة الوقائي، علاوة على أنه يتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة تحديث القطاع العام وفقاً للرؤى الملكية السامية.

ثانياً: ارتفاع ثقة المواطنين بالهيئة

أظهر استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ارتفاع ثقة المواطنين الأردنيين بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد من 40 بالمئة في استطلاع شهر آذار/ مارس عام 2021 إلى 73 بالمئة في استطلاع

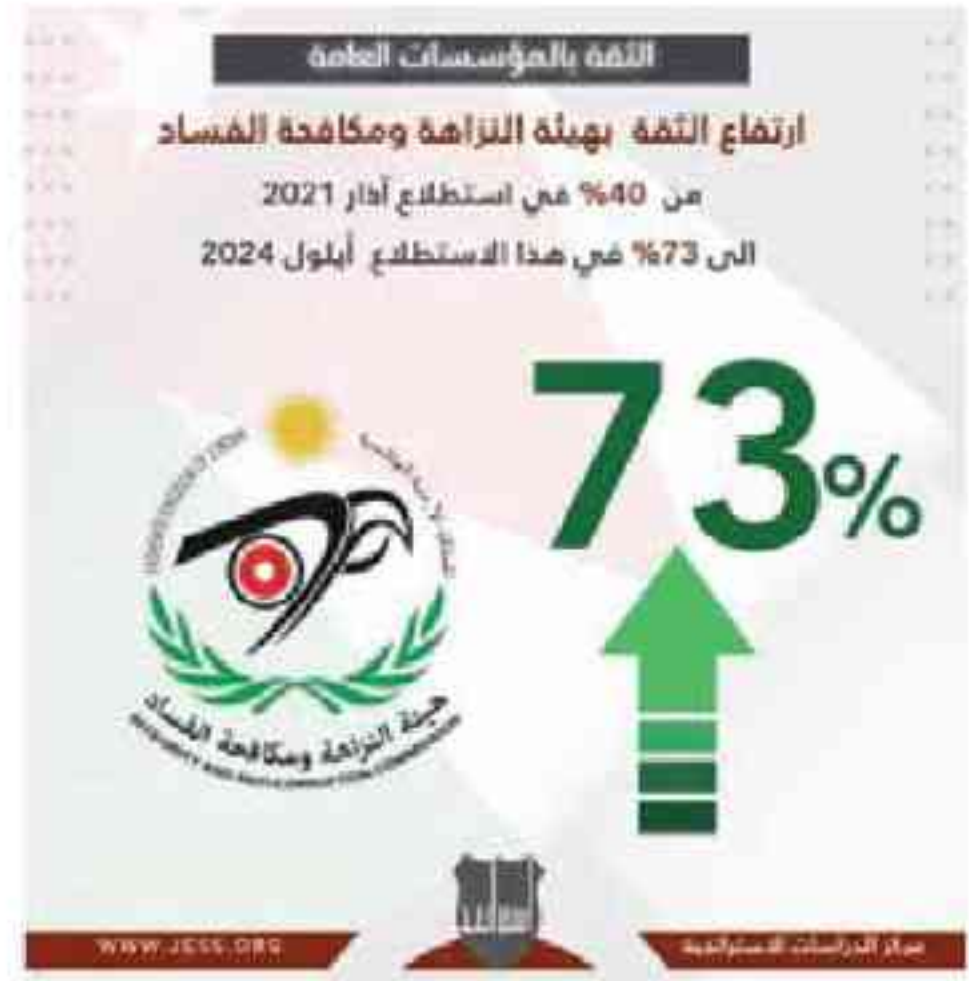
الاستراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة يعمل كمنظومة إلكترونية متكاملة معنية بحوكمة تنفيذ الاستراتيجيات والتمويل والمشاريع، ليكون واحداً من منجزات المبادرات الابتكارية التي دعمتها الهيئة من خلال تركيزها على تبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

وتتكون هذه المنظومة الإلكترونية المتكاملة والمعنية بحوكمة (الاستراتيجيات، والتمويل، والمشاريع) من ثلاثة أقسام رئيسية:

- أ. حوكمة الاستراتيجيات:** ويتضمن هذا القسم ما يلي:
 - الأهداف (العالمية، الوطنية، القطاعية).
 - مؤشرات الأداء.
- ب. حوكمة التمويل:** ويتضمن هذا القسم ما يلي:
 - حوكمة المنح.
 - حوكمة القروض.
 - حوكمة اتفاقيات الشراكة ومنها على سبيل المثال (الشراكة بين القطاعين العام والخاص).
- ج. حوكمة النشاطات والإجراءات:** ويتضمن هذا القسم ما يلي:
 - حوكمة المشاريع.
 - حوكمة المبادرات.
 - حوكمة المهمات والتكليفات.

إن تطبيق هذا البرنامج من شأنه تحقيق العديد من المزايا من أبرزها:

- التأثير الإيجابي على سمعة المملكة في إدارة المنح والمساعدات.
- تعزيز الشفافية لدى الجهات المانحة والمستثمرين والشركاء من خلال إتاحة منصة لكل جهة من هذه الجهات توفر معلومات تفصيلية عن برامج التمويل الخاصة بها ونسب الإنجاز وكفاءة الانفاق.



شهر أيلول / سبتمبر عام 2024 وبذلك تكون النسبة قد ارتفعت 33 بالمئة حيث جاء ترتيب الهيئة بعد الأجهزة الأمنية والجيش من أصل (19) جهة شملها الاستطلاع، إن هذه النسبة وهذا الإنجاز ما كان ليتم لولا فعالية جهودها في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء وتحقيق الردع العام والخاص إضافة إلى مساهمتها بعمليات الاسترداد، وقيامها بحملات إعلامية وتوعوية استهدفت كافة شرائح المجتمع وكذلك للجهود التي يبذلها ضباط الارتباط لدى بعض الإدارات العامة الذين يحرصون على ضمان الالتزام بمنظومة النزاهة الوطنية التي يترجمها مؤشر النزاهة الوطني سواء على صعيد سيادة القانون أو على صعيد الشفافية والحاكمة الرشيدة ومبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن المحاباة والتهاون في الالتزام بالتشريعات والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ثالثاً: مشروع منهجية حوكمة تنفيذ الاستراتيجيات

تبنت الهيئة برنامجاً لحوكمة المشاريع

فعالية مسابقة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد لتطوير ألعاب إلكترونية تحاكي مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية / مختبر الألعاب الأردني حيث تنافس في هذا المجال نخبة من مبرمجي الألعاب والمصممين وغيرهم من عشاق الألعاب ممن تراوحت أعمارهم بين (18 - 25) عاماً .

وقد سعى الهاكاثون إلى إدماج الشباب في جهود تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد عبر تشجيعهم وتحفيزهم لتقديم مبادرات مبتكرة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة حيث تنافس المتسابقون لابتكار لعبة إلكترونية ضمن المحاور التالية:

- أفعال الفساد.
- معايير النزاهة الوطنية والوقاية من الفساد.
- مكافحة غسل الأموال الناجمة عن أفعال الفساد.
- حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء.
- (تتلخص فكرة الألعاب التي تم تصميمها من قبل المشاركين (والبالغ عددها سبع ألعاب إلكترونية) بوضع اللاعب أمام أوضاع افتراضية تتعلق بمضامين النزاهة ومكافحة الفساد ، وترك حرية اتخاذ القرار للاعب ليصار من خلال مراحل اللعبة إلى بيان أثر القرارات الصحيحة والقرارات الفاسدة عليه وعلى عائلته ومدينته بطريقة تفاعلية تثير العديد من الحواس مما يرسخ المعلومات في ذهن اللاعب بصورة تلقائية، إضافة إلى احتواء الألعاب المصممة على العديد من الأحجيات والألغاز التي تثير فضول اللاعب) وقد تم تكريم الفائزين وكوكبة من الشباب والطلبة لمشاركتهم المتميزة في هذه المسابقة .

• دعم متابعة ومراقبة الرؤى الوطنية الثلاث (التحديث الاقتصادي، والتحديث الإداري، والتحديث السياسي).

• مراقبة الإنجاز بتنفيذ مشروعات الاستراتيجية.

• ضمان توفير المعلومات بشكل فوري ودقيق للقادة والإداريين والتنفيذيين في المؤسسات حسب الاختصاص والصلاحيات.

• ضمان توفير هذه المعلومات بشكل آني ودقيق للشركاء الخارجيين.

رابعاً: إدماج الشباب واستثمار التكنولوجيا والابتكار

1. نجاح فعالية هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد:



دعماً من الهيئة للابتكار والإبداع وتطبيقاً لرؤية التحديث الاقتصادي التي تعمل على تعزيز دور الصناعات الإبداعية ومن أهمها (الألعاب والرياضات الإلكترونية)، وتعزيزاً للاستراتيجية الأردنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023 - 2027، وانسجماً مع متطلبات القمة العالمية لمكافحة الفساد / لندن 2016 ، تبنت الهيئة مطلع عام 2024



خامساً: محاربة الفساد الانطباعي والشائعات والبرامج الإعلامية التوعوية النوعية (محاربة الفكر بالفكر)

عملت الهيئة على محاربة الفساد الانطباعي والشائعات من خلال (محاربة الفكر بالفكر) بعقد مئات اللقاءات والحوارات والورش والمحاضرات، والتشبيك مع مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ووسائل التواصل، لبيان حجم إنجازاتها وتوعية الرأي العام بمضار الانجرار وراء الشائعات والأخبار الملفة والشكاوى الكيدية التي تهدف إلى اغتيال الشخصية المجرم بقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، فالمجتمع عانى كثيراً من فكرة الفساد الانطباعي خاصة أن بعض وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في نشر هذا الفكر، وكذلك فعل بعض مزوجي الشائعات و الفاسدين المتضررين الذين لاحقتهم أذرع الهيئة والجهات المعنية. وفي سياق التوعية النوعية، نفذت الهيئة وأعدت حملات إعلامية وإضاءات توعوية ورسائل إلكترونية، نشرتها عبر وسائل الإعلام وموقعها الإلكتروني الرسمي ومنصاتهما على مواقع التواصل

2. الاحتفال بمناسبة اليوم العالمي للشباب واطلاق الحاضنة الابتكارية :

احتفلت الهيئة في مقرها بمناسبة اليوم العالمي للشباب حيث أطلقت خلال الاحتفال حاضنة ابتكارية كمنصة إلكترونية لاستقبال المقترحات والأفكار الإبداعية والمبادرات الابتكارية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته من مختلف شرائح المجتمع وخاصة قطاع الشباب الذي تعول عليه الهيئة آمالاً كبيرة وعديدة ليكونوا عوناً لها ومعها في مهمتها الأساسية في نشر قيم النزاهة وتبني معطيات ومخرجات منظومة النزاهة الوطنية وكل ذلك استجابة للتوجيهات الملكية السامية في هذا الصعيد ، فالشباب الأردني قادر على تطوير حلول إبداعية للمشكلات والتحديات باستخدام التقنيات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ظل عالم يشهد ثورة تكنولوجية جديدة يعززها الذكاء الاصطناعي مما يستدعي حلولاً مبتكرة وفعالة في مجال عمل الهيئة، فالتحول الرقمي والتقنيات الحديثة أصبحت اليوم تلعب دوراً مهماً في إجراءات النزاهة ومكافحة الفساد.

البرنامج ينفذ من خلال أعضاء هيئة تدريس من الجامعة و عدد من حملة الدكتوراة من الهيئة.

سابعاً: الأمن السيبراني

يعد إنشاء وحدة الأمن السيبراني لدى الهيئة خطوة حيوية نحو تعزيز الأمن الرقمي وحماية المعلومات. وتحسين قواعد البيانات والبنية التحتية الرقمية للهيئة وحمايتها والاستجابة لحوادث الامن السيبراني والتعامل مع حملات التصيد الإلكتروني وعمل الفحوصات السيبرانية اللازمة للبنية الرقمية بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني ومعالجة أي ثغرات تكتشف لحماية الأمن الرقمي.

وقد أولت الهيئة أهمية كبيرة للأنشطة التوعوية والتدريبية عن الأمن السيبراني بهدف رفع مستوى الوعي لمختلف الفئات العاملين في الهيئة، مواطنين، موظفو المؤسسات العامة، طلبة الجامعات والمدارس بالتحديات المرتبطة بالأمن السيبراني والحلول الوقائية والعلاجية التي يجب اتباعها حال التعرض لها، وفي سبيل ذلك نفذت الهيئة مجموعة من الخطوات:

1. إطلاق حملة إعلامية تحت عنوان (النزاهة الرقمية) استهدفت كافة شرائح المجتمع لتعزيز الفهم بدور الأمن السيبراني في مكافحة جرائم الفساد والوقاية منها.

2. إعداد مواد تدريبية ورسائل توعوية في مجال الأمن السيبراني ودوره في مكافحة الفساد والوقاية منه.

3. عقد برامج تدريبية وورش توعوية بالأمن السيبراني لموظفي الهيئة ومؤسسات الإدارة العامة وطلبة الجامعات والمدارس.

الاجتماعي وعبر التطبيقات الإلكترونية المختلفة، مثل تطبيق «سند»؛ بهدف تعزيز الثقة، وترسيخ قيم النزاهة الوطنية والشفافية، وتوعية المجتمع بحماية الشهود، وإيصال رسائلها إلى مختلف شرائح المجتمع (ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة القضايا الواردة إلى الهيئة) حيث يُعزى ذلك إلى متابعة الهيئة الحثيثة لامتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية ومتابعة المخاطر والكشف عنها قبل حدوثها، مع نجاح برامج التوعية المُنهجية وفُقا للاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد 2020-2025 بالإضافة إلى قرارات المحاكم التي حققت الردع العام.

سادساً: مناقشة رسالتي ماجستير ضمن البرنامج المشترك «الحوكمة ومكافحة الفساد»

وترجمة لمذكرة التفاهم المبرمة بين الجامعة الأردنية وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتحقيقاً لمبدأ التشاركية وتكامل الجهود بينهما، وإدراكاً لأهمية العلم والمعرفة في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد عبّر توظيف الخبرات الأكاديمية ودمجها بالعملية بما يؤسس نهجاً معرفياً قوياً وتنمية القدرات البشرية في القطاعات المعنية بتعزيز قيم النزاهة والحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد، تم مناقشة رسالتي ماجستير كانت الأولى بعنوان «آثار تجريم الوساطة والمحسوبية في النظام القانوني الأردني» ضمن البرنامج المشترك بين الهيئة والجامعة الأردنية (الحوكمة ومكافحة الفساد) والثانية «دور الرقابة الشعبية في الحد من الفساد الإداري ومنصات التواصل الاجتماعي أنموذجاً»، علماً بأن هذا

من بين 142 دولة علماً بأن المؤشر يصدره برنامج العدالة العالمية. كذلك احتل الأردن المرتبة الثالثة من بين تسع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شملت كل من مصر، ولبنان، والكويت، وتونس، والجزائر، والمغرب، وإيران فيما احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى والكويت المرتبة الثانية.

وبين المؤشر أن الأردن كان من بين 59 دولة أحرزت تقدماً على مستوى العالم في مكافحة الفساد خلال العامين 2023 - 2024 نتيجة التحسن على مؤشر غياب الفساد

كما احتل الأردن المرتبة الثانية من بين 38 دولة من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض .

ويُشار إلى أن برنامج العدالة العالمية هو منظمة مستقلة غير حزبية متعددة التخصصات تعمل على خلق المعرفة وبناء الوعي وتحفيز العمل للنهوض بسيادة القانون.

تاسعاً: التعاون ومذكرات التفاهم والمشاركات

لوحظ خلال العام 2024 ارتفاع وتيرة مشاركات الهيئة الخارجية سواء من خلال التوسع بإبرام مزيد من مذكرات التفاهم بين الهيئة والأطراف المختلفة ومن خلال مشاركتها بالفعاليات والمؤتمرات ذات الصلة، إضافة إلى إيفاد مجموعة من الموظفين للمشاركة ببرامج تدريبية متخصصة بهدف تبادل الخبرات والتدريبات وتطوير القدرات المؤسسية وتبادل المعلومات في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومنع انتشاره. وسيتم تناول ذلك بالتفصيل عند التطرق لمحور الاتصال الدولي والمحلي. أما على صعيد المشاركات فقد تمثلت بما يلي:

4. المشاركة في الفعاليات المتعلقة بالأمن السيبراني على المستوى الوطني (قمة الأردن الثانية للأمن السيبراني، وإطلاق جائزة التميز في الأمن السيبراني).

ثامناً: المؤشرات الدولية

أ. مؤشر مدركات الفساد

حققت المملكة الأردنية الهاشمية إنجازاً جديداً على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية /برلين، وذلك بتقدمه ثلاث درجات للعام 2024 مقارنة مع العام 2023، حيث جاء في المرتبة 59 عالمياً من بين 180 دولة بعد أن كان يحتل المرتبة 63، ويأتي هذا الإنجاز نتيجة لجهود بعض أجهزة الدولة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد والإجراءات التي اتخذتها وفقاً للمعايير الدولية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمشاريع التي سعت إلى تنفيذها في كافة مجالات عملها.

يشار إلى أن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية يصدر عنها عدة مؤشرات من أهمها مؤشر مدركات الفساد والذي يقيس حالة الفساد في أكثر من 180 دولة حول العالم ويعتمد على عدة مصادر تراوح بين 3 إلى 13 مصدراً، علماً بأن المؤشر مركب ويقيس عدة مجالات من ضمنها مدى استقرار القوانين الاقتصادية والضريبية وحالة حقوق الإنسان والأداء البرلماني وغيرها.

ب. مؤشر سيادة القانون

ارتفع الأردن مرتبة على مؤشر سيادة القانون ليحتل المركز 61 بدلاً من 62

المتطلبات والاحتياجات وخطة عمل
المنصة التفاعلية التدريبية في
الهيئة.

المؤشرات والإنجازات

أولاً: المشاريع المنفذة

1. نظام متابعة مؤشر النزاهة
تم إطلاق نظام متابعة مؤشر النزاهة
وتوزيعه على (119) مؤسسة تم
استهدافها في صفوفه النزاهة
الوطني عام 2024، حيث يتيح النظام
لهذه المؤسسات الإجابة على مصفوفة
النزاهة الوطنية وتحمل جميع الوثائق
والمعززات والأدلة القياسية الخاصة بها
لتوثيقها وأرشفتها.

2. تطبيق الهواتف الذكية
تم إطلاق التطبيق خلال الربع الرابع
من عام 2024 حيث طُوّر التطبيق
ليتماشى مع متطلبات أنظمة التحول
الرّقمي للهيئة متضمناً جميع الخدمات
الإلكترونية (تلقي شكوى، تلقي
معلومة، تلقي تظلم، شكوى مستثمر،
طلب حماية، طلب تعاون دولي، وحقوق
الحصول على المعلومة).

3. الخدمات الإلكترونية
تحديث وتطوير جميع الخدمات في
الموقع الإلكتروني بما يتواءم مع أنظمة
التحول الرّقمي للهيئة.

ثانياً: مشاريع قيد التنفيذ

1. نظام إدارة القضايا
تم الانتهاء من برمجة نظام إدارة
القضايا وهو قيد الفحوصات الفنية
لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة،
ويتتبع هذا النظام المعلومات والقضايا
رّقمية من لحظة ورودها إلى الهيئة
لغاية اتخاذ القرار بشأنها مروراً بجميع

• استعراض المملكة الاردنية الهاشمية
لمدى التزامها باتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد (UNCAC) بإشراف
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة (UNODC).

• المشاركة في التقييم المتبادل
لسنغافورة وتجربتها في مكافحة
الفساد والتزامها باتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد (UNCAC) بإشراف
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة (UNODC).

عاشراً: التحول الرّقمي

الأنشطة والبرامج الرئيسية

تعمل الهيئة على العديد من مشاريع
التحول الرّقمي (نظام الاستخبار الرّقمي،
نظام إدارة القضايا، نظام متابعة
مؤشرات النزاهة، تطبيق الهاتف الخليوي
وتطوير الخدمات الإلكترونية عبر الموقع
الإلكتروني)، إضافة إلى استحداث أنظمة
رّقمية مترابطة ومرنة (لا تعتمد على
هيكل تنظيمي) لأتمتة سير المعلومات
الواردة للهيئة والتي تتضمن شُبّهات
الفساد والتظلمات للتسهيل على
المواطن الإبلاغ عن شُبّهات الفساد،
وطلبات الحماية، ومتابعة نمو الثروة،
وبناء ملف وصفي للمشتبه بهم،
بالإضافة لأتمتة جميع الإجراءات التي
تمر بها هذه المعلومات من تصنيفات،
وقرارات، وكتب، وضبوطات، وأرشفتها،
وحتى صدور القرار النهائي من مجلس
الهيئة بشأنها.

كما تقوم مديرية الدعم
الرّقمي بتطوير وتحديث مختبر
الأدلة الرّقمية بشكل دوري بأحدث
المعدات والبرمجيات العالمية تماشياً
مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى
تحديث البنية التحتية الرّقمية من
أجهزة الحماية والاتصال ووضع

وبناء قدراتهم في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه، وفي إدارة المخاطر وتنمية مهارات الإبداع والابتكار في مجال مكافحة الفساد وغيرها من موضوعات فقد تم إشراك 150 موظفاً في تلك الدورات منهم ثمانية موظفين للحصول على شهادة (فاحص احتيال معتمد Certified Fraud Examiner) وذلك بالتعاون المشترك مع مشروع تعزيز الحوكمة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كما تم التحضير وإلحاق عدد (13) موظفاً للحصول على شهادة «مقيم معتمد» بالتعاون مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.

ثانياً: الدورات المتخصصة التي يعقدها مركز الابتكار والتدريب لدى الهيئة لمختلف الجهات .

عقد مركز الابتكار والتدريب خلال عام 2024 مجموعة برامج تدريبية متخصصة تمحورت على بناء القدرات والتدريب في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز الابتكار والإبداع مستهدفة فئات وجهات وقطاعات متعددة حيث بلغ عدد المشاركين في البرامج والورش التدريبية خلال عام 2024 ما مجموعه (371) مشاركاً بلغت نسبة الذكور منهم (57 بالمئة) .



المراحل والإجراءات التحقيقية والفنية ثم عرضها على مجلس الهيئة لاتخاذ القرار بشأنها وإرسالها من وإلى المديرية المختصة إلكترونياً.

2. نظام الاستخبار الرقمي.
تم الانتهاء من برمجة وإعداد المرحلة الأولى من نظام الاستخبار الرقمي وهو الآن قيد الفحوصات الفنية لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ويقوم هذا النظام على إنشاء ملف وصفي رقمي للشخص أو الجهة موضع شبهة الفساد ومتابعته إلكترونياً ومقارنته بملفات وصفية أخرى، وسيُربط هذا النظام مع قواعد بيانات لـ (130) جهة حكومية وشبه حكومية شركاء في الخدمة وعلى ثلاث مراحل.

3. تطوير البنية التحتية الرقمية.
تعمل الهيئة على تحديث البنية التحتية الرقمية وتحديث جميع الخوادم الرئيسية (Servers) فيها وتطوير أجهزة الربط والاتصال (Switches) وجدران الحماية (Firewalls) بالإضافة إلى استكمال عزل شبكة الإنترنت عن بقية الشبكات العاملة بالهيئة بصورة كلية وذلك لحماية البيانات وفقاً لمتطلبات المركز الوطني للأمن السيبراني.

حادي عشر: بناء القدرات والتدريب

عملت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خلال عام 2024 على تعزيز قدرات ومهارات موظفيها على صعيدين رئيسيين هما:

أولاً: بناء القدرات الوظيفية

تعزيز وتطوير مهارات الموظفين

ثاني عشر : مبادرة سفراء النزاهة

تم إطلاق مبادرة سفراء النزاهة خلال الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد للعام 2024 حيث سيتم العمل على تنفيذ تلك المبادرة في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من خلال استهداف 5000 طالب وطالبة في بداية الفصل الدراسي الأول لعام 2025 حيث سيتم إخضاع المستهدفين لبرنامج مكثف من الورش التوعوية حول أهمية مكافحة الفساد وتطبيق معايير النزاهة الوطنية ليكونوا سفراء للهيئة في إيصال رسائلها التوعوية.

ثالث عشر: أهم الإنجازات الاستراتيجية المتحققة لعام 2024

إلى جانب جهود الهيئة التنفيذية حققت الهيئة ضمن الاستراتيجية المحدثة العديد من الإنجازات خلال عام 2024 تركزت على الإجراءات الوقائية والاستباقية ومجال التوعية المجتمعية ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والمشاركة لإيجاد بيئة تعمل وفق معايير النزاهة الوطنية ووفق الممارسات الفضلى للحد من فرص ارتكاب أفعال الفساد من خلال الشراكة الفاعلة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وتقوم الهيئة بإنجاز مهامها وفق نهج استراتيجي وضمن محاور عملها على النحو التالي:

المحور الأول محور تعزيز النزاهة والوقاية:

يهدف هذا المحور الى تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها وتعزيز كفاءة العمل الوقائي في مكافحة الفساد ويتم تحقيق ذلك من خلال (11) مشروعاً، حيث حققت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات من أهمها:

1. تم التنسيق مع (16) مؤسسة رقابية مسؤولة عن حوكمة القطاع الخاص للتأكد من قيام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.

2. استمرت الهيئة بتسمية ضباط ارتباط لدى (22) جهة حكومية لغايات التحقق من مدى التزام الإدارة العامة فيها لمعايير النزاهة الوطنية والتشريعات، لتعزيز آليات الرصد والدور الوقائي لعمل الهيئة.

3. حصر الثغرات التشريعية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب أفعال الفساد وفقاً لبرنامج أولويات معد لهذه الغاية، حيث تم استهداف قطاع (الصحة، والبلديات، والمياه) لاستخلاص وتحليل المخالفات ذات الصلة بالثغرات التشريعية في ضوء المراجعة والدراسة لتقارير ديوان المحاسبة وتقارير الهيئة السنوية والتقارير الصادرة عن القطاع المستهدف، واستخلاص وتحليل أحكام المحاكم ذات العلاقة)، وبناء عليه تم تحليل أكثر الحقوق اختراقاً ومخالفة، وتمت مخاطبة الجهات المعنية للمباشرة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمحاصرة الثغرات والحد منها.

المحور الثالث محور بناء القدرات المؤسسية:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية ويتم تحقيقها من خلال تسعة مشاريع استراتيجية، حيث حقت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات من أهمها:

1. رسخت الهيئة مفهوم الشراكة الحقيقية مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال إشراكهم في إعداد المشاريع الاستراتيجية وبذلك تكون قد جذرت دور الشراكة الفاعلة في تحقيق أهداف هذه المشاريع، وبناء عليه فقد أعطت الأولوية القصوى للمؤسسات الرقابية الموازية ومديرية الأمن العام والمؤسسات الإعلامية لما لهذه الجهات من أهمية بالغة في مكافحة الفساد والوقاية منه، ولتجسيد هذه الشراكة تابعت الهيئة تفعيل مذكرات التفاهم المحلية والدولية المبرمة بين الهيئة وشركائها الاستراتيجيين.

2. يسعى مركز الابتكار والتدريب إلى تشجيع المبادرات الريادية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وإدماج الشباب في السياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على الفساد؛ عبر تشجيعهم على تقديم المبادرات وكشف مواطن الفساد باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى التدريب المتخصص في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

4. قامت الهيئة بالعمل على إذكاء الوعي لدى الجهات المستهدفة من خلال برامج توعوية تستهدف المفاصل الرئيسية التالية:

- المدارس والجامعات.
- المساجد والكنائس.
- موظفي الإدارة العامة.
- الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

5. قامت الهيئة بتقييم مدى امتثال بعض الإدارات العامة لمعايير النزاهة الوطنية وتحليل بيئتها الداخلية وإصدار التوصيات ضمن معايير النزاهة الخمسة (سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكمة الرشيدة) لتجديدها ومأسستها لدى هذه الإدارات.

المحور الثاني محور إنفاذ القانون:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز كفاءة آليات التحقيق والشكاوى وتطويرها ويتم تحقيقه من خلال أربعة مشاريع استراتيجية.

حيث حققت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات من أهمها:

تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات لتسهيل على المواطن تقديم شكواه بمختلف وسائل الاتصال والتواصل التقليدية والإلكترونية والاجتماعية، علماً أن الهيئة تتيح حالياً كافة الوسائل أمام المواطن لتقديم شكواه أو تظلمه من خلال (الحضور الشخصي، أو عبر الهاتف، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ... إلخ) سواء بإظهار هويته أو بإخفائها.

رابع عشر: قصص نجاح وأمثلة مميزة بالهيئة

حققت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد العديد من الإنجازات والنجاحات وفي ما يلي بعض أمثلة وقصص النجاح التي حققتها خلال العام 2024:

النموذج الأول

تم عقد برنامج توعوي تثقيفي (حول معايير النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد) بالتعاون مع مديرية الأمن العام (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل) خلال شهري تشرين أول وتشرين ثاني من العام 2024 للنزلاء المحكومين بقضايا الفساد حيث تم تنفيذ أربع محاضرات توعوية في مراكز الإصلاح والتأهيل الموجودة في محافظات: (البلقاء/ الزرقاء/ الكرك / عمان) حيث بلغ عدد المستهدفين ما يقارب (200 نزيل ونزيلة) إضافة الى ذلك تم تصميم استبيان بحثي تم توزيعه على النزلاء المستهدفين خلال تنفيذ هذا البرنامج التوعوي لغايات اعداد دراسة بحثية لبيان الجرائم المرتكبة وأسبابها ومدى وجود ثغرات في العمل ولج منه المحكومون لارتكاب أفعال الفساد .

النموذج الثاني

من خلال التعاون المتواصل بين الهيئة ووزارة التربية والتعليم تم تدريب (15000) معلم ومعلمة تدريباً إلكترونياً على برنامج الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية الذي تم إعداده بالشراكة مع إدارة الإشراف التربوي / في الوزارة وتم تنفيذه عبر منصة وزارة التربية

الإلكترونية الخاصة بالتدريب واعتمد هذا البرنامج لغايات الترفيع الوجدوبي.

النموذج الثالث

ضمن مساق الريادة والابداع والابتكار خلال عام 2024 وعلى مدار ثلاثة أيام تم استهداف 900 طالب وطالبة من جامعة اليرموك (في الفعالية التوعوية أسبوع نزاهة اليرموك) حول أهمية ترسيخ معايير النزاهة الوطنية ضمن الأخلاقيات الأساسية والمطلوبة في سوق العمل وأهمية نبذ كافة أشكال الفساد.

خامس عشر: التطلعات المستقبلية والتحديات والتوصيات

أهم التطلعات المستقبلية للهيئة للعام القادم 2025:

نبين ادناه أبرز ما تتطلع الهيئة إلى إنجازه والعمل عليه خلال العام القادم 2025 مع مراعاة ما يستجد من أحداث ومتغيرات :

1. الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (2026 – 2030) وفق أفضل الممارسات والتجارب الدولية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

2. الانتهاء من تنفيذ مؤشر النزاهة في دورته الثانية وإعلان نتائجه.

3. الانتهاء من دراسة مخاطر الفساد في قطاعي الصحة والمياه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



(UNDP) لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة مخاطر الفساد في هذين القطاعين والذي انطلق في نهاية عام 2024 بهدف بناء بيئة عمل أكثر نزاهة وفعالية في هذين القطاعين وتحليل وتحديد الآليات اللازمة لمعالجة المخاطر فيهما وتطوير استراتيجيات وإجراءات عمل شاملة لتعزيز جميع مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

4. انطلاقاً من جهود الهيئة في مجال الوقاية من الفساد واجتثاث أصوله وسد الثغرات المؤدية إليه قامت وبالتعاون مع برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) بعقد اجتماع تمهيدي في نهاية عام 2024 لإعداد دراسة مخاطر الفساد المرتبطة بالمشتريات في جميع بلديات المملكة بهدف تحسين النزاهة على مستوى البلديات من خلال حوكمة إجراءات قطاع البلديات وحصر الموارد البشرية ، والتوعية بإجراءات الشراء في البلديات، وعليه سيتم عقد عدد من الاجتماعات مع فريق الخبراء المختصين في (SIGMA) لإعداد دراسة المخاطر على مئة بلدية لسد الثغرات في التشريعات النازمة للمشتريات الحكومية في قطاع البلديات.

5. الإعداد والتجهيز لمؤشر نزاهة وطني خاص بالبلديات واستكمال العمل على مصفوفة تتعلق بالمؤسسات الرقابية وحوكمة الجهات التابعة لها من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني.

6. العمل على إدماج التكنولوجيا وتبني وسائل رقمية متقدمة في التدريب والابتكار لمكافحة الفساد وتطوير تطبيقات وأدوات مبتكرة وتفعيل مشاريع ريادية تعزز الشفافية وتحد من الفساد.

7. تأسيس شراكات جديدة مع جهات دولية من خلال برامج التوأمة وأدوات أخرى يقدمها الاتحاد الأوروبي في مجالات إنفاذ القانون، والتحقيقات المالية، وبرامج الوقاية، بالإضافة إلى تعزيز النزاهة وبناء القدرات.

8. اما في مجال التحول الرقمي والامن السيبراني فتولي الهيئة أهمية قصوى لذلك من خلال العمل على مجموعة مشاريع وبنود مستقبلية متمثلة فيما يلي:

- تطوير منصة تفاعلية وتدريبية للتوعية بممارسات النزاهة ومكافحة الفساد
- تطوير لعبة إلكترونية لبناء جيل مسلح بممارسات النزاهة ومكافحة الفساد
- شراء أنظمة البحث المعمق (Open Source Intelligence) للتوسع في قواعد بيانات أنظمة المعلومات الوطني للأفراد والمؤسسات.
- تبني أفضل الممارسات العالمية والمحلية المتعلقة بالأمن السيبراني.

التحديات:

تواجه الهيئة تحديات عدة على مختلف الأصعدة: (التشريعية، والمالية، والموارد البشرية، وغيرها)، تحديات تؤثر جزئياً على قدرتها في تحقيق أهدافها بالصورة المثلى على الرغم من تسخيرها للإمكانات البشرية والمالية المتوافرة لتجاوزها، وفيما يأتي أبرز التحديات والتوصيات:

أبرز التوصيات:

منح الهيئة الاستقلال المالي والإداري لتتمكن من تأدية مهماتها في إنفاذ القانون واسترداد الأموال، ولرفع كفاءتها في التوعية والوقاية من الفساد بالطريقة التي تنسجم وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفها جهة رقابية عليا من استقطاب أصحاب الخبرات الفنية المتخصصة وإيجاد آلية تراعي خصوصية عمل الهيئة بالنسبة إلى اختيار الموظفين وإلحاقهم بمسارات مهنية تحقق للهيئة الاستغلال الأمثل لخبراتهم ضمن أسس خاصة تنظم إجراءات ترفيعهم ومعاييرها وسائر الشؤون المتعلقة بهم لأن كل ذلك يصب في مصلحة المملكة عند تقييمها على مؤشر مدركات الفساد.

1. خضوع الهيئة لأحكام النظام المالي المعمول به في الدولة والأنظمة ذات العلاقة أضعف عملها الاستخباري، حيث يتعذر صرف مكافآت مالية للمصادر السرية أو صرف مبالغ مالية أنياً لغايات إجراء ضبط بعض الجرائم، كالرشوة، بالإضافة إلى الحد من قدرتها على استقطاب الخبرات الفنية المؤهلة والكفاءات اللازمة لعملها وفقاً للمادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. عدم مواءمة بعض مواد القانون مع المتطلبات الدولية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3. عدم قدرة الهيئة على إنشاء مركز متكامل للابتكار والتدريب والتحول من مجرد وحدة تنظيمية إلى مركز لتطوير قدرات الهيئة بتسخير التقنيات الحديثة في التدريب وتبادل الخبرات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد لتصبح جهة متخصصة محلياً وإقليمياً ودولياً تسهم في رفع كفاءة موظفي القطاعين العام والخاص والمهتمين من مؤسسات المجتمع المدني محلياً وإقليمياً.

4. محدودية الموارد المالية المرصودة للهيئة ضمن الموازنة العامة والتي لا تلبي حاجات الهيئة في التطوير والتحديث المستمر.

الفصل الثاني

محور إنفاذ القانون



جانب من الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2024/12/22



الفصل الثاني

محور إنفاذ القانون

يعتبر العمل في مجالات إنفاذ القانون ضمن أهم الأعمال التي تنهض بها الهيئة لمكافحة الفساد حيث ينقسم العمل ضمن هذا المحور الرئيسي إلى عدة محاور فرعية، أولها التحري والذي يرتبط بالبحث عن مواطن الفساد وجمع المعلومات والأدلة المرتبطة به، وثانيها التحقيق وعمليات الضبط والاستماع للإفادات وإعداد التقارير الفنية، واتخاذ الإجراءات الاحترازية مثل (الحجز التحفظي، ومنع السفر وغيرها) وإعداد المطالعات القانونية وكتب الإحالة إلى الجهات القضائية بما في ذلك المصالحات والاسترداد، وإعداد المخاطبات إلى مختلف الجهات وطلب اتخاذ إجراءات محددة كتشكيل لجان كما يعتبر تلقي التظلمات وفحص شروط قبولها والبت بها من مجالات إنفاذ القانون.

أعمال التحقيق

وحدة حماية الشهود
والمبلغين والمخبرين
والخبراء في قضايا الفساد



محور إنفاذ القانون

مباشر وأصيل في استقبال المعلومات وتسجيلها وتصنيفها ودراستها والتحري الأولي عنها وحولها وفحص حالات التكرار، وبالعوم يتولى الديوان المركزي استقبال وارد الهيئة من المعلومات والشكاوى والكتب الرسمية ، وكذلك إصدار وتوثيق كل مراسلات الهيئة ومخاطباتها ، وتضم هذه الوحدة نخبة من الموظفين في مجال اختصاص الهيئة ممن يمتلكون مهارات في ضبط الوقائع الأكثر إنتاجية وجمع الأدلة والمعززات، وما يجدر الإشارة إليه هنا أن وحدة الديوان المركزي تقوم بدور مهم في توفير احد أنواع الحماية للمبلغين ، إذ تقوم بإغفال اسم مقدم المعلومة وإخفائه ومنحه رمزاً ظاهراً على المعلومة دون أن يظهر لهم أي صلة أو يرد لهم أي ذكر .

وحدة المعلومات:

هي من الوحدات الجديدة القديمة (كانت تعمل تحت مسمى مديرية المعلومات) وهي من الوحدات التنظيمية العاملة في مجال إنفاذ القانون حيث تتولى وظيفتين أساسيتين الأولى: تتمثل في استكمال عمل التحري الأولي ومباشرة التحقيقات الأولية وإنضاجها بخصوص المعلومات والشكاوى الواردة، والثانية جمع المعلومات بمختلف الوسائل القانونية وعمل التحريات المناسبة بصدها وكذلك تجنيد المصادر وتقييمهم.

ولا يفوتنا التأكيد على دور الهيئة في حماية المال العام فبالإضافة للردع العام والخاص المتحقق نتيجة التحقيقات التي تجريها الهيئة وإحالة المتورطين في قضايا الفساد إلى الجهات القضائية فهناك دور لا يقل أهمية عن التحقيق وهو الدور المرتبط بالتسويات واسترداد الأموال فالهيئة كغيرها من الجهات ذات العلاقة هم حراس المال العام.

والدور الأخير المعتبر ضمن محور إنفاذ القانون هو موضوع حماية الشهود والمبلغين والخبراء والمخبرين في قضايا الفساد وهو دور لا يمكن إغفاله نظراً لأهميته في توفير المعلومة والتشجيع على تقديمها وكذلك الحماية ورفع الظلم عن قد يلحق به أي ضرر جراء الإبلاغ أو الشهادة على واقعة تخص أياً من حالات الفساد.

وتتولى هذه المهمات مديريات ووحدات تنظيمية فنية ومتخصصة عدة ضمن هيكلها التنظيمي، تضم مجموعة من الخبراء والمختصين حيث تتوزع هذه الأدوار والمهام بين عدة وحدات تنظيمية متخصصة تتكامل فيما بينها، وتحقق أعلى درجات الحرفية والانضباط الأخلاقي والمهني وهذه الوحدات هي:

وحدة الديوان المركزي :

وهي وحدة تنظيمية هامة لها دور



مديرية التحقيق:

تعتبر من أقدم الوحدات التنظيمية في الهيئة يقوم على تسييرها موظفون يحملون صفة الضابطة العدلية وهم متمرسون في ضبط الإفادات وجمع الأدلة وإعداد المطالعات القانونية والتعامل مع أركان جرائم الفساد وجمع الأدلة والمعرزات وإعداد كتب الإحالة.

وحدة العمليات:

وهي وحدة لها دور مهم في الاعمال التحقيقية ذات الطابع الميداني أو تلك التي تحتاج إلى تدخل سريع إما لضبط الأدلة ومنع المشتبه بهم من طمس معالم الجريمة، أو لمنعهم من الهروب وتهريب العوائد الجرمية إلى خارج البلاد، وتقوم هذه الوحدة أيضا بتنفيذ بعض أعمال المدعين العامين من خلال إنابات يصدرونها لهذه الغاية.

ويتولى متابعة أعمالها مجموعة من الموظفين الحاملين لصفة الضابطة العدلية المتمرسين في الأعمال الميدانية، ويذكر أن هذه الوحدة تستعين بخبرات بعض الضباط وضباط الصف يتم انتدابهم من مديرية الأمن العام.

وحدة التحقيق المالي:

وهي وحدة تنظيمية تم استحداثها بهدف الاستجابة لتعديل قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 وتعديلاته الذي أوكل للهيئة مهمة متابعة نمو الثروة غير الطبيعي للموظفين العموميين ومن في حكمهم، وكذلك القيام بعمليات التحقيق في جرائم غسل الأموال كجرائم تبعية بعد ثبوت ارتكاب جرائم الفساد.

وحدة حماية الشهود والمبلغين

والخبراء:

تقوم وحدة حماية الشهود باستقبال طلبات طالبي الحماية ودراستها من حيث توفر الشروط في الطلبات واعداد مطالعة قانونية مشفوعة بالتوصيات المناسبة لمنح الحماية، وعلى ضوء قرار مجلس الهيئة تتولى الوحدة متابعة تنفيذ القرار، كما تتولى إعادة تقييم حالات الحماية السابقة بشكل دوري وتقدم التوصيات المناسبة ازاءها لمجلس الهيئة .

مديرية التسويات واسترداد الأموال:

تم استحداث هذه المديرية على ضوء تعديل قانون النزاهة ومكافحة الفساد، وتعنى بدراسة طلبات وعروض التسويات المقدمة وحصرها ورفع التوصيات المناسبة بخصوصها الى مجلس الهيئة ليتخذ القرار المناسب إضافة إلى المتابعة مع لجنة التسويات القضائية، كذلك تعنى برصد وتوثيق وتوريد المبالغ المستردة سواء كان الاسترداد مباشراً او مساهمة في الاسترداد او على شكل منع الهدر المالي.

وحدة ضباط الارتباط:

يقوم ضباط الارتباط بجمع المعلومات التي تصل إليهم وتحويلها للهيئة لاتخاذ الإجراءات بخصوصها، كما يقوم ضباط الارتباط بمساندة كل الوحدات في الهيئة بخصوص المعرزات وجمع الأدلة والوثائق حول الوقائع المشتبه بارتكاب جرائم فساد فيها، إضافة إلى تقديم المحاضرات التوعوية في أماكن تواجدهم ويتصف ضباط الارتباط بالخبرة والمهنية وفي عدة مستويات وظيفية.

جدول يبين آليات ورود الشكاوى والمعلومات والاخبارات لعام 2024

تسلسل	مصدر الشكوى	عدد الشكاوى	النسبة المئوية
1	التقليدي(المخاطبات الرسمية، الحضور الشخصي، وغيره)	538	38.7
2	وسائل إلكترونية وحديثة(منصات التواصل الاجتماعي ، واتس اب: تطبيقات الكترونية، وغيرها)	531	38.2
3	المصادر الذاتية(رصد، مصادر، ضباط ارتباط، وغيرها)	321	23.1
المجموع		1390	100.0

مديرية الدعم الرقمي:

وتتولى دعم الوحدات التحقيقية من خلال:

- تفريغ ودراسة وتحليل قواعد البيانات الإلكترونية، وإعطاء الرأي الفني حولها
- تفريغ الأجهزة الفنية لاستعادة الأدلة الرقمية الحالية والمحذوفة أو التي تم التلاعب بها
- التحليل وكتابة التقارير الفنية للأجهزة التي يتم تفريغها.

وحدة الاعلام والاتصال والعلاقات العامة:

تتبع وترصد ما يتم نشره وتداوله من خلال المواقع الالكترونية وما يتم تقديمه من معلومات وشكاوى عبر مواقع الهيئة الرسمية ومنصاتهما.

مديرية النزاهة والوقاية:

تتعامل مع بعض الملفات التحقيقية التي يثبت فيها خرق لأحد معايير النزاهة على شكل مخالفة لالترتقي إلى شبهة فساد لمعالجتها حسب الحالة الماثلة.

ويشار هنا إلى انخفاض نسبة المعلومات والشكاوى و الإخبارات والملفات الواردة للهيئة خلال عام2024 بنسب تتراوح ما بين 41 بالمئة – 45 بالمئة مقارنة مع العام 2023 وهذا ناجم عن قدرة الهيئة على نشر الوعي اللازم في معظم قطاعات الإدارة العامة وكذلك الإجراءات الاحترازية والاستباقية التي تقوم بها الهيئة لمنع ارتكاب الفساد ومنها على سبيل المثال إفاد مزيد من ضباط الارتباط إلى مختلف الإدارات العامة وكذلك تحقيق الردع العام والخاص من خلال الملفات المحالة إلى القضاء وتنفيذ مؤشر النزاهة بدورته الأولى وإطلاق دورته الثانية ومتابعة الاستردادات المالية المرتبطة بقضايا الفساد .

ويساند هذه الوحدات التنظيمية العاملة في إنفاذ القانون وحدات تنظيمية بأدوار مساندة ومعززة لعملها مثل:

الوحدة الفنية:

وتعمل من خلال إسناد الملفات التحقيقية بإعداد تقارير فنية متخصصة في عدة مجالات أهمها:

- تقارير مالية ومحاسبية.
- تقارير هندسية.
- تقارير مضاهاة واستكتاب



أولاً: التحري

من الأدوار الرئيسة للهيئة التحري عن الفساد المالي والإداري بأشكاله كلها والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك بهدف مباشرة التحقيقات الرسمية والسير في الإجراءات اللازمة بحق الجهات التي تدخل ضمن اختصاص الهيئة عبر إجراءات عمل رئيسة تنفذها وحدات فنية متخصصة بطريقة مستمرة ومنهجية ومنظمة.

فعملية التحري عملية فنية تبدأ منذ ورود المعلومة سواء كانت على شكل شكوى أو إخبار أو ضمن الوسائل التقليدية المعتمدة (الكتب والمخاطبات الرسمية الواردة من الجهات، أو الحضور الشخصي، وغيرها)، أو الوسائل الإلكترونية والرقمية التي تتيحها الهيئة (مواقع منصات التواصل الرسمية، واتس اب، الخط الساخن، موقع الهيئة والموبايل ابلكيشن وومختلف

التطبيقات)، أو من خلال الرصد الذاتي الذي تقوم به الهيئة (رصد ما يُنشر إعلامياً، وتقارير ضباط الارتباط، ومصادر الهيئة التي تقوم بتجنيدها).

- حيث يتم توثيق المعلومات في السجلات الرسمية للهيئة ويباشر في دراستها لفرزها قانونياً بهدف:
- تصنيف المعلومات الواردة.
 - تحديد اختصاص الهيئة من عدمه.
 - فحص مدى تكرار المعلومة وفيما إذا كان قد سبق التعامل معها.
 - التأكد من عدم معالجتها سابقاً قضائياً.
 - جمع المعززات المؤيدة أو النافية للمعلومة.

وتؤمن الوحدات التنظيمية استمرارية تدفق المعلومات إلى الهيئة، مثل: (وحدة الديوان المركزي، ووحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة، ووحدة ضباط الارتباط، ووحدة المعلومات).

إحصائية الشكاوى المدخلة حسب نوع الشكاوى على النحو التالي :

النسبة المئوية	عدد الشكاوى	نتيجة القرار	تسلسل
46.3	643	إخبار	1
1.0	14	تظلم	2
52.7	733	شكاوى	3
100	1390	المجموع	

رصد الأشخاص أو الأنشطة المشبوهة ومباشرة التحري عنها: ويتم ذلك من خلال المعلومات التي ترد إلى الهيئة أو الملفات التي يتم التحقيق فيها ويرد فيها أسماء اشخاص اخرين أو وقائع أخرى أو ما يتم تداوله على المواقع الالكترونية، أو منصات التواصل الاجتماعي او الشكاوى والمعلومات التي تردها عبر الموقع الالكتروني.

تبدأ عملية التحري بجمع المعلومات والبيانات حول شخص محدد أو قضية أو واقعة معينة، وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة واكتشاف الأدلة التي تساعد في عملية التحقيق، ويستخدم التحري لتقدير موقف الهيئة من جدوى المباشرة بالتحقيق الرسمي ومن أهم أشكال التحري المعتمدة من قبل الهيئة ما يلي:

العقارية أو معرفة السوابق الجرمية من خلال مديرية الأمن العام وغيرها من المعلومات.

المعلومات الواردة للهيئة من المخبّرين: تقوم الهيئة بتجنيد مخبرين سرّيين كمصادر بهدف الحصول على المعلومات كما تتعامل مع مخبرين سرّيين من غير المصادر يقدمون معلومات عن شبّهات فساد ومخالفات سواء عن مؤسساتهم أو مؤسسات أخرى.

وتتولى هذه المهام عدة وحدات تنظيمية تختص كل منها بدور أو أكثر من عملية التحري تتكامل فيما بينها للنهوض بالمهام الملقاة على الهيئة في جوانب إنفاذ القانون كما تم ذكره سابقاً.

جمع الأدلة الأولية: حيث يباشر بالتأكد من صحة الوقائع والمعلومات الواردة وجمع الأدلة والوثائق والبيانات الحقيقية التي قد تؤكد صحة المعلومات بشكل أولي أو تنفيها.

تحديد هوية الأشخاص أو الجهات المعنية: مثل الأشخاص المشتبه بهم أو الجهات المتورطة أو الشهود المحتملين، أو الجرم المشتبه بارتكابه.

متابعة التحركات المالية والمعاملات المشتبه بها: وذلك من خلال مخاطبة الجهات المختصة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعمل التحليلات المالية، أو جمع البيانات

جدول يبين نتائج أعمال التحري الأولي لعام 2024

تسلسل	التوصيات	عدد الشكاوى	النسبة المئوية
1	إحالة الى مديريات انفاذ القانون (التحقيق)	1130	81.3
2	قرارات الحفظ	186	13.4
3	تمرير ومخاطبات للجهات صاحبة الاختصاص	62	4.5
4	المدعي العام	1	0.1
5	قيد الإجراء	11	0.8
المجموع		1390	100.0

ضمن الاختصاص (الإدارة العامة والقطاع الخاص)، وتنفيذ كل إجراءات التحقيق اللازمة لذلك من حيث جمع البينات، وسماع الإفادات، ويشكل المحققون الذين يحملون صفة الضابطة العدلية إجراءات التحقيق كلها، ومن ثمّ، رفع الملف، مكتملاً إلى مجلس الهيئة مشفوعاً بالتوصيات لاتخاذ القرار: إما بحفظ الملف (مع تسبيب الحفظ)، وإما إحالته إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد أو استكمال الإجراءات المرتبطة به حسب الأصول.

ثانياً: أعمال التحقيق



تتولى عمليات التحقيق عدة وحدات تنظيمية تمتلك خبرات متخصصة مختلفة وهي مديرية التحقيق بقسم التحقيق العام والخاص ووحدة العمليات بقسمين قسم القضايا وقسم الدعم الخاص ووحدة التحقيق المالي.

تتولى مديرية التحقيق مهمة التحقيق في الملفات التحقيقية كلها التي توجد



وإلى جانب مديرية التحقيق، تتولى وحدة العمليات الملفات التحقيقية الميدانية، أي الملفات التي تحتاج إلى تدخل سريع وميداني، إما لضبط الوثائق وإما لضبط إحدى الجرائم، كذلك تحقق وحدة التحقيق المالي في الجرائم التي تحتاج إلى تحقيقات وتحليلات مالية، حيث تُعدّ الهيئة ممثلة بهذه الوحدة التقارير المالية للحركات المالية المشبوهة: (معلومات الحساب المصرفي، وملفات العقارات، وسجلات السيارات والسفر، وغيرها) عبّر المخابرات اللازمة والتعاون والتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بخصوص تلك القضايا.

جدول يبين الملفات التحقيقية التي تم التعامل معها لعام 2024

عدد الملفات التحقيقية	التوزيع النسبي	
840	41.9	المدور السابق *
1167	58.1	عدد الملفات الواردة
2007	100	المجموع
1280	63.8	عدد الملفات المفصلة
197	15.4	عدد الملفات التحقيقية المحالة إلى المدعي العام
127	9.9	عدد الملفات المحالة إلى المديريات الأخرى
758	59.2	عدد الملفات المحفوظة
143	11.2	تصويب الأوضاع
55	4.3	العفو العام
727	36.2	قيد الإجراء

* تشمل عمل عدة وحدات تنظيمية مختصة بإنفاذ القانون (مديرية التحقيق، وحدة العمليات، وحدة التحقيق المالي، وحدة المعلومات، مديرية النزاهة والوقاية)

يساند الوحدات التحقيقية بعض الوحدات المساندة مثل الوحدة الفنية ومختبر الأدلة الرقمية / مديرية الدعم الرقمي وفيما يلي على التوالي جدولان يبينان حجم أعمالهما في الملفات التحقيقية:

الوحدة الفنية

نوع الخبرة الفنية	عدد الملفات	التوزيع النسبي
مالي	52	41.9
هندسي	52	41.9
خبير خارجي	18	14.5
خبير داخل الهيئة	1	0.8
خبير خطوط	1	0.8
المجموع	124	100.0

مديرية الدعم الرقمي

النسبة المئوية	العينات والملفات	
82.0	429	مختبر الأدلة الرقمية
15.7	82	قسم الإسناد الرقمي
2.3	12	قسم تكنولوجيا المعلومات
100.0	523	المجموع



ثالثاً: التسويات

واسترداد الأموال



ومديرية الأموال العامة لتتبع تحصيل الأموال غير المشروعة بهدف تحقيق الكفاءة والاستفادة المثلى من جهود الموظفين في إطار يعزز الإنتاجية ويلتزم بمبادئ الشفافية والمسؤولية حيث تم استرداد الأموال المتحصلة عن أفعال فساد، بقيمة (60.981.915) ستمين مليوناً وتسعمائة وواحد وثمانين ألفاً وتسعمائة وخمسة عشر ديناراً سواء كان ذلك استرداداً مباشراً أو غير مباشر أو منع هدر للمال العام.



كما تجدر الإشارة بأن الهيئة استطاعت كشف شبهات تهرب ضريبي بقيمة (109.591.955) مائة وتسعة ملايين دينار وخمسمائة وواحد وتسعين ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسين ديناراً حيث تم إحالة الأمر إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لإجراءاتهم ومازالت الهيئة تتابع نتائج ذلك .

وقد أدى صدور قانون العفو العام رقم(5) لسنة 2024 إلى انخفاض في الأموال المستردة عن جرائم الفساد، إلا أن مجلس الهيئة خاطب وكيل إدارة قضايا الدولة لغايات إقامة دعاوى أمام الجهات القضائية المختصة لتعقب هذه الأموال والتي شملها قانون العفو العام وذلك استناداً إلى أحكام المادة 29/ب من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم(13) لسنة 2016 وتعديلاته التي تنص على « لا يحول صدور قرار عن المحكمة بإسقاط دعوى الحق العام أو يوقف الملاحقة أو الإعفاء من العقوبة لتوافر أي من حالات موانع العقاب أو لانتفاء المسؤولية دون الاستمرار في استرداد الأموال المتحصلة عن الفساد».

تم تعديل وتطوير عدد من الإجراءات بهدف تحسين الأداء ورفع كفاءة العمل ، فعلى سبيل المثال، تم تحسين آلية السير في الإجراءات الإدارية مما ساهم في تقليل الوقت المستغرق لمعالجة المعاملات من خلال التواصل المباشر مع ضباط ارتباط الهيئة لدى الدوائر المعنية للوصول الى المعلومات المطلوبة، كما أضيفت أساليب جديدة إلى نظام العمل لتعزيز دقة البيانات وسرعة الإنجاز من خلال حصر المبالغ المستردة (مباشرة أو عن طريق المساهمة أو منع الهدر) بصورة أقرب الى الدقة تبين حقيقة الواقع، مما انعكس إيجاباً على جودة نتائج الأعمال.

و في إطار الجهود المبذولة لمتابعة استرداد الاموال التي تم الحصول عليها بوجه غير مشروع وتنفيذاً لقرار المرجع المختص بهذا الشأن، فقد تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات مع الجهات ذات العلاقة لاسترداد هذه الأموال وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية الوطنية مثل ديوان المحاسبة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك



رابعاً: وحدة حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد

تم إنشاء نظام قانوني وإداري متكامل لحماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء تضمن إجراءات واضحة وسريعة لضمان أمنهم وسلامتهم بهدف تعزيز الثقة لدى الشهود والمبلغين وتشجيعهم على الإبلاغ عن قضايا الفساد دون خوف من الانتقام أو الأذى فقد تم استحداث وحدة حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء عام 2015 لإنفاذ نظام الحماية رقم 62 لسنة 2014 حيث تؤدي الوحدة دورها في حماية هذه الفئات وأقاربهم حتى الدرجة الرابعة والأشخاص وثيقي الصلة بهم.

ويمثل نظام الحماية الصادر بموجب قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته الأساس القانوني لتوفير الحماية للفئات المشار إليها أعلاه عن طريق:

1. الحماية القانونية التي يتم توفيرها في حالة كون أحد تلك الفئات موظفاً عاماً من خلال التأكد من عدم المساس بحقوقه ومكتسباته القانونية بعد توفير الحماية في حال انطبقت شروط منحها.

2. الحماية الجسدية والتي تتم عن طريق مذكرات تفاهم موقعه مع جهاز الأمن العام لضمان عدم تعرض الشخص محل الحماية لأي اعتداء قد يطال سلامته أو أي شخص قريب حتى الدرجة الرابعة أو أي شخص وثيق الصلة به.



3. كما ان هناك خيار إخفاء الهوية المتاح دوماً لأي شخص يرغب بتقديم معلوماته دون الإفصاح عن هويته ان كان مخبراً أو مبلغاً.

وتقوم الهيئة عن طريق هذه الوحدة بمراقبة امتثال الأشخاص المشمولين بالحماية لشروط الحماية وكذلك التأكد من عدم وجود أي مساس بحقوقهم عن طريق إعادة تقييم طلبات الحماية دورياً أو كلما دعت الحاجة.

تطوير آليات للإبلاغ عن شبهات الفساد تتضمن إخفاء الهوية

تم إطلاق منصات إلكترونية آمنة وسرية تتيح للمبلغين تقديم معلومات دون الكشف عن هويتهم، مع توفير تقنيات حديثة لضمان عدم تتبع المعلومات بهدف تشجيع الإبلاغ عن قضايا الفساد من خلال حماية سرية المبلغين بشكل فعال، (لا يشمل هذا البند فئة الشهود لأن الشاهد لايجوز إخفاء هويته).

جدول يبين طلبات الحماية واخفاء أسماء مقدمي المعلومات (الترميز)

الترميز	المجموع	الطلبات المفصلة		الوارد	مدور عام 2023
		حفظ	منح الحماية		
159	66	61	5	65	1

تفاهم مع الأمن العام وهي الجهة الشريكة في تنفيذ الحماية الشخصية).

خامساً: التظلمات



تعتبر هذه المهمة أحد الأمور التي تم ايكالها للهيئة على أثر الدمج الذي تم بين ديوان المظالم وهيئة مكافحة الفساد، فأصبحت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تُعنى بتلقي التظلمات ضمن مجموعة من الشروط والمعايير أهمها أن لايقبل الطعن المقدم إذا كان مقبولا قضائياً أو إدارياً، وأن يكون التظلم مقدماً بحق واحدة أو أكثر من الإدارات العامة المشمولة، وأن يقدم التظلم من المتظلم نفسه على النموذج المعتمد لدراسته والبت فيه حسب الأصول.

توفير برامج تدريبية وتوعوية للشهود والمبلغين:

تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف الشهود والمبلغين بحقوقهم وآليات الحماية المتاحة لهم بهدف توعية الأفراد بواجباتهم وحقوقهم ودورهم في مكافحة الفساد.

بناء شبكة تعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية

تم بناء شبكة تعاون من خلال اتفاقيات التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية لتنسيق الجهود في حماية الشهود والمبلغين، بهدف توفير غطاء قانوني وأمني شامل لهم في جميع مراحل التحقيق (وقعت الهيئة مذكرتا

إحصائية التظلمات والشكاوى الواردة خلال العام 2024 لقسم التظلمات:

المدور من العام ٢٠٢٢	التظلمات والشكاوى الواردة لقسم التظلمات خلال العام ٢٠٢٤ المسجلة	التظلمات والشكاوى الواردة للشكاوى المرفوعة	المجموع	التظلمات والشكاوى قيد النظر	نسبة الإنجاز
9	24	164	197	7	96.5%

3 الفصل الثالث

محور النزاهة والأعمال الوقائية



لقطة للشباب الفائزين بمسابقة هاكاثون النزاهة



الفصل الثالث

محور النزاهة والأعمال الوقائية

تركز الهيئة على جوانب العمل الوقائي والاستباقي والعلاجي إدراكاً منها لأهمية هذه الأبعاد في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ذلك أن درهم وقاية خير من قنطار علاج فالفساد عند وقوعه يترك أثراً سلبية على مختلف الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك ركزت الهيئة على عدة محاور فرعية يتمثل أهمها بمراقبة امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية وزيادة برامج التوعية ودراسة المخاطر سواء على المستوى المؤسسي أو القطاعي إضافة إلى التوصيات الوقائية والعلاجية والتصويبية.



محور النزاهة والأعمال الوقائية



أ. الامتثال العام / مؤشر النزاهة الوطني:

حيث تم العمل من خلال الدورة الثانية لمؤشر النزاهة بتطوير نسخة محدثة تواكب الممارسات العالمية وتغطي المعايير الدولية من خلال:

- الاطلاع على المعايير والمؤشرات الدولية المطلوب من المملكة تطبيقها والتي تتوافق وعمل الهيئة ومعايير النزاهة الوطنية وتضمينها في مصفوفة الامتثال الخاصة بمؤشر النزاهة الوطني.
- استثمار الشراكات البناءة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالاستفادة من الخبرات الفنية الدولية لتحسين جودة المؤشر.
- التعاون مع الخبرات الأردنية المتميزة في مجال الجوائز الوطنية والإقليمية والدولية لنمذجة عمل المؤشر.

أولاً: الامتثال في القطاعين العام والخاص



يُعَدُّ الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية في القطاع العام ركيزة أساسية لضمان الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الرشيدة. حيث تسعى الهيئة إلى تعزيز هذه المعايير من خلال تطوير مؤشرات وأدوات قياس فعالة، وأهمها "مصفوفة مؤشر النزاهة الوطني"، التي تهدف إلى تقييم مدى التزام المؤسسات العامة بمعايير النزاهة الوطنية لتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وحماية المال العام، ودفع عملية التنمية المستدامة.

تعزيز مؤشر النزاهة الوطني



مؤشر النزاهة الوطني:

• جاء مؤشر النزاهة الوطني بدورته الثانية بعدد من التعديلات على النحو التالي:

جدول مقارنة لتعديل مؤشر النزاهة الوطني بين العامين 2022-2024



• الوثائق المرتبطة بمؤشر النزاهة الوطني

#	نوع الوثيقة	الإصدار
1	مصفوفة فحص الامتثال	3
2	منهجية مؤشر النزاهة الوطني مبسطة	2
3	دليل استخدام للإدارات العامة	1
4	استطلاع رأي تقييم الموظف لنزاهة إدارته العامة	2
5	استطلاع رأي متلقي الخدمة بنزاهة المؤسسة	1
6	تقييم ذاتي (الموظف لنزاهته)	1

2. الامتثال الخاص:

تنسق الهيئة مع المؤسسات الرقابية المعنية بحوكمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال التأكد من وجود تشريعات أو أدلة حوكمة معتمدة ومنشورة تتابع هذه المؤسسات للتأكد من التزام القطاع التابع لها بالحوكمة ولاتخاذ الإجراءات التي تضمن فعلياً التزام هذه القطاعات والمنظمات بمبادئ الحوكمة.

رؤية المؤشر

الريادة في العمل الوقائي والاستباقي، ليكون الأردن متميزاً في المنطقة في تعزيز النزاهة وممارساتها، مما يرسخ الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة بشكل مستدام.

رسالة المؤشر

تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في الإدارات العامة بالمملكة من خلال تطبيق وقياس مستوى ممارسة معايير النزاهة الوطنية بفعالية وتكامل، والمساهمة في بناء ثقافة عمل مؤسسية ترسخ الممارسات الإدارية القيمة، وتحقيق المساءلة بأعلى مستوياتها، وتحظى بثقة الجمهور والجهات الرقابية وتدعم التنمية المستدامة.



تتابع الهيئة وتنسق مع (16) مؤسسة رقابية حول حوكمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التابع لولايتها الرقابية والتي تغطي القطاعات التسع التالية:



3. مبادرة الحكومات الشفافة / الالتزام الخامس "تعزيز النزاهة على المستوى الوطني":

• تعتبر الهيئة من الجهات الفاعلة في هذه المبادرة منذ بدايتها في عام 2011 وهي مبادرة دولية تشرف عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، هدفها خلق الشراكات الفاعلة بين القطاع العام وكافة فئات المجتمع ومكوناته، من خلال تقديم المجتمع والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمبادرات مقترحة وداعمة لتوقعاته ومتطلباته يتم تنفيذها من قبل القطاع العام

على أن تلبي تلك الفئات مجموعة من الشروط والمعايير والمبادئ التي تقوم عليها مبادرة الحكومات الشفافة.

• يتضمن الالتزام الخامس تعزيز النزاهة على المستوى الوطني ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: تعزيز الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية في القطاع العام.
المحور الثاني: تعزيز الالتزام للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
المحور الثالث: رفع الوعي والقدرات الحكومية وغير الحكومية بمعايير

ومكافحة الفساد وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن قضايا الفساد.

6. أطلقت الهيئة خمس حملات إعلامية رافقتها حملات توعوية .

7. تابعت الهيئة تنفيذ مذكرات التفاهم مع الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد ونقل رسالة الهيئة لكافة شرائح المجتمع ومن ابرز مخرجات ذلك " مدرسة النزاهة".

8. أطلقت الهيئة عدداً من المسابقات التدريبية المتخصصة من خلال مركز الابتكار والتدريب .

9. تم عقد ثلاث جلسات (FOCUS GROUP) في الأقاليم الثلاثة بالتعاون مع شركة آدم سميث / السفارة البريطانية لغايات الخروج بدراسة بحثية حول مدى إلمام المجتمع المحلي بكافة فئاته (شباب/ كبار سن/ موظفين ومتقاعدين من كلا الجنسين) بمهام الهيئة واختصاصها، كيفية استقبال الشكاوى، والتعريف بمعايير النزاهة الوطنية.

10. تم إعداد موجز عن مشروع منصة النزاهة وهي منصة تدريبية توعوية تشتمل على عدد من المواضيع التي سيتم تنفيذها من خلال المنصة .

وممارسات النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن قضايا الفساد.

باستعراض الأنشطة الفرعية والتفصيلية وجهود الهيئة في هذا المجال في عام 2024 فقد تم تنفيذ ما يلي:

1. تم التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مراجعة وتحديث منهجية العمل على مؤشر النزاهة الوطني بكامل محتوياتها من (مصفوفة فحص الامتثال، ومعادلة التقييم، ومصادر التقييم إضافة إلى المعايير الفرعية، والعمل بتكامل فيما يخص المقيمين الذين سيعملون على تقييم المؤسسات وقد تمت الاستجابة لمجمل التوصيات الصادرة عن المنظمة.

2. التعاون مع أحد الخبراء الأردنيين في مجال الجوائز المحلية والإقليمية مما أدى إلى الخروج بمحتوى يتواءم والممارسات الدولية ولبي المعايير الدولية وراعى البيئة الأردنية على حد سواء.

3. إطلاق مؤشر النزاهة بدورته الثانية.

4. إعداد مسودة مصفوفة الامتثال لمبادئ الحوكمة في القطاع الخاص التي مازالت قيد المراجعة.

5. رفع الوعي والقدرات الحكومية وغير الحكومية بمعايير وممارسات النزاهة



ثانياً : الأعمال التوعوية :



يتم العمل التوعوي وفقاً لخطة سنوية ممنهجة ترتبط أعمالها بأهداف الهيئة حيث تنعكس هذه الأعمال على تنفيذ حزمة من الأنشطة والأعمال التوعوية وعدد من ورش العمل المختصة في الكشف عن الفساد وأسس المعالجة الفعالة وتعزيز النزاهة والأعمال الوقائية الاستباقية.

الإنجازات التوعوية بالأرقام:

تم عقد (233) لقاء خلال العام 2024 حسب الجدول التالي:

الجهة المستهدفة	عدد اللقاءات 2023	عدد اللقاءات 2024	عدد الحضور 2023	عدد الحضور 2024	الذكور 2023	الذكور 2024	الإناث 2023	الإناث 2024
القطاع العام	42	101	1499	3396	896	2114	603	1282
الجامعات	12	11	612	1345	362	706	250	639
المدارس	16	19	760	723	410	255	350	468
المستشفيات	3	5	54	241	30	150	24	91
منظمات مجتمع	15	32	350	1203	208	635	142	568
الأمن العام	53	65	1298	1729	1295	1552	3	177
المجموع	141	233	4573	8637	3201	5412	1372	3225



توزعت لقاءات مديرية الأمن العام على النحو التالي:

الجهة	عدد اللقاءات
الأمن الوقائي / مركز السلم المجتمعي	13
الأمن الوقائي / مركز تدريب الأمن الوقائي	9
البحث الجنائي	5
مديرية قضاء الأمن العام	20
مراكز الإصلاح والتأهيل	4
الشرطة النسائية	5
أكاديمية الشرطة الملكية	9
المجموع	65 لقاء

توزعت اللقاءات على محافظات المملكة على النحو التالي:

إقليم الوسط		إقليم الشمال		إقليم الجنوب	
عمان	146	المفرق	9	معان	1
الزرقاء	7	عجلون	9	الكرك	10
مادبا	4	جرش	5	الطفيلة	3
البلقاء	20	إربد	18	العقبة	1



ثالثاً: دراسات تقييم وإدارة مخاطر الفساد

حرصت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ومع إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد 2020_2025 على التوجه نحو إدارة وتقييم مخاطر الفساد في مؤسسات الإدارة العامة والشركات المساهمة العامة لزيادة فعالية الجانب الوقائي في إجراءات عمل القطاع العام وكافة مؤسسات الدولة.

١. أهم التوصيات والمخرجات خلال العام 2024:

تم الانتهاء من إعداد أربع دراسات مخاطر تتعلق بمؤسسات ودوائر حكومية وأصدرت سبعين توصية وفيما يلي أهمها:

وزارة العمل:

انبثق عن الدراسة اثنا عشرة توصية كان أهم ما تضمنته:

1. استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة (Google-Map) للحد والتأكد من الحيازات الوهمية مع وضع منهجية واضحة لتطبيق عملية التفتيش العكسي على المؤسسات من قبل مديرية التفتيش للسيطرة على العمالة غير الأردنية وعدم تسربها للقطاعات الأخرى لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المؤسسات غير الملتزمة.

2. ضبط الأمور المالية المتعلقة بالموظفين من خلال وضع إجراءات واضحة تمنع ازدواجية الضمان الإجتماعي أو منح العلاوة العائلية دون وجه حق والتأكد من مطابقة أعداد الموظفين مع قاعدة البيانات المركزية في الوزارة.

هيئة تنظيم قطاع النقل البري:

انبثق عن الدراسة ثمان توصيات أهم ما تضمنته:

1. ضرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية ورفدها بالكفاءات المتخصصة واعتماد خطة دورية للرقابة ووضع مؤشرات قياس أداء لمختلف المديريات.

2. ضرورة تفعيل دور اللجنة الرقابية المتخصصة بمراقبة منح تراخيص خدمة نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية بالتعاون مع إدارتي السير والترخيص.

وزارة التعليم العالي/ معادلة الشهادات:

انبثق عن الدراسة أربع توصيات وأهمها:

ضرورة إعادة النظر بنص المادة (6/ج) من نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية رقم (55) لسنة 2023 ومعادلة شهاداتها من خلال العمل على تشكيل لجنة مستقلة للنظر بالاعتراضات على معادلة الشهادات، بحيث تتمتع باستقلالية تامة لغاية حوكمة قراراتها.

وزارة الصناعة والتجارة والتموين:

انبثق عن الدراسة ثمان عشرة توصية وأهمها:

1. ضرورة الربط الإلكتروني ما بين الوزارة (مديرية الرقابة الداخلية) ومراكز / مستودعات الأعلاف لتسجيل الكميات والموجودات ومتابعة الأعمال.

2. ضرورة وجود نظام محوسب للدفع الإلكتروني وخاصة في المحافظات، وتحديد الكميات للأعلاف إلكترونياً وحسب الرقم الوطني؛ مما يمنع ازدواجية تكرار أسماء المزارعين المستحقين للأعلاف.

3. ضرورة حوسبة مراكز الأعلاف بما لا يسمح بتكرار عملية صرفها لأصحاب العلاقة عن طريق تفعيل خاصية رمز التحقق (OTP) على هاتف التاجر المعني (أصحاب الماشية) لضبط عمليات الصرف.

2 . الإنجازات النوعية:

إعداد دراسة مخاطر الفساد بشكل قطاعي بحيث تكون البداية من قطاعي الصحة والمياه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

ضمن إطار التعاون الوثيق بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة مخاطر الفساد القطاعية الذي انطلق بنهاية عام 2024 بتنفيذ مبادرة إدارة مخاطر الفساد في قطاعي الصحة والمياه التي تهدف إلى بناء بيئة عمل أكثر نزاهة وفعالية في القطاعين المستهدفين من خلال تحديد مخاطر الفساد وتحليلها وتحديد الآليات اللازمة لمنع وقوع الفساد وتطوير استراتيجيات وإجراءات عمل شاملة لتعزيز جميع مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

وعليه فإن الهدف من تنفيذ مبادرة إدارة مخاطر الفساد في قطاعي الصحة والمياه يكمن في:

1. رصد وتحديد الثغرات والممارسات التي تؤدي إلى وقوع خطر الفساد والعمل على اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة قبل وقوعه مستقبلاً.

2. تعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر بين مسؤولي وموظفي مؤسسات الإدارة العامة.

3. ضمان الالتزام من قبل مؤسسات الإدارة العامة بتطبيق متطلبات معايير النزاهة الوطنية من أجل الوقاية من وقوع الخطر (الفساد).

4. تقييم وتصنيف مستويات المخاطر وتأثيرها (تشريعي، واستراتيجي، وتشغيلي، ومالي) من أجل تحديد أولويات إدارة المخاطر في مؤسسات الإدارة العامة.

5. الحفاظ على صورة وسمعة المؤسسة وصون مواردها المالية والبشرية والتقنية من هدر المال العام.

ويمكن القول أن دراسة إدارة مخاطر الفساد في قطاعي الصحة والمياه ستسهم في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الهيئة في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

1. تقديم توصيات تستند على تحديد المخاطر لتحسين السياسات العامة وتعزيز الفعالية بمكافحة الفساد.

2. تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تقديم معززات ووثائق تظهر مدى ومؤشرات التحسن في الأداء.

3. زيادة الوعي حول مخاطر الفساد في مختلف القطاعات.

4. تحديد استراتيجيات فعّالة للوقاية من الفساد.

5. دعم التنمية المستدامة من خلال تقليل الفساد وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

6. إنشاء أدوات ومنهجيات جديدة لتقييم ومراقبة الفساد.



رابعاً: الملفات الوقائية :

تقوم الهيئة من خلال دراسة الملفات ومن خلال ضباط الارتباط برصد أهم الإجراءات التصويبية والوقائية المتعلقة بمختلف مؤسسات الدولة.

وفيما يلي أهم هذه التوصيات وعددها وبعض النماذج:

المخاطبات التصويبية والوقائية الرسمية لعام 2024

نوع المخاطبة	العدد	التوزيع النسبي
مخاطبات وقائية	75	70.1
مخاطبات تصويبية	32	29.9
المجموع	107	100.0

أهم التوصيات الوقائية المرتبطة بالشكاوى :

1. وضع إجراءات ممنهجة ودورية للتأكد من عدم امتلاك واحتراف التجارة من قبل موظفي الصحة والمياه والمديريات التابعة لها.

2. وضع إجراءات ممنهجة لمخاطبة دائرة الأحوال المدنية والجوازات أو الجهات الشرعية لبيان أي تغيير على استحقاق موظفي الصحة والمياه والمديريات التابعة لها للعلاوات العائلية واتخاذ

إجراءات تصويبية في حال وجود أي مخالفة والاسترداد.

3. استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة (الكاميرات) مع لجان المساجد ولجان جمع التبرعات وذلك لغايات ضبط عمليات جمع التبرعات وتوثيقها لمنع التلاعب بها.

4. وضع آلية واضحة لمنح تصاريح العمل المتعلقة بشركات الخدمات اللوجستية (التحميل والتنزيل وخدمات النظافة، وخدمات التغذية في المستشفيات، الخ)

والمساواة لكافة الأعضاء المستفيدين.

7. اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة لضبط العملية الإدارية.

8. استرداد المبالغ التي تم صرفها نتيجة المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية المخالفة للتعليمات.

9. وضع آلية لضبط الدوام الرسمي.

10. عمل خطط تتضمن أسساً وتعليمات لتوزيع المنح والمكافآت.

11. ضبط عملية التجاوزات في الاتفاقيات والعقود.

12. تكثيف الرقابة على الاعتداءات الواقعة على أملاك الدولة.

13. وضع أسس ومعايير واضحة للمفاضلة لغايات التعيين.

من خلال إيجاد آلية لربطها بالعطاءات المحالة على هذه الشركات (جهات رسمية أو شركات كبرى) مع التأكيد على إشراك جميع العاملين بالضمان الاجتماعي وتنفيذ التفتيش العكسي عليها وذلك للحد من وجود مؤسسات وهمية ومنع تسرب العمالة الوافدة إلى سوق العمل".

5. وضع أسس لصرف مكافآت الجهاز الإداري لصندوق الاستثمار وإيجاد آلية تحدد بموجبها قيمة المكافآت السنوية من الأرباح المتحققة للصندوق.

6. استكمال التعليمات لنادي الموظفين التي صدرت بناء على التوصية الوقائية وهي "دراسة الثغرات التشريعية وإصدار التعليمات المالية والإدارية التي تحدد الصلاحيات لأعضاء الهيئة الإدارية بالإضافة إلى تنظيم موضوع القروض من كافة النواحي بما يضمن سلامة الإجراءات ويوقف هدر المال العام ويحقق العدالة





محور الاتصال الدولي والمحلي



من الاحتفال بتوقيع مذكرة التفاهم مع مركز زها الثقافي
بحضور سمو الأميرة عالية الطباع

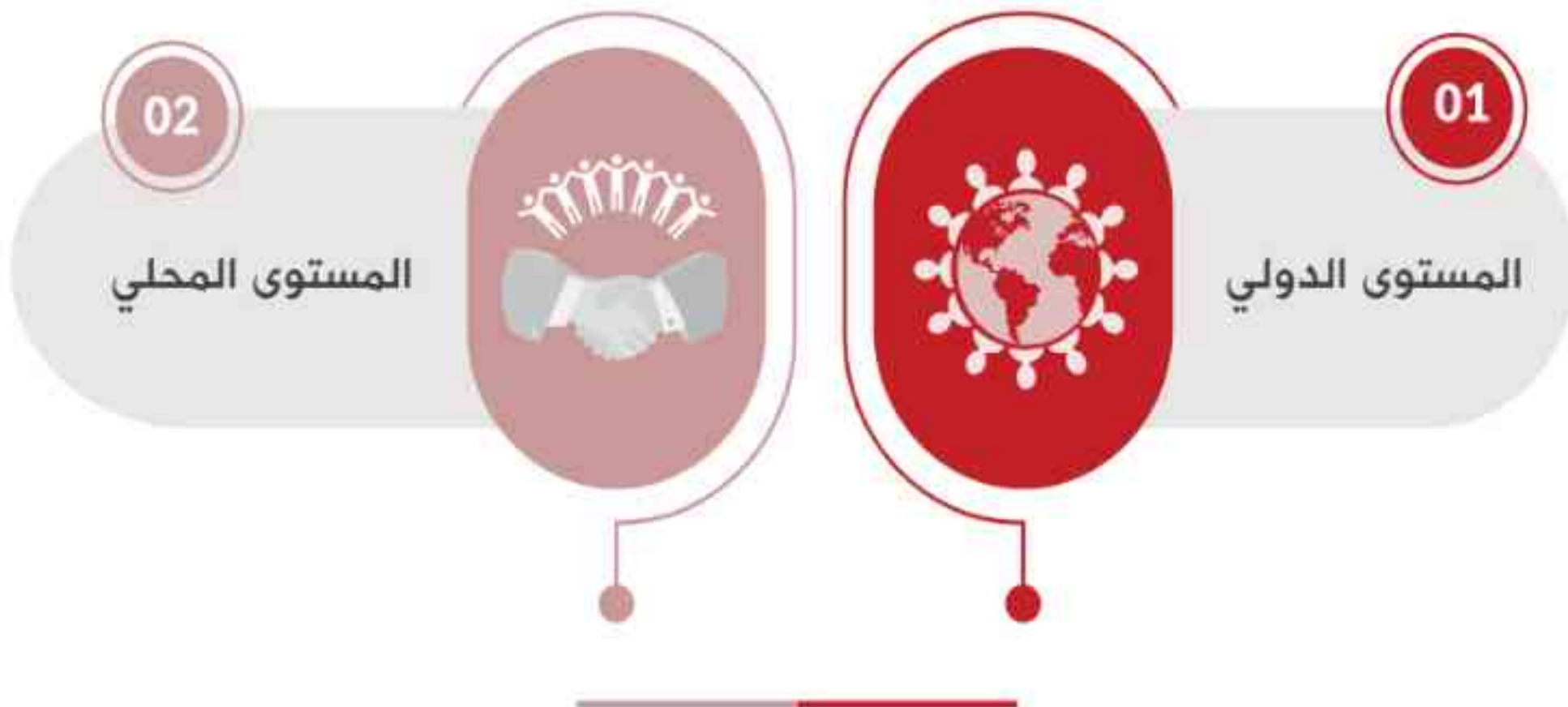


الفصل الرابع

محور الاتصال الدولي والمحلي

تعمل الهيئة في هذا المحور على المستويات الدولية والوطنية وكذلك المؤسسية والتنظيمية.

أولاً : المستوى الدولي.
ثانياً : المستوى المحلي.



محور الاتصال الدولي والمحلي



المفتوحة " OSINT " وبرنامج استرداد الأصول وإدارتها وبرنامج التحقيقات في الجرائم الاقتصادية.

نشاطات الهيئة على الصعيد الدولي:

في ضوء مصادقة المملكة الأردنية الهاشمية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2004، استجابت الهيئة لمتطلبات الاستعراض لمدي الامتثال لكافة الالتزامات المنبثقة عنها من خلال المشاركة في المراجعة المتعلقة ، حيث تم اعتماد الملخص التنفيذي المتعلق بتنفيذ المملكة لالتزاماتها بناء على استعراض الفصيلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة حول (التدابير الوقائية، واسترداد الموجودات) وسيتم العمل على نشر الملخص من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) في النصف الأول من عام 2025.

شراكات الهيئة على المستوى الدولي:

تعمل الهيئة بجهود متواصلة على تفعيل شراكاتها الدولية لتبادل الخبرات في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ومن أمثلة ذلك:

أولاً المستوى الدولي:

تتولي الهيئة مهمة التواصل مع جميع الأطراف والجهات الدولية المعنية بتنفيذ التزامات الهيئة الدولية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في إطار تطبيق المعايير الدولية التي تساهم في تعزيز مبادئ النزاهة والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بالتوافق مع المعايير الوطنية المعتمدة.

كما تعمل الهيئة على تعزيز العلاقات والتواصل مع الجهات الدولية و النظيرة مثل مجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) و جهات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول العالم والأكاديميات ذات الصلة مثل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) و يتم ذلك من خلال برامج تبادل الخبرات التخصصية والفنية، بالإضافة إلى توفير البرامج التدريبية اللازمة لتمكين العاملين في الهيئة من مواكبة التطورات العالمية في مجالات مكافحة الفساد والنزاهة واسترداد الأصول الناجمة عن جرائم الفساد كالمشاركة في برنامج استخبارات المصادر

أولاً: التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بتنفيذ عدة مشاريع مشتركة أبرزها:

• مشروع "معاً": لتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاع العام في الأردن، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومن المقرر أن يستمر المشروع حتى عام 2025؛ وقد تم التعاون بين الهيئة والمنظمة في عدة مجالات أبرزها:

• مؤشر النزاهة الوطني (NII): تم مراجعة وتطوير المؤشر بالتعاون بين الهيئة وفريق الخبراء من المنظمة ليعكس أفضل المعايير الدولية للقياس، حيث تم إطلاق النسخة الثانية من المؤشر في كانون الأول 2024.

• الخطة الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2025-2030: تعمل الهيئة بالتعاون مع المنظمة لإعداد مسودة هذه الخطة الاستراتيجية.

• مبادرة مؤشرات النزاهة العامة (PII): انضمت الهيئة لهذه المبادرة لتقييم فعالية نظام النزاهة العامة في المملكة، الذي يعزز جهود الوقاية من الفساد وفقاً للمعايير الدولية، حيث تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول غير الأعضاء في المنظمة التي تنضم إلى هذه المبادرة.

• إنجاز مراجعة شاملة حول النزاهة في الأردن من قبل المنظمة، والتي شملت تقييم معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام. وقد أطلق فريق المراجعة بالتعاون مع الهيئة والشركاء الوطنيين تقرير "مراجعة الحوكمة العامة" و"مراجعة النزاهة في القطاع العام"، اللذين تضمنتا توصيات لتحسين مستويات النزاهة والحوكمة في القطاع

العام وفي إطار برنامج المساءلة والنزاهة.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا (COE):

تنفذ الهيئة بالتعاون معهما مشروع "مكافحة الفساد في الجوار الجنوبي" ضمن المرحلة الخامسة من البرنامج الإقليمي الخامس (SNAC 5)، الذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط علماً بأن المشروع مستمر منذ عام 2022 وحتى عام 2025 ويشمل عدداً من الدول العربية مثل الأردن والمغرب وفلسطين وتونس.

وانضمت الهيئة بدعم من مجلس أوروبا إلى مشروع شبكة الشباب لسيادة القانون (RoLYN) كعضو في الشبكة، كما شاركت الهيئة في ثلاثة تدريبات متعلقة بالشبكة التي عقدت في تونس وجمهورية الرأس الأخضر وإسبانيا، والتي تهدف إلى زيادة الوعي حول الروابط بين الفساد والتدهور البيئي وتشجيع مشاركة الشباب في هذا المجال.

ثالثاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

في إطار تعزيز حوكمة قطاعي الصحة والمياه وحمايتهما من مخاطر الفساد، قامت المملكة بتشكيل فريق وطني لدراسة وتقييم مخاطر الفساد في هذين القطاعين، حيث تم تنفيذ برنامج تدريبي للفرق الوطنية المشكلة حول إدارة المخاطر، بمشاركة جميع الجهات المعنية في القطاعين الصحي والمائي في المملكة.

وقد تابعت الهيئة تفعيل مذكرات التفاهم المبرمة سابقاً مع عدد من الدول العربية والأجنبية وبرامج الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومجلس أوروبا وقد تم خلال عام 2024 توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع:

- هيئة النزاهة الاتحادية / جمهورية العراق.
- جهاز الإمارات للمحاسبة / الإمارات العربية المتحدة.
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها / المملكة المغربية.
- هيئة الرقابة الإدارية والشفافية / دولة قطر.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد / الجمهورية اللبنانية.
- الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد / جمهورية كازاخستان.

كما شاركت المملكة في المنتدى العربي الثاني لتعزيز الشفافية حول "النزاهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" الذي عقد في دولة العراق خلال الفترة من 10-12 أيلول 2024.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت في المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى تحت عنوان "نزاهة قطاع الصحة في المنطقة العربية: المخاطر والحلول وأدوار الأطراف المعنيين" الذي عُقد في القاهرة في 21 تشرين الأول 2024 في إطار فعاليات المؤتمر العالمي للصحة والسكان والتنمية.

مذكرات التفاهم

تعزز مذكرات التفاهم التعاون المشترك بين الهيئة والأطراف المختلفة ذات العلاقة لتبادل الخبرات والتدريبات في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومنع انتشاره باعتباره من الجرائم العابرة للحدود وتطوير القدرات المؤسسية وتبادل المعلومات ذات الصلة.



مشاركات الهيئة بالفعاليات الدولية والخارجية والداخلية

يمثل الجدول التالي عدد الأنشطة والفعاليات الدولية ونسبة العاملين بالهيئة الذين شاركوا فيها:

نسبة الإناث	نسبة الذكور	عدد الفعاليات	الأنشطة والفعاليات الدولية التي شاركت بها الهيئة
22.8%	77.2%	37	خارج المملكة
48.8%	51.2%	67	داخل المملكة



وتعزيز الثقة بنتائج أعمالها، وكانت على النحو التالي:

1. تم إطلاق حملة إعلامية للتعريف بهاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد الذي أطلقتها الهيئة بهدف تشجيع المبادرات الشبابية الريادية المبتكرة القائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا في مكافحة الفساد والوقاية منه ونشر ثقافة النزاهة الوطنية وتعزيزها.

ومما يجدر ذكره أن هذه الحملة حققت خلال شهر واحد رقماً قياسياً بالمقارنة مع الحملات الإعلامية الأخرى وذلك فيما يتعلق بعدد الوصول والتفاعل مع المنشورات والفيديوهات والنشرات التعريفية الخاصة بالحملة، حيث بلغت أعداد الوصول والتفاعل مع المنشورات في منصة الهيئة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أكثر من (738200) مواطناً خلال شهر واحد حيث عملت وحدة الإعلام على نشر تغطيات متابعة لتقارير وفيديوهات وأخبار حول تلك المراحل. فيما أعدت الوحدة خطة إعلامية لإعلان نتائج المسابقة في حفل تم تنظيمه خلال مشاركة الهيئة في مؤتمر مستقبل الرياضات الإلكترونية الذي عُقد في محافظة العقبة.



ثانياً المستوى



المحلي :

أنجزت الهيئة على المستوى المحلي العديد من الأنشطة فقد حرصت على تأسيس اتصال فاعل ومباشر مع كافة الأطراف ذات العلاقة بعمل الهيئة ووسائل الإعلام المختلفة، بهدف تفعيل التواصل المستمر مع الجمهور والشركاء لإبراز إنجازاتها في مجال مكافحة الفساد وترسيخ معايير النزاهة الوطنية، بما يضمن إيصال رسالتها وتحقيق رؤيتها.

الأنشطة والبرامج الرئيسية:

وللوصول إلى كافة شرائح المجتمع بهدف التعريف بدور الهيئة وإيصال رسائلها وتعزيز الثقة بها، عملت خلال العام 2024 على إعداد وتنفيذ حملات إعلامية، ونشرت أخباراً وتقارير حول النشاطات والفعاليات التي تنفذها وتشارك فيها، إلى جانب إعداد وتصميم وإنتاج فيديوهات وإضاءات توعوية تم نشرها في وسائل الإعلام، وعبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ومنصات التواصل الاجتماعي، ويتلخص عمل الهيئة خلال العام 2024 بالتالي:

أولاً: الحملات الإعلامية:

أعدت ونفذت الهيئة على إعداد وتنفيذ حملات إعلامية، سعياً للوصول إلى كافة شرائح المجتمع بهدف التعريف بدور الهيئة وإيصال رسائلها

الإعلام المختلفة، وحسابات الهيئة على قنوات التواصل الاجتماعي، والتعاون مع الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة لإعادة نشرها عبر منصاتهم الإعلامية الرقمية، والتنسيق مع الإذاعات والقنوات التلفزيونية لبث تقارير وأخبار حول الحاضنة.



4. تم إطلاق حملة إعلامية استهدفت من خلالها المواطنين وموظفي مؤسسات الإدارة العامة وكافة شرائح المجتمع لتعزيز فهمهم لدور الأمن السيبراني في الكشف عن أفعال الفساد والوقاية منها، وتوعيتهم بأهمية حماية البيانات والوثائق الشخصية، لضمان بيئة رقمية نزيهة وشفافة، وللحد من آثار الهجمات السيبرانية التي قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم فساد كالالاختلاس والتزوير والاحتيال وعمليات الاختراق، وتم التنسيق مع مختلف الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة لإعادة مشاركة الإضاءات التوعوية والفيديوهات من خلال مواقعهم الإلكترونية الرسمية وحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والتنسيق

2. تم إطلاق حملة إعلامية بهدف التوعية والتعريف بأبرز مواد قانون النزاهة ومكافحة الفساد وتعديلاته رقم 13 لسنة 2016، وعقوبات مرتكبي أفعال الفساد، وزيادة الوعي باختصاصات الهيئة ومهامها، وتعزيز الثقة بدورها ودعم جهودها في مكافحة الفساد، حيث تم صياغة وإعداد وتصميم الرسائل الإعلامية من قبل وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة ونشرها عبر حسابات الهيئة ومنصات التواصل الاجتماعي لعدد من مؤسسات الإدارة العامة.



3. نفذت الهيئة حملة إعلامية للتعريف بـ حاضنة النزاهة ومكافحة الفساد الابتكارية، والتي أطلقتها الهيئة كمنصة إلكترونية لاستقبال الأفكار الإبداعية والمبادرات الابتكارية لدى الجمهور والتي يمكن أن تحدث فرقاً في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد. وقد تضمنت الحملة نشر الأخبار والإضاءات والمنشورات والفيديوهات الخاصة بالحملة التي شملت آليات التقدم بالمقترحات والأفكار والقنوات التي أتاحتها الهيئة لاستقبالها في وسائل

ثانياً: الأخبار والتقارير الإعلامية:

نشرت الهيئة بالتعاون مع الوسائل الإعلامية الوطنية والدولية أخباراً وتقارير حول النشاطات والفعاليات التي تنفذها وتشارك بها.

ثالثاً: إعداد وتصميم وإنتاج الفيديوهات والإضاءات التوعوية

حيث تم نشر العديد من الفيديوهات القصيرة في وسائل الإعلام، وعبر موقعها الإلكتروني الرسمي للهيئة، ومنصات على مواقع التواصل الاجتماعي.

مع وسائل الإعلام والإذاعات والقنوات التلفزيونية لبث مقابلات ولقاءات ونشر التقارير والأخبار الخاصة بالحملة.



ويمكن الاطلاع على نماذج من تلك الفيديوهات على الروابط في الجدول التالي:

عنوان الفيديو	الرابط
مسابقة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد	/https://www.facebook.com/share/v/18SLgMNbmD
التسجيل في مسابقة هاكاثون النزاهة	/https://www.facebook.com/share/v/1DDQ2zWA3e
التدريب الخاص بالمشاركين في مسابقة هاكاثون النزاهة	/https://www.facebook.com/share/v/17tnrKzdob
الفرق المشاركة في مسابقة هاكاثون النزاهة	/https://www.facebook.com/share/v/1A2FLD8zgS
تقرير للتلفزيون الأردني يتحدث خلاله رئيس مجلس الهيئة عن "نشأة الهيئة" بمناسبة اليوبيل الفضي لتسلم جلالة الملك سلطاته الدستورية.	/https://www.facebook.com/share/v/1A4KhCoEjc
تقرير تلفزيوني حول احتفال الهيئة باليوم العالمي للشباب	/https://www.facebook.com/share/v/1PbyFCyMaz
الحاضنة الابتكارية للنزاهة ومكافحة الفساد	/https://www.facebook.com/share/v/15hGWwaehy
الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد	/https://www.facebook.com/share/v/185jLXN9T6
الحاضنة الابتكارية للنزاهة ومكافحة الفساد	/https://www.facebook.com/share/v/18Z7HxuzD1

النشاط الإعلامي	العدد
الأخبار والفيديوهات المنشورة التي تم بثها على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي.	(200) خبراً وفيديو ومنشوراً
عدد الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.	(55) خبراً
عدد الرسائل الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني لمنصة (سند).	(18) رسالة
التنسيق مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المحلية لظهور الهيئة الإعلامي	(15) لقاء تلفزيونياً ومقابلة إذاعية مع مسؤولين في الهيئة.
عدد زيارات الموقع الإلكتروني	(1040277) زيارةً
الزيادة في عدد متابعي صفحة الهيئة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي،	"فيسبوك" (5238) متابعاً ليبلغ العدد الإجمالي للمتابعين (129438) متابعاً
الزيادة في عدد متابعي حساب الهيئة على منصة إكس	(3423) متابعاً ليصبح عدد المتابعين الإجمالي (23223) متابعاً.

عدد المتابعين / الزوار / المتصفحين بداية العام 2024	العدد الإجمالي للمتابعين / الزيارات في العام 2024	عدد الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة	عدد الأخبار والفيديوهات والمنشورات على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي	عدد اللقاءات التلفزيونية والمقابلات الإذاعية
الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة	4150500	55	200	15
"الفيسبوك"	124200			
"تويتر"	19800			

* مبادرة (أنا نزيه)

ضمن سعي وحدة الإعلام والاتصال للوصول إلى كافة شرائح المجتمع لإيصال رسائل الهيئة وترسيخ معايير النزاهة الوطنية ونبذ أفعال الفساد لديهم، فقد أولت فئة طلبة المدارس اهتماماً كبيراً، وعملت في سبيل ذلك مبادرة بالتعاون مع مركز زها الثقافي باسم مبادرة (أنا نزيه) وتتضمن هذه المبادرة حقيبة تدريبية بعنوان (رحلة النزاهة) تستهدف من خلالها طلاب الصفوف الثلاثة الأولى في المدارس الحكومية (الأول، والثاني، والثالث الابتدائي)، وذلك بهدف رفع الوعي بمفاهيم النزاهة وغرسها، حيث ترسخ أهمية التحلي بالأخلاق الحميدة ومبادئ الصدق والإخلاص والأمانة والالتزام والابتعاد عن الكذب والخداع وعدم السكوت عن الخطأ... حيث سيتم طباعتها بأشكال وأحجام مختلفة ليتم الاستفادة منها لدى أكبر عدد ممكن من مدارس المملكة.

* مذكرات التفاهم

- تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة ومركز زها الثقافي هدفت إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين من خلال تنفيذ برامج مشتركة ودورات تدريبية بهدف رفع وعي الأجيال الشابة بأهمية معايير النزاهة الوطنية ونبذ أفعال الفساد.

- تجديد هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لمذكرتي التفاهم المبرمتين بين الهيئة وبين ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي ومركز الحياة - راصد، حيث هدفت من خلالهما إلى الاستمرار في تعزيز التعاون المشترك والاستثمار الأمثل للجهود والإمكانيات والموارد المتاحة لديها وتوظيفها لغايات الوقاية من مواطن الفساد، ولتعزيز الدور الوطني للقطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد.



مؤشرات الأداء والمستهدفات والنتائج:

مؤشر الأداء	المستهدف	النتائج
عدد الحملات الإعلامية المنفذة	4	4
عدد الأخبار والرسائل الإعلامية والإضاءات المنشورة عبر القنوات الإعلامية للهيئة.	150	200
نسبة زيادة متابعي منصات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي	10%.	31%.
نسبة تنفيذ الترتيبات اللازمة للفعاليات التي تنظمها الهيئة ويتم تكليف الوحدة بها	100%.	100%.
عدد اللقاءات المنفذة مع ممثلي وسائل الإعلام	6	6
عدد اللقاءات المنفذة من خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع	6	15
عدد الأخبار والرسائل التوعوية والإضاءات المنشورة عبر وسائل الإعلام والجهات الشريكة	50	84
تقارير الرصد الإخباري ذات العلاقة بقضايا الفساد المنشورة في وسائل الإعلام	-	(154) تقرير
عدد الاجتماعات واللقاءات التي تم إجراء التحضيرات لإقامتها والإشراف على ترتيبها	-	219 فعالية
الشكاوى والاستفسارات الواردة عبر منصات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي	-	(333) شكاوى واستفساراً
عدد الشكاوى الواردة عبر الموقع الإلكتروني (المسجلة)	-	(86) شكاوى
عدد الملفات المترجمة والمدققة	-	(80) ملفاً
الترجمة الفورية	-	(16) لقاء واجتماعاً
عدد المطبوعات (بروشورات، فلايرات، أجنداث، وغيرها)	-	5000 مطبوعة متنوعة



الملحق **٣**

Appendix

«إن الإبداع ودور المؤسسات في احتضانه هي من أهم الركائز الداعمة للتنمية الاقتصادية الشاملة التي تشارك فيها كل الأطراف من القطاعين: العام، والخاص».

عبد الله الثاني ابن الحسين
مؤتمر إطلاق الإبداع العربي
عمان 2007/4/30

“Creativity and the role of institutions in embracing it are the most important pillars supporting comprehensive economic development in which all parties from the public and private sectors participate.”

Abdullah II Ibn Al-Hussein
Arab Creativity Launching Conference
Amman 30 / 4 / 2007



« لقطات من تسليم
التقرير السنوي 2023 »

The submission of
Annual Report 2023





Table: Performance Indicators, Targets, and Outcomes – 2024

Performance Indicator	Target	Result
Number of implemented media campaigns	4	4
News items, media messages, and highlights published via Commission media channels	150	200
Percentage increase in social media followers	10%	31%
Completion rate of logistical arrangements for Commission-organized events	100%	100%
Number of meetings held with media representatives	6	6
Number of audiovisual interviews conducted	6	15
Awareness messages disseminated through media and partner platforms	50	84
Number of corruption-related media monitoring reports compiled	—	154
Number of media events/meetings arranged and supervised	—	219
Complaints and inquiries received via social media platforms	(baseline) 0	333
(Complaints received via official website (registered	—	86
Number of translated and audited files	—	80
Simultaneous interpretation sessions conducted	—	16
Miscellaneous publications (e.g., booklets, flyers, agendas) distributed	—	5,000

“I Am Honest – Ana Nazih” Initiative

As part of the Information and Communication Unit’s broader efforts to reach all segments of society, communicate the Commission’s core messages, and promote national integrity standards while rejecting corrupt practices, special attention has been dedicated to engaging with school students.

In this context, the Commission launched the “I Am Honest – Ana Nazih” Initiative in cooperation with the Zaha Cultural Centre. The initiative includes a specially designed training package titled “The Journey of Integrity,” targeting students in grades one through three in public schools across the Kingdom.

The package aims to raise awareness and instil foundational values of integrity from an early age. It emphasizes key moral principles such as honesty, sincerity, commitment, and the courage to speak out against wrongdoing. It also encourages children to reject lying, deceit, and complacency in the face of misconduct.

To ensure wide accessibility, the training materials will be produced in

multiple formats and sizes, facilitating their distribution and use in the largest number of schools possible nationwide.

Memoranda of Understanding (MoUs)

1. Cooperation with Zaha Cultural Centre

A cooperation agreement was signed between the Commission and the Zaha Cultural Centre to enhance joint efforts in implementing training courses and awareness programs. The partnership aims to instill national integrity standards in younger generations and foster a culture of rejecting corruption from an early age.

2. Renewal of MoUs with Talal Abu-Ghazaleh Knowledge Forum and Al-Hayat Centre – RASED

The Commission renewed its memoranda of understanding with Talal Abu-Ghazaleh Knowledge Forum and Al-Hayat Centre – RASED to strengthen ongoing collaboration.

These partnerships aim to optimize joint efforts and leverage institutional capabilities to prevent corruption, while enhancing the role of the private sector in advancing national integrity.



Table – Summary of Media Activity (2024)

Media Activity	Figures
Published news, videos, and content broadcasted on the Commission's social media pages	items (news, videos, 200 (publications
Number of news articles published on the Commission's official website	news items 55
Email messages disseminated via the "Sanad" platform	messages 18
TV and radio interviews conducted with Commission officials (in coordination with local media	interviews 15
Total website traffic	visits 1,040,277
Increase in followers on the Commission's Facebook page	Total: 129,438) +5,238 (followers
Increase in followers on the Commission's X (formerly Twitter) platform	Total: 23,223 fol-) +3,423 (lowers

Communications Channel	Visitors/ Followers in 2024	Total Visitors/ Followers Since Launch	News Published on Website 2024	News, Videos, Publications on Social Media 2024	TV & Radio Interviews 2024
Official Commission Website	4150500	1040277	55	200	15
Facebook	124200	5238			
Twitter X	19800	3423			

Second: News and Media Coverage

In partnership with local and international media, the Commission:

- Published regular updates, reports, and coverage of key events and institutional activities.
- Enhanced visibility and public engagement with the Commission's mandate and accomplishments.

- Sample videos can be accessed through the links listed in the accompanying table.

Third: Awareness Videos and Highlights

The Commission:

- Designed and produced numerous short-format awareness videos to communicate integrity values and educate the public on anti-corruption mechanisms.
- Disseminated this content via traditional media, social platforms, and the Commission's website.

Table – Media Videos and URLs

Video Title	URL
Integrity and Anti-Corruption Hackathon Competition	/https://www.facebook.com/share/v/18SLgMNbmD
Registration in the Integrity Hackathon	/https://www.facebook.com/share/v/1DDQ2zWA3e
Training for Integrity Hackathon Participants	/https://www.facebook.com/share/v/17tnrKzdob
Teams Participating in the Integrity Hackathon Competition	/https://www.facebook.com/share/v/1A2FLD8zgS
Jordan Television Report: Chairman of the Commission on the Emergence of the (Commission (Silver Jubilee Feature	/https://www.facebook.com/share/v/1A4KhCoEjc
Television Report on the Commission's Celebration of International Youth Day	/https://www.facebook.com/share/v/1PbyFCyMaz
Innovation Incubator for Integrity and (Anti-Corruption (Version 1	/https://www.facebook.com/share/v/15hGWwaehy
Celebration of International Anti-Corruption Day	/https://www.facebook.com/share/v/185jLXN9T6
Innovation Incubator for Integrity and (Anti-Corruption (Version 2	/https://www.facebook.com/share/v/18Z7HxuzD1

- Penalties related to corruption offenses.
- Targeted public institutions and general audiences via social media and official channels.



3. Launch of the Integrity and Anti-Corruption Innovation Incubator
- Promoted the e-platform encouraging citizens to submit creative initiatives supporting anti-corruption efforts.
 - Campaign materials included videos,



posts, and infographics, broadcast via national TV, radio, and partner government agencies.

4. A media campaign was launched targeting citizens, public administration employees, and all segments of society, with the aim of enhancing their understanding of the role of cybersecurity in detecting and preventing acts of corruption. The campaign also sought to raise awareness about the importance of protecting personal data and documents to ensure a transparent and integrity-driven digital environment, and to mitigate the effects of cyberattacks that may lead to corruption-related crimes such as embezzlement, forgery, fraud, and hacking.

The campaign was coordinated with various ministries and public administration institutions to reshare awareness highlights and videos through their official websites and social media platforms. Additionally, coordination was carried out with media outlets, radio stations, and television channels to broadcast interviews, segments, and news reports related to the campaign.





Second: Local Level

At the local level, the Commission undertook numerous activities aimed at establishing effective and direct communication with all relevant stakeholders, including public institutions, civil society, and various media outlets. These efforts are designed to promote sustained engagement with the public, highlight the Commission's achievements in combating corruption, and foster adherence to national integrity standards. Ultimately, they serve to amplify the Commission's message and advance its strategic vision.

Main Activities and Programmes

In 2024, the Commission actively sought to engage all segments of society, raise awareness of its mandate, and build public trust through the implementation of targeted media campaigns and outreach programmes. These initiatives were designed to highlight the Commission's role, communicate its key messages, and reinforce public confidence in its anti-corruption efforts. The Commission's outreach activities are summarized as follows:

First: Media Campaigns

To introduce its role and foster a culture of national integrity, the

Commission launched several media campaigns, including:

1. Integrity and Anti-Corruption Hackathon Campaign

A comprehensive campaign promoting youth innovation through technology-integrated solutions to combat corruption.

- Achieved record engagement within one month, with over 738,200 Facebook users reached.
- Included extensive multimedia content, coverage of competition stages, and event promotion during the Future of E-Sports Conference in Aqaba.



2. Awareness Campaign on the Integrity and Anti-Corruption Law (No. 13 of 2016)

This campaign educated the public on:

- The Commission's legal mandate and authorities.

- 1.Federal Commission of Integrity (FCI), Republic of Iraq.

2.UAE Accountability Authority (UAEA), United Arab Emirates

3.National Authority for Probity, Prevention and the Fight Against Corruption, Kingdom of Morocco

4.Administrative Control and Transparency Authority (ACTA), State of Qatar.
- 5.NationalAnti-Corruption Commission (NACC), Republic of Lebanon.

6.Anti-Corruption Agency of the Republic of Kazakhstan (Anti-Corruption Service).

These agreements aim to strengthen anti-corruption frameworks, promote best practices, and enable capacity building through joint efforts that reflect a shared commitment to integrity, transparency, and accountability on a global scale.

The Commission’s Participation in International Events — Abroad and Domestically.

The table below highlights the number of international events and activities in which the Commission participated in 2024, as well as the percentage of employees involved, disaggregated by gender and location:

Table: Commission Participation in Events (2024)

Type of Participation	No. of Events	Male Participants	Female Participants
Abroad (Outside the Kingdom	37	72.2%	22.8%
Internally (Inside the Kingdom	67	51.2%	48.8%



Third: Cooperation with the United Nations Development Programme (UNDP)

As part of its ongoing efforts to enhance governance and reduce corruption risks in vital public sectors, the Commission has partnered with the United Nations Development Programme (UNDP) to launch a national initiative focused on the health and water sectors.

A national team was established to conduct a comprehensive corruption risk assessment, and a specialized training program on risk management was delivered for all participating institutions and stakeholders across the Kingdom.

In 2024, Jordan also participated in key international forums supported by the UNDP, including:

- The Second Arab Forum to Enhance Transparency, held under the theme “Integrity and Achieving Sustainable Development Goals” in the Republic of Iraq, from 10 to 12 September 2024.
- The High-Level Regional Conference on Health Sector Integrity in the Arab Region, titled “Risks, Solutions, and

Stakeholder Roles”, held in Cairo on 21 October 2024, as part of the World Conference on Health, Population and Development.

Memoranda of Understanding (MoUs)

The signing of Memoranda of Understanding (MoUs) serves as a strategic tool to enhance joint cooperation between the Commission and relevant national, regional, and international entities. These agreements facilitate the exchange of expertise, training programs, and information sharing in key areas such as promoting integrity, preventing and combating corruption—particularly as a cross-border crime—and developing institutional capacities.

Throughout 2024, the Commission actively followed up on the implementation of MoUs previously concluded with various Arab and foreign countries, as well as with international bodies such as the United Nations anti-corruption programs and the Council of Europe (CoE).

In addition, the Commission signed new MoUs with the following counterparts:



1. “Ma’an” Project

A joint initiative supported by the European Union (EU), the Ma’an Project aims to enhance integrity and accountability in Jordan’s public sector. The project is ongoing and is scheduled to continue through 2025. Cooperation spans multiple areas of reform and institutional development.

2. National Integrity Index (NII)

In collaboration with a team of OECD experts, the Commission reviewed and enhanced the National Integrity Index (NII) to reflect the highest international standards for measurement and evaluation. The Second Edition of the Index was officially launched in December 2024.

3. National Integrity and Anti-Corruption Strategy 2020–2025

The Commission is working with the OECD to draft a new version of the national strategy, incorporating international benchmarks and good practices to ensure greater alignment with evolving global anti-corruption standards.

4. OECD Public Integrity Indicators (PIIs)

Jordan joined the OECD Public Integrity Indicators initiative to evaluate the effectiveness of its public integrity system. This participation marks a significant milestone, as Jordan is among the first non-OECD member countries to be included in the initiative, demonstrating its commitment to adopting international best practices in corruption prevention.

5. Comprehensive Review of Integrity in Jordan

The OECD conducted a comprehensive review of national integrity standards in Jordan’s public sector. The results were presented in two landmark reports: the «Public Governance Review» and the «Public Sector Integrity Review», developed in collaboration with the Commission and national stakeholders. These reports provided a detailed set of recommendations to improve integrity, accountability, and governance under the framework of the OECD’s integrity program.

Second: Cooperation with the European Union (EU) and the Council of Europe (CoE)

In partnership with the European Union (EU) and the Council of Europe (CoE), the Commission is currently implementing the “Southern Neighbourhood Anti-Corruption” Project under the Fifth Phase of the Southern Neighbourhood Anti-Corruption Programme (SNAC 5). This regional initiative, which began in 2022 and runs through 2025, aims to strengthen good governance and combat corruption, money laundering, and the financing of terrorism (AML/CFT) across the Southern Mediterranean. Participating countries include Jordan, Morocco, Palestine, and Tunisia.

Additionally, with the support of the Council of Europe, the Commission has joined the Rule of Law Youth Network (RoLYN). As a member, the Commission participated in three youth-focused training sessions hosted in Tunisia, the Republic of Cabo Verde, and Spain. These sessions aim to raise awareness about the links between corruption and environmental degradation, and to foster greater youth engagement in anti-corruption efforts across the region.



First: International Level

The Commission actively engages with international entities and peer institutions concerned with the implementation of global and regional anti-corruption commitments, most notably:

- The United Nations Convention against Corruption (UNCAC)
- The Arab Anti-Corruption Convention (AACC)
- The Mecca Agreement for Member States of the Organization of Islamic Cooperation (OIC)

This engagement is carried out in line with international standards that promote integrity, good governance, and anti-corruption principles, while maintaining alignment with national policies and frameworks.

In addition, the Commission works to strengthen international cooperation and strategic partnerships, particularly with:

- The Council of Europe (CoE)
- The United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)
- Global anti-corruption law enforcement authorities
- Specialized institutions such as the International Anti-Corruption Academy (IACA)

These partnerships support technical expertise exchange and enable the Commission's staff to participate in targeted training programs to keep pace with global advancements in areas such as:

- Open-Source Intelligence (OSINT)

- Asset Recovery and Management
- Economic Crime Investigations

International Activities in 2024

As a signatory to the UNCAC since 2004, the Hashemite Kingdom of Jordan, through the Commission, continued its participation in the Convention's implementation review mechanism. In 2024, the Commission finalized its contribution to the assessment process for Chapters II (Preventive Measures) and V (Asset Recovery). An executive summary on Jordan's implementation status has been completed and is expected to be published by UNODC in the first half of 2025.

International Partnerships and Cooperation

The Commission continues to expand and activate international partnerships to promote mutual learning and technical cooperation in the fields of anti-corruption, transparency, and institutional integrity. Notable examples include:

First: Cooperation with the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)

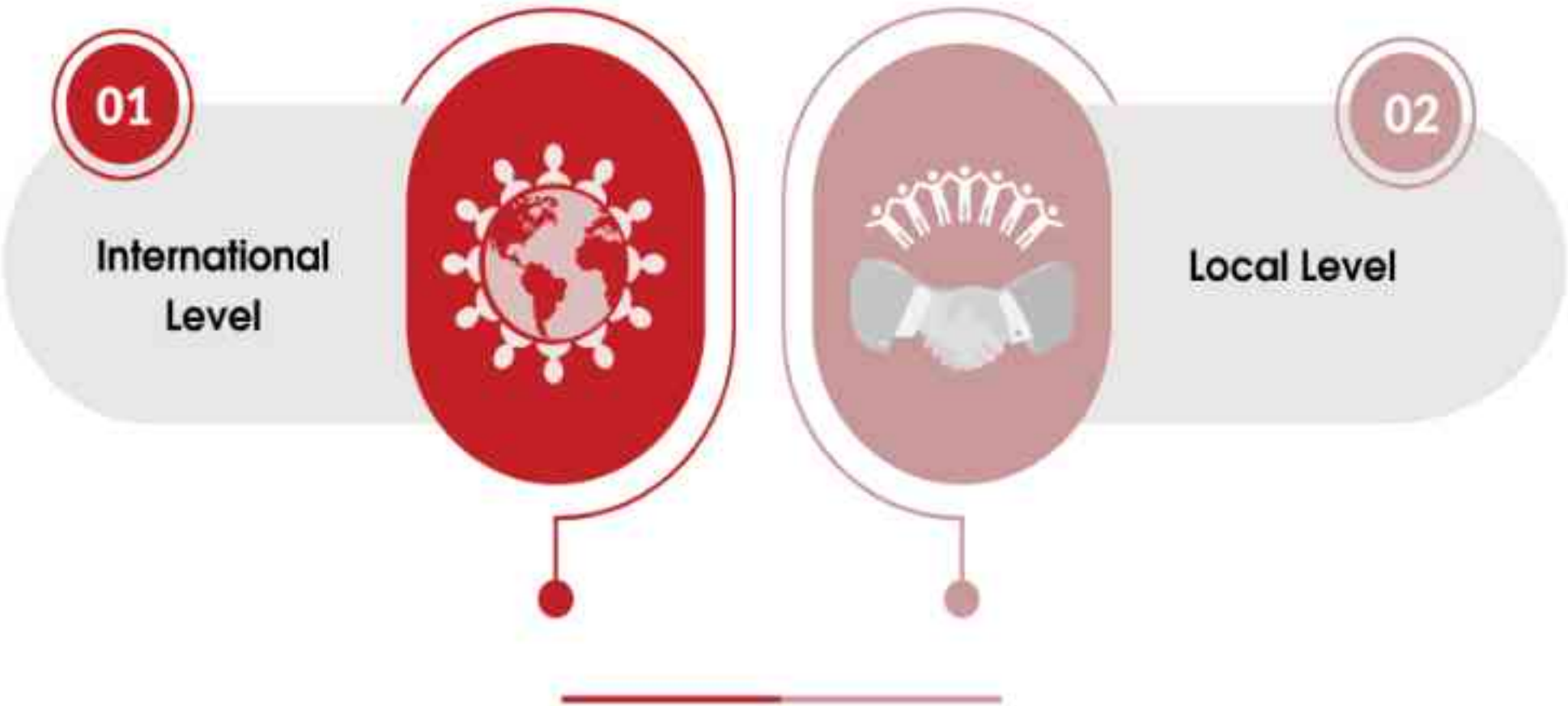
The Commission has actively collaborated with the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) through the implementation of several strategic joint projects. These efforts aim to strengthen public sector integrity, enhance accountability mechanisms, and align national practices with international standards. The most prominent initiatives include:



Chapter Four

International and National Communications Component

The Commission operates within this component across international, national, institutional, and organizational levels, reinforcing its role in promoting integrity, combating corruption, and aligning with global and domestic standards.



International and National Communications Component



International and National Communications Component



From the ceremony of signing the Memorandum of Understanding with the Zaha Cultural Center, in the presence of Her Highness Princess Alia Al-Tabbaa.



4. Create a standardized process for issuing work permits to logistics companies (e.g., cleaning, loading/unloading, hospital nutrition services), ensuring linkage to officially awarded tenders. The process must mandate social security coverage for all workers and apply reverse inspection measures to combat fictitious companies and unregulated migrant labor.

5. Establish a performance-based remuneration framework for the administrative body of the Investment Fund, linking annual rewards to actual profits.

6. Finalize regulations governing Employees Clubs, by:

- Addressing legislative gaps,
- Issuing clear financial and administrative guidelines,
- Defining the authorities of administrative body members, and
- Regulating loan issuance to prevent misuse of public funds and ensure fairness among members.

7. Implement disciplinary procedures to

strengthen control over administrative processes.

8. Recover funds disbursed in violation of financial and administrative regulations or resulting from misconduct.

9. Introduce mechanisms to monitor and regulate official working hours in public institutions.

10. Develop equitable frameworks for distributing grants and bonuses, including clear principles and guidelines.

11. Monitor compliance with contract terms and flag violations related to agreements and procurement.

12. Increase oversight of encroachments on state-owned property and respond with enforcement action as necessary.

13. Institute clear principles and merit-based criteria for recruitment to ensure fair and competitive hiring processes.





Fourth: Preventive Files Review

As part of its preventive mandate, the Commission continuously reviews case files and monitors the work of Liaison Officers to identify and follow up on key corrective and precautionary measures across various state institutions. This review process plays a critical role in addressing systemic gaps before they escalate into corruption cases.

Below are the most significant forms of official correspondence issued in 2024, categorized by type:

Table: Official Corrective and Preventive Communications – 2024

Correspondence Type	No. of Communications	Distribution %
Precautionary Correspondence	75	70.1%
Corrective Correspondence	32	29.9%
Total	107	100%

These measures reflect the Commission’s commitment to proactive engagement and institutional reform, reducing the risk of future violations through targeted advice and early intervention.

Key Preventive Recommendations Related to Complaints

In 2024, based on the Commission’s review of complaints and case files, a set of key preventive recommendations were issued to strengthen institutional controls, close legal and procedural gaps, and promote integrity in public administration. The most significant recommendations include:

1. Establish systematic and periodic

procedures to ensure that employees in the health and water sectors, and their affiliated directorates, are not engaged in or owning private commercial activities.

2. Develop coordination mechanisms with the Civil Status and Passport Department and relevant Sharia authorities to detect any status changes that may affect employees’ eligibility for family allowances, and to implement corrective and recovery measures for violations.

3. Utilize modern monitoring tools (e.g., surveillance cameras), in cooperation with mosque and fundraising committees, to oversee and document fundraising activities, thereby minimizing manipulation and misuse.

1. Digitally linking the Internal Control Directorate with fodder centers/ warehouses to track inventory and monitor operations.
- 2.Introducing an e-payment system, especially in governorates, and using national ID-based automation to prevent duplication in fodder entitlements.
- 3.Computerizing fodder center operations to prevent duplicate disbursements using OTP-based verification on vendors' mobile phones.

2. Sector-Based Corruption Risk Studies: Health and Water Sectors

In partnership with the United Nations Development Programme (UNDP), the Commission launched the Corruption Risk Management Initiative in the health and water sectors at the end of 2024. This initiative aims to foster a fair, transparent, and effective working environment by identifying systemic risks and implementing preventive mechanisms.

Objectives of the Initiative:

1. Identify and address corruption-prone gaps and practices before they occur.
2. Promote a culture of risk

prevention among employees and leadership.

- 3.Ensure compliance with national integrity standards in public institutions.
4. Assess and classify risks (legislative, strategic, operational, and financial) to guide prioritization of anti-corruption efforts.
- 5.Safeguard public institutions' resources, reputation, and performance from mismanagement or misuse.

Expected Outcomes:

- Deliver evidence-based recommendations to improve public policies.
- Strengthen transparency and accountability through measurable performance indicators.
- Raise awareness of corruption risks in the health and water sectors.
- Identify and implement effective prevention strategies.
- Promote resource efficiency and support sustainable development.
- Develop new tools and methodologies for corruption risk assessment and monitoring.

This effort aims to enhance the effectiveness of preventive measures across the public sector and all relevant state authorities.

1. Key Recommendations and Outputs - 2024

Following the completion of four corruption risk assessment studies targeting various government institutions and departments, the Commission issued seventy (70) recommendations. Highlights include:

Ministry of Labour

Twelve recommendations were issued, including:

- 1.Utilizing modern technology (e.g., Google Maps) to detect and verify fictitious property holdings and implementing a reverse inspection methodology by the Inspection Directorate to regulate non-Jordanian labor, prevent its unauthorized entry into sectors, and take legal action against non-compliant institutions.
- 2.Strengthening financial controls related to employees by introducing procedures to prevent duplicate social security registration or unjustified family allowances, through alignment with the Ministry's centralized database.

Land Transport Regulatory Commission (LTRC):

Eight recommendations were issued, including:

- 1. Activating the Internal Control function by equipping it with specialized personnel, implementing a periodic control plan, and developing performance indicators across all directorates.
- 2. Empowering the Supervisory Committee to oversee licensing of passenger transport via smart applications, in coordination with the Traffic and Licensing Departments.

Ministry of Higher Education and Scientific Research - Certificate Equivalency

Four recommendations were issued, including:

- Reconsidering Article (6/c) of Regulation No. (55) of 2023 on the Recognition of Non-Jordanian Higher Education Institutions, by establishing an independent appeals committee with full autonomy to review certificate equivalency objections and strengthen decision-making governance.

Ministry of Industry, Trade and Supply

Eighteen recommendations were issued, including:

Meetings Conducted at the Public Security Directorate (PSD)

In 2024, a total of 65 awareness meetings were conducted in cooperation with the Public Security Directorate (PSD). These sessions were distributed across various PSD entities as follows:

Table: Awareness Meetings Held at PSD – 2024

Entity	No. of Meetings
(Preventive Security / Community Peace Centre (CPC	13
Preventive Security / Preventive Security Training Centre	9
Criminal Investigation	5
Public Security Judiciary Directorate	20
Correction and Rehabilitation Centers	4
Women Police	5
Royal Police Academy	9
Total	65

Distribution of Awareness Meetings by Governorate – 2024

The table below outlines the geographical distribution of awareness meetings conducted across the Kingdom's governorates in 2024, categorized by region:

Table: Awareness Meetings by Governorate

Central Region	Meetings	Northern Region	Meetings	Southern Region	Meetings
Amman	146	Mafraq	9	Ma'an	1
Zarqa	7	Ajloun	9	Karak	10
Madaba	4	Jerash	5	Tafila	3
Balqa	20	Irbid	18	Aqaba	1



Third: Assessment Studies and Management of Corruption Risks

With the launch of the updated National Strategy for Integrity and Anti-Corruption (2020–2025), the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) has prioritized the advancement of corruption risk assessment and management within public administration institutions and public shareholding companies.





Second: Awareness-Raising Actions

Awareness-raising efforts are carried out in accordance with a systematic annual plan that aligns with the Commission's strategic objectives. These efforts are reflected in the implementation of a comprehensive package of activities, including:

- Specialized workshops focused on identifying corruption indicators
- Effective remedial mechanisms and institutional responses
- Promotion of integrity principles within public and private institutions
- Pre-emptive and precautionary measures to mitigate corruption risks

These initiatives aim to foster a culture of integrity and enhance institutional and societal capacity to prevent and combat corruption.

Awareness Achievements in Numbers – 2024

In line with its strategic objective to promote integrity and combat corruption, the Commission held a total of 233 awareness meetings in 2024, compared to 141 in 2023. These sessions targeted a broad range of groups, including public sector employees, students, healthcare professionals, civil society organizations (CSOs), and public security personnel.

The table below outlines the number of meetings and participants by target group, disaggregated by gender and year:

Table: Awareness Meetings and Participant Statistics (2023–2024)

Target Group	Meetings 2023	Meetings 2024	Participants 2023	Participants 2024	Males 2023	Males 2024	Females 2023	Females 2024
Public Sector	42	101	1,499	3,396	896	2,114	603	1,282
Universities	12	11	612	1,345	362	706	250	639
Schools	16	19	760	723	410	255	350	468
Hospitals	3	5	54	241	30	150	24	91
CSOs	15	32	350	1,203	208	635	142	568
Public Security	53	65	1,298	1,729	1,295	1,552	3	177
Total	141	233	4,573	8,637	3,201	5,412	1,372	3,225



• Theme 3: Raising awareness and building governmental and non-governmental capacities in relation to integrity, anti-corruption practices, and promoting a culture of reporting corruption cases

Key Actions Implemented in 2024

1. Collaboration was established with the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) to review and update the methodology for the National Integrity Index in its entirety, including the compliance review matrix, the evaluation formula, assessment sources, and sub-criteria. Efforts were also integrated regarding the evaluators who will assess the institutions. All recommendations issued by the OECD were addressed and implemented.

2. Engagement of a Jordanian expert specializing in local and regional awards to align index content with international best practices and tailor it to Jordan's context.

3. Launch of the Second Edition of the National Integrity Index in its second session.

4. Preparation of a draft Compliance Matrix for private sector governance principles—currently under review.

5. Awareness-raising and capacity-building programs targeting both

governmental and non-governmental institutions to promote integrity and anti-corruption standards and to foster a culture of reporting.

6. Launch of five media campaigns by the Commission, complemented by awareness-raising initiatives.

7. Follow-up on Memoranda of Understanding (MoUs) signed with partners from the private sector and CSOs to expand the culture of integrity and communicate the Commission's mission. A notable outcome was the launch of the "Integrity School."

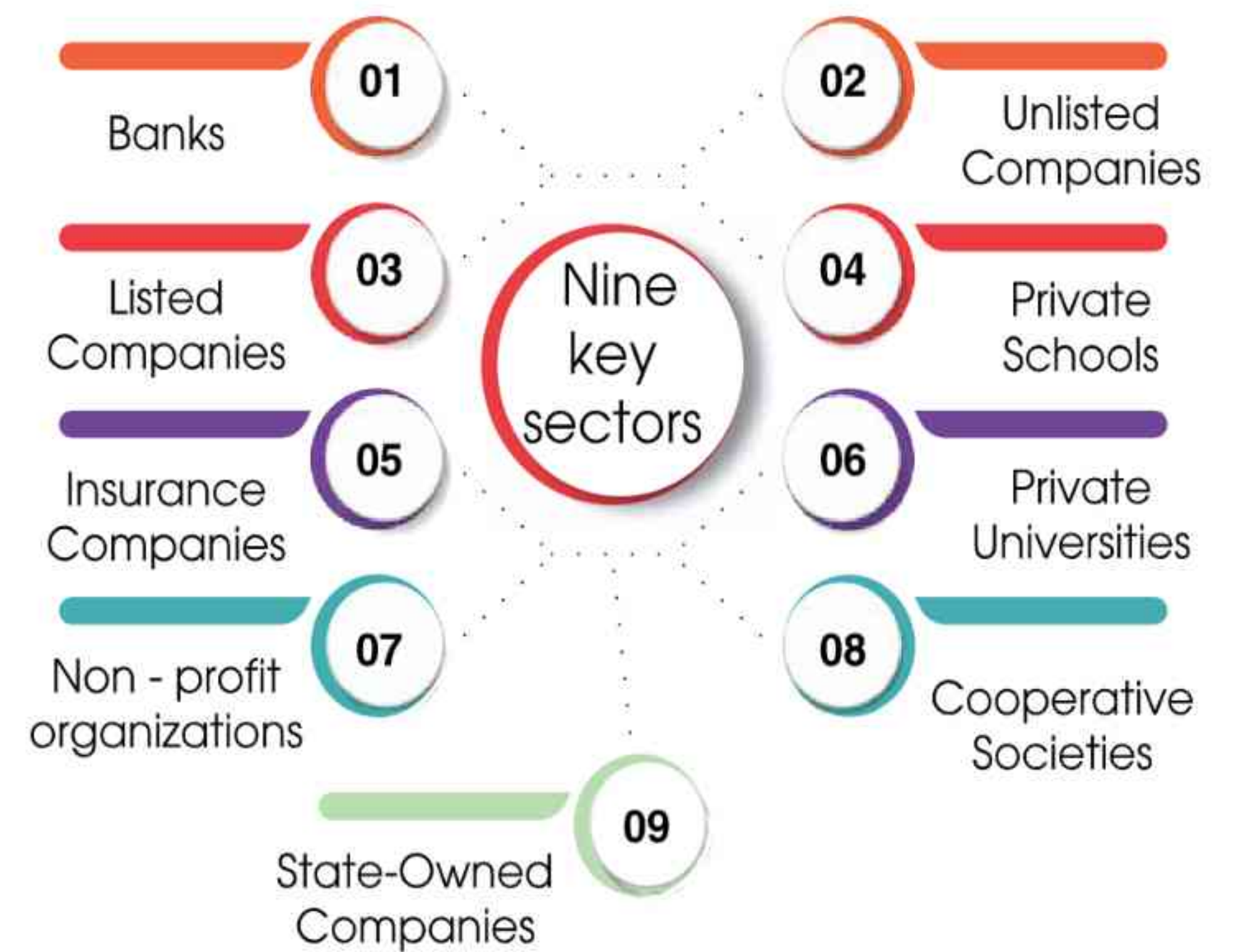
8. Delivery of specialized training courses through the Innovation and Training Centre, targeting various stakeholders.

9. Conduct of three Focus Group Discussions (FGDs) in the Northern, Central, and Southern regions of the Kingdom, in cooperation with Adam Smith International / British Embassy. These sessions explored public awareness of the Commission's functions, complaint mechanisms, and definitions of national integrity standards across different community groups (youth, adults, seniors, public employees, retirees, etc.).

10. Preparation of a summary on the Integrity Platform Project—a digital awareness and training platform covering a range of topics to be delivered online.



As part of its oversight mandate, the Commission actively monitors and collaborates with sixteen (16) supervisory institutions in matters related to the governance of the private sector and CSOs. This work currently spans across nine key sectors, as outlined below:



3. Transparent Governments Initiative / Commitment 5 «Strengthening Integrity at the National Level».

The Commission has been an active stakeholder in the Transparent Governments Initiative since its launch in 2011. This international initiative, coordinated by the Ministry of Planning and International Cooperation (MoPIC), aims to promote effective partnerships between the public sector and all segments of society. It encourages the submission of proposals from the public, private, and civil sectors, including civil society organizations (CSOs), which reflect societal needs and expectations.

These proposals are implemented by public sector institutions, provided they adhere to a defined set of conditions, standards, and principles that underpin the initiative.

Commitment 5: Promoting Integrity at the National Level

This commitment is structured around three main themes:

- Theme1: Strengthening compliance with National Integrity Standards across the public sector
- Theme 2: Reinforcing good governance and anti-corruption practices within the private sector and civil society organizations (CSOs)

Table: Reference Documents Supporting the National Integrity Index

No.	Document Type	Edition
1	Compliance Inspection Matrix	3
2	Simplified National Integrity Index Methodology	2
3	Public Administrations Guidelines	1
4	Employee Opinion Assessment of Public Administration Integrity Poll	2
5	Service Recipient Opinion of Institutional Integrity Poll	1
6	(Self-Assessment (Employee's Own Integrity	1

Indicator Visibility

Demonstrating leadership in preventive and proactive integrity efforts, positioning Jordan as a regional model in promoting and institutionalizing integrity practices that sustainably foster trust between citizens and the State.

Indicator Message

Promoting a culture of integrity and transparency across public administrations in the Kingdom through the effective, comprehensive application and measurement of National Integrity Standards. This initiative supports the development of an institutional work culture rooted in sound administrative principles, strengthens accountability mechanisms, builds public trust, and reinforces the pillars of sustainable development.

2. Special Compliance

The Commission coordinates with the relevant regulatory and supervisory bodies responsible for overseeing the private sector and civil society organizations (CSOs). This coordination ensures the existence of approved, publicly accessible legislation and governance guidelines that provide oversight and direction for these entities.

The goal is to verify sector-wide compliance with governance principles and to support the implementation of practical, measurable actions that promote adherence to good governance standards across all relevant sectors.



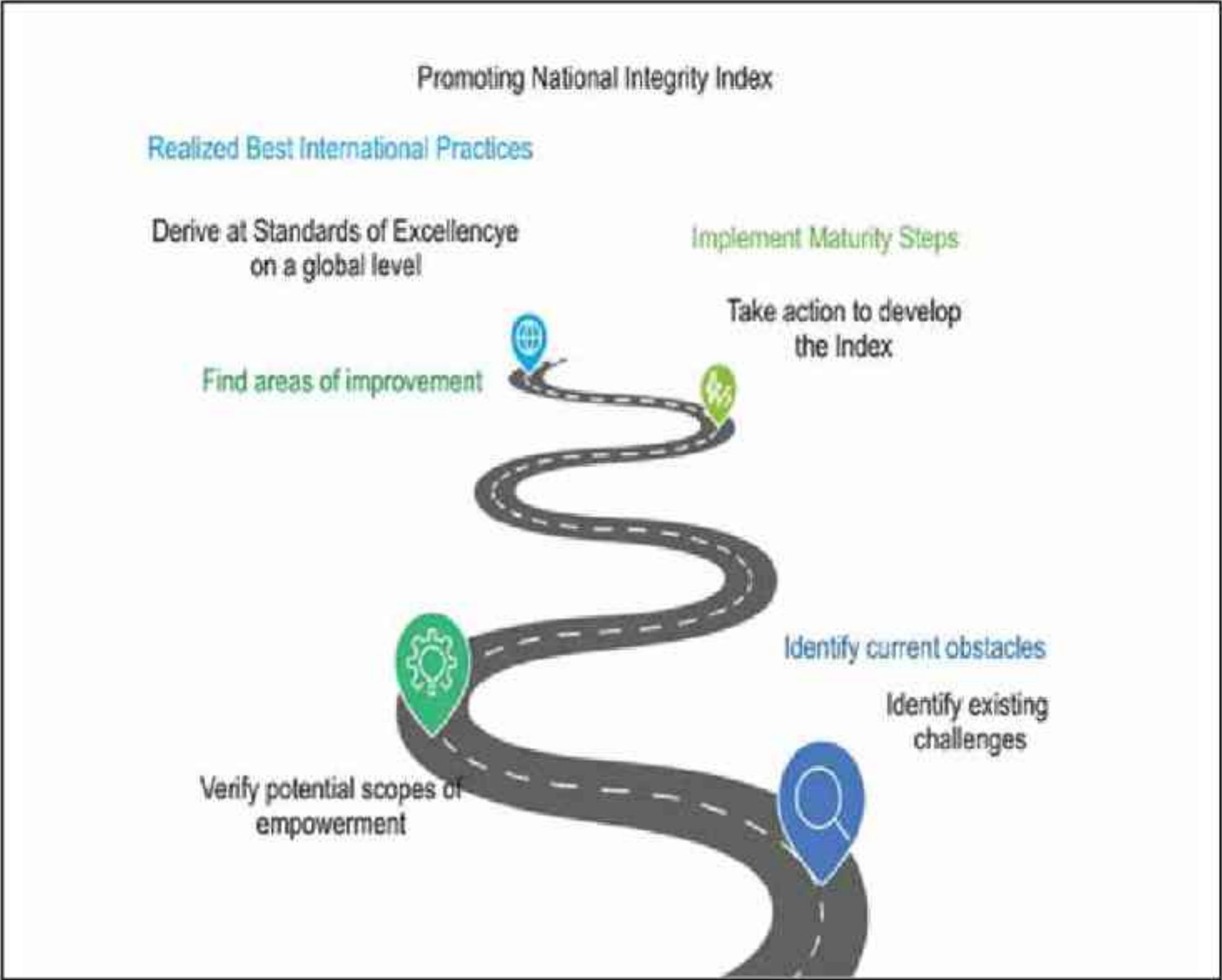
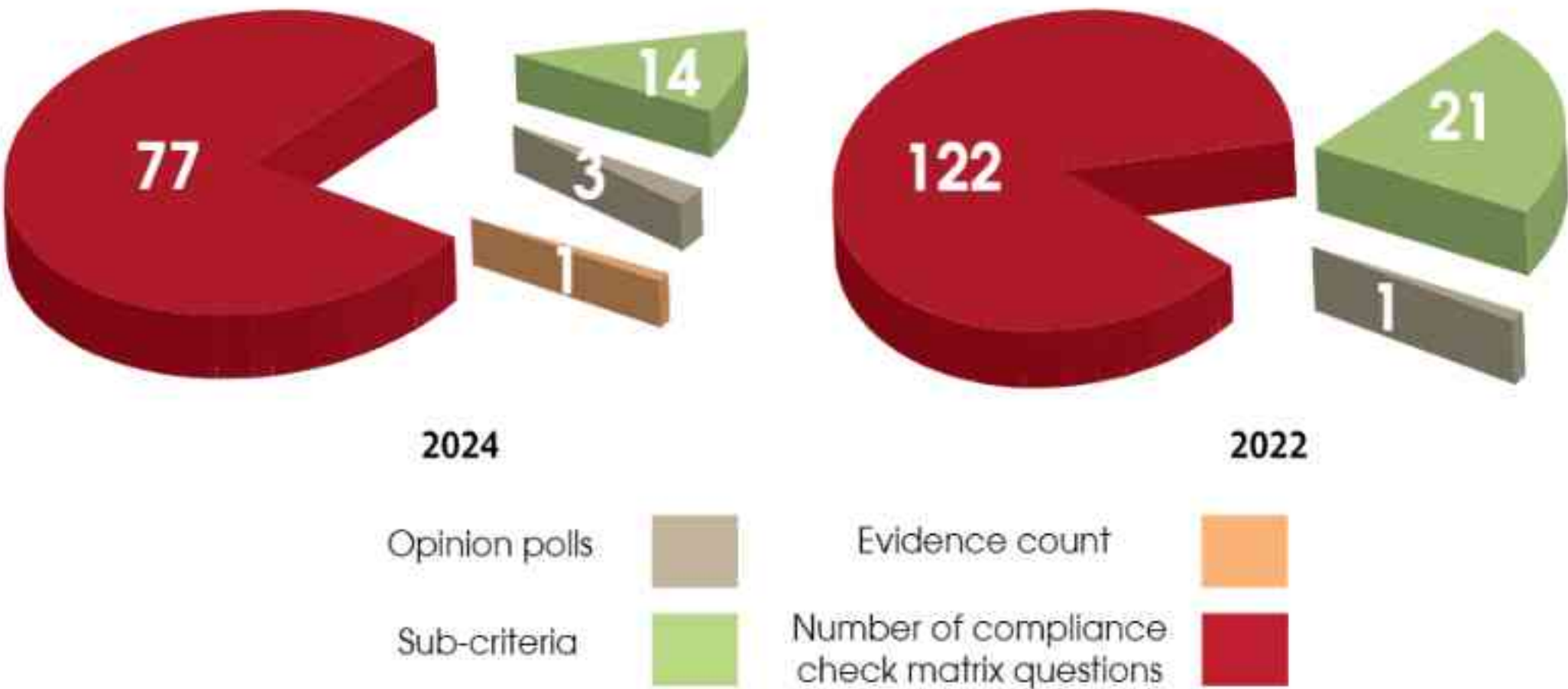


Figure: Strengthening the National Integrity Index

National Integrity Index (NII)

The Second Edition of the National Integrity Index (2022–2024) was introduced with a series of substantive amendments aimed at enhancing its effectiveness and alignment with international best practices.

Figure: Comparison of Adjustments to the National Integrity Index (2022–2024)





First: Compliance in the Public and Private Sectors

Compliance with national integrity standards in the public sector forms a foundational pillar for promoting transparency, accountability, and good governance. The Commission remains committed to strengthening these standards by developing effective measurement tools, most notably the National Integrity Index (NII) Matrix. This instrument assesses the degree to which public institutions adhere to national integrity benchmarks—enhancing public trust, encouraging investor confidence, improving service delivery, protecting public funds, and supporting the Kingdom's broader sustainable development goals.

1. General Compliance - National Integrity Index (NII)

Work conducted under the Second Edition

of the NII in 2024 focused on modernizing the Index to better align with global best practices and international standards. Key achievements included:

1. Reviewing international standards and indicators required of the Kingdom, ensuring their alignment with the Commission's mandate and the national integrity framework, and integrating them into the updated Compliance Matrix of the NII.
2. Strengthening partnerships with the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) by leveraging international technical expertise to enhance the structure and effectiveness of the Index.
3. Engaging leading Jordanian experts—recognized nationally, regionally, and internationally for excellence—to support the development of a robust operational model for the Index.



Chapter Three

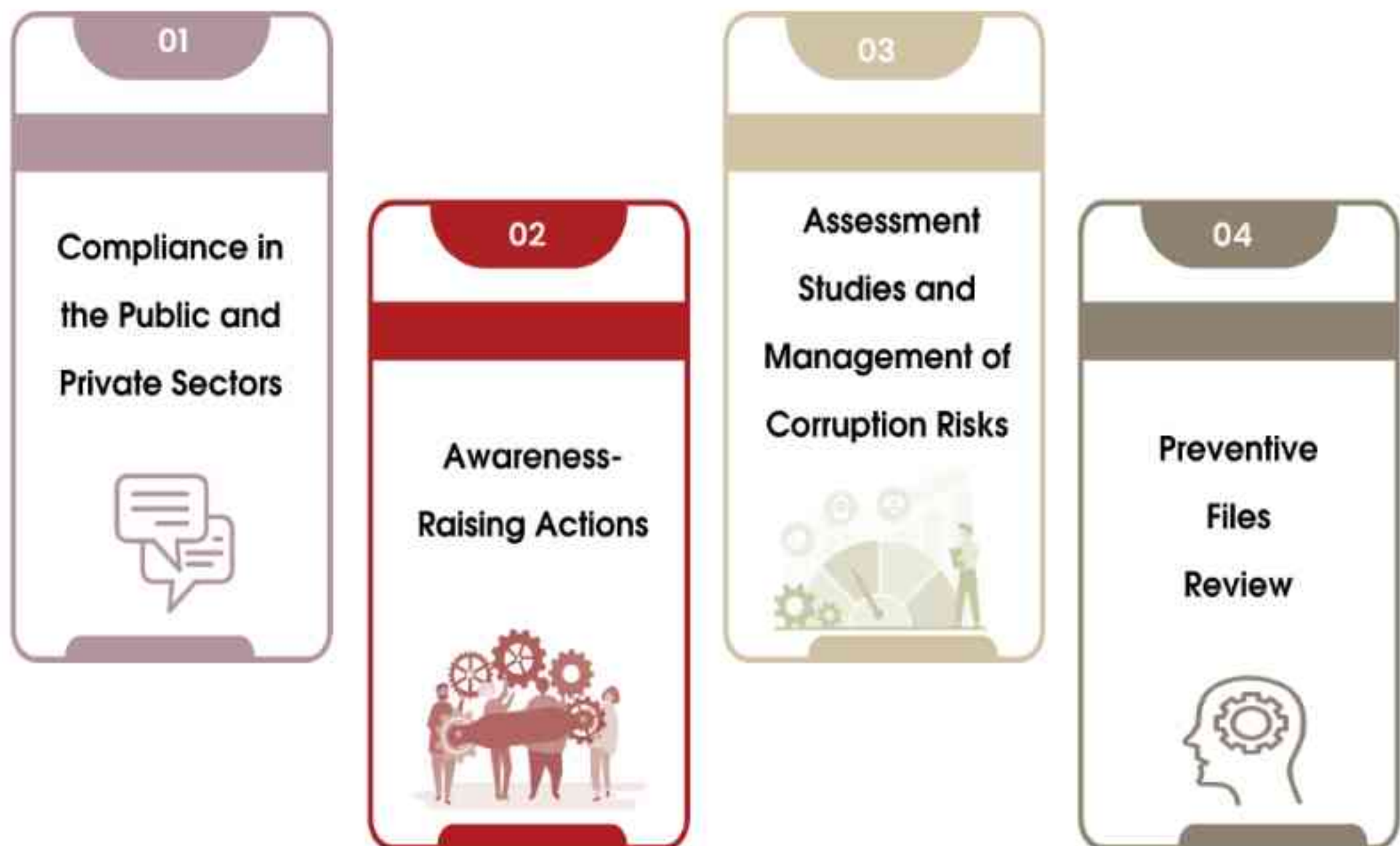
Integrity and Preventive Work Component

The Commission places strong emphasis on the preventive, proactive, and remedial dimensions of its mandate, recognizing their critical importance in reinforcing the national integrity and anti-corruption framework—guided by the principle that “a stitch in time saves nine.”

Corruption, once it occurs, can have wide-ranging and damaging consequences across the socio-economic and political landscape. To mitigate such risks, the Commission has prioritized several strategic sub-components, including:

- Monitoring the compliance of public administration institutions with national integrity standards
- Expanding awareness-raising programs to promote a culture of integrity across all sectors
- Conducting corruption risk assessments at both the institutional and sectoral levels

These preventive efforts are complemented by a set of targeted recommendations, preventive, corrective, and remedial in nature; aimed at addressing vulnerabilities before they escalate into systemic issues.



Integrity and Preventive Work Component

Chapter Three

Integrity and Preventive Work Component



A snapshot of the winning youth in the Integrity Hackathon competition.



Fifth: Grievances

Training and Awareness Programs

The Commission organized a series of workshops and training courses aimed at informing witnesses and whistle-blowers of their rights and the protection mechanisms available to them. These sessions were designed to raise awareness of their legal rights, responsibilities, and vital roles in supporting national efforts to combat corruption.

Establishing a Cooperation Network with
Security and Judicial Authorities

To ensure comprehensive protection and effective case handling, the Commission established a cooperation network with key security and judicial entities. Through this network, coordinated efforts are made to provide legal and physical protection for witnesses and whistle-blowers throughout all stages of investigation. As part of this framework, the Commission signed two Memoranda of Understanding (MoUs) with the Public Security Directorate (PSD), which acts as a primary partner in implementing personal protection measures for individuals under the Commission’s protection program.

The grievance function was formally assigned to the Commission following the institutional merger between the Ombudsman Bureau and the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC). As a result of this consolidation, JIACC assumed full responsibility for receiving, reviewing, and addressing grievances, based on a defined legal and procedural framework.

To ensure the admissibility and proper examination of grievances, the following conditions and criteria apply:

- Grievances that are already under judicial or administrative review are not admissible.
- The grievance must be filed against one or more public administrations that fall within the Commission’s jurisdiction.
- The grievance must be submitted directly by the complainant, using the official grievance form, in accordance with the prescribed procedures for documentation, assessment, and adjudication.

Grievance and Complaint Statistics – 2024

The following table presents the statistics related to grievances and complaints handled by the Grievances Department in 2024, including cases carried over from 2023, newly received and registered cases, as well as grievances admitted by internal Board decision despite not being formally registered.

Table: Grievances and Complaints – 2024

Category	Number
Carryover from 2023	9
Registered grievances and complaints received in 2024	24
Unregistered grievances and complaints admitted by internal Board decision	164
Total	197
Grievances and complaints decided upon	190
Grievances and complaints still under consideration	7
Completion Rate	96.5%

established to implement Protection Regulation No. 62 of 2014. This Unit plays a critical role in safeguarding these individuals—along with their relatives (up to the fourth degree) and others closely associated with them—when involved in reporting or testifying in corruption cases.

The legal foundation for protection is set forth under the Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016 and its Amendments, which provides for protection through the following mechanisms:

1. Legal Protection

Granted to individuals falling within the defined categories—particularly public officials—ensuring that their legal rights and entitlements are not compromised as a result of providing information or testimony, provided that eligibility conditions are met.

2. Physical Protection

Implemented through Memoranda of Understanding (MoUs) signed with the Public Security Directorate (PSD) to ensure the physical safety of protected individuals. This includes extending protection to relatives up to the fourth degree or persons closely associated with the protected party.

3. Anonymity

Available to any individual—particularly informants and whistle-blowers—who wishes to submit information without disclosing their identity. While anonymity is preserved for whistle-blowers and informants, this option is not applicable to witnesses, whose identity must remain known within judicial proceedings.

Through the Protection Unit, the Commission:

- Evaluates eligibility of individuals requesting protection
- Monitors and safeguards the rights of protected persons



- Conducts periodic reviews of protection cases or intervenes as needed in response to potential violations or changing risk factors
- Developing Reporting Mechanisms and Ensuring Anonymity

To further strengthen the integrity ecosystem, the Commission has developed secure and confidential electronic platforms that enable whistle-blowers to submit reports anonymously. These platforms are backed by modern technologies that prevent the tracing of submitted data, providing an additional layer of security and confidence to encourage reporting.

(Note: These anonymous reporting mechanisms apply to whistle-blowers and informants only. Witnesses involved in judicial proceedings cannot remain anonymous.)

Protection Requests and Anonymization of Informants (Coding) – 2024

The table below summarizes the status of protection requests and the anonymization (coding) of informants processed in 2024. It includes carried-over cases from 2023, newly received requests, decisions made, and the total number of cases coded for anonymity.

Table: Protection Requests and Anonymization of Informants (Coding)

Carry Over from 2023	Incoming requests	Decided Upon		Total	Total Coding
		Granted Protection	Stored cases		
1	65	5	61	66	159



Third: Settlements and Asset Recovery



Several procedures were modified and enhanced in 2024 to improve performance and increase operational efficiency. Notably, the mechanism for processing administrative procedures was upgraded to reduce transaction time through direct coordination with the Commission's Liaison Officers stationed within relevant departments, allowing faster access to necessary information.

Additionally, new workflow methods were introduced to improve data accuracy and accelerate implementation—particularly in tracking refunded amounts, whether recovered directly, indirectly through contributions, or through prevention of public fund waste. These improvements contributed to more accurate financial reporting and positively impacted the overall quality and effectiveness of operations. As part of the Commission's ongoing efforts to recover illicitly obtained funds, and in accordance with decisions issued by the competent authorities, a series of coordinated measures were implemented in collaboration with national oversight bodies, including:

- The Audit Bureau
- The Income and Sales Tax Department (ISTD)
- The Jordan Customs Department (JCD)
- The Directorate of Public Funds

These efforts focused on tracking and reclaiming unlawfully acquired assets, while also aiming to maximize institutional efficiency and reinforce a work culture rooted in productivity, transparency, and accountability.

In this context, the value of recovered public funds in 2024—whether through direct recovery, contributions, or prevention of financial waste—amounted to:

60,981,915 JOD (Sixty Million, Nine Hundred Eighty-One Thousand, Nine Hundred Fifteen Jordanian Dinars).

In addition, the Commission uncovered suspicions of tax evasion totalling:

109,591,955 JOD (One Hundred Nine Million, Five Hundred Ninety-One Thousand, Nine Hundred Fifty-Five Jordanian Dinars)

This case was referred to the Income and Sales Tax Department (ISTD) for further procedures. The Commission continues to monitor the outcome and follow up on the status of the recovery process.

The issuance of the General Amnesty Law No. (5) of 2024 led to a decline in the amounts recovered from corruption-related crimes. Nevertheless, the Board of the Commission addressed the State Cases Management Agency, requesting that legal proceedings be initiated before the competent judicial authorities to pursue the recovery of funds covered by the amnesty law. This action is based on Article 29(b) of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments, which stipulates that: "The issuance of a court decision to drop a public right claim, halt prosecution, or exempt from penalty due to any exemption conditions or lack of responsibility shall not prevent the continued recovery of funds derived from corruption."



Fourth: Witness ,Whistle-blower, Informant and Expert Protection in Corruption Cases Unit

An integrated legal and administrative framework has been established to ensure the protection of witnesses, whistle-blowers, informants, and experts involved in corruption-related cases. This framework outlines clear and expedited procedures designed to safeguard their security and well-being, thereby fostering trust and encouraging individuals to report corruption without fear of retaliation or harm.

In 2015, the Witnesses, Whistle-blowers, Informants, and Experts Protection Unit was

The Technical Unit and the Digital Evidence Laboratory at the Digital Support Directorate played key supporting roles in the handling of these investigation files. Their contributions are detailed in the following two tables:

The Work of the Technical Unit – 2024

The Technical Unit provided expert support in various specialized areas related to investigative files. The table below outlines the distribution of expertise applied across cases handled during 2024.

Table: Technical Unit – Expert Contributions by Type

Area of Expertise	Number of Files	Percentage (%)
Financial Expert	52	41.9%
Engineering Expert	52	41.9%
External Expert	18	14.5%
(Internal Expert (within the Commission	1	0.8%
(Handwriting Expert (Analyst	1	0.8%
Total	124	100.0%

The Work of the Directorate of Digital Support – 2024

The Directorate of Digital Support contributed to the processing of investigation files through its three divisions. The following table presents the number of files handled and their distribution by division.

Table: Directorate of Digital Support – Activity by Division

Division	Number of Samples/Files	Percentage (%)
Digital Evidence Laboratory	429	82.0%
Digital Support Division	82	15.7%
(Information Technology (IT	12	2.3%
Total	523	100.0%





Second: Investigative work

Investigations are conducted by several specialized organizational units within the Commission, including:

- The Investigation Directorate (via its Public and Private Investigation Division)
- The Operations Unit (through both the Cases Division and the Special Support Division)
- The Financial Investigation Unit (FIU)

Investigation Directorate
The Investigation Directorate is responsible for handling all case files that fall within its jurisdiction, whether they concern public sector entities or the private sector. This includes executing all necessary investigative procedures such as collecting evidence, reviewing documents, and recording statements.

Investigations are conducted by personnel who hold the status of judicial police officers, authorized to carry out the full spectrum of investigation-related duties. Upon completion of the investigation, the case file is submitted to the Commission's Board of Directors, along with a formal recommendation to:

- Close the case (with a clear justification),
- Refer it to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption, or
- Proceed with further legal action in accordance with applicable protocols and regulations.

Operations Unit

The Operations Unit manages field investigation

files, particularly those requiring urgent, on-site intervention, such as:

- Seizing physical or digital documents
- Intervening in cases involving crimes in progress

The unit is equipped for rapid deployment and works in close coordination with other enforcement bodies when necessary.

Financial Investigation Unit (FIU)

The FIU focuses on cases that require financial investigation and analysis. It is responsible for preparing detailed financial reports related to suspicious transactions, which may include:

- Bank account activity
- Real estate ownership
- Vehicle registrations
- Travel records

These investigations are conducted through formal correspondence and in coordination with the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing (AML/CFT) Unit.

Investigative Files Handled in 2024

The following table presents the total number of investigative files processed by the Commission in 2024, including both carryover files from previous years and newly received files. The data reflects the work of several specialized organizational units involved in law enforcement, namely: the Directorate of Investigation, Operations Unit, Financial Investigation Unit (FIU), Information Unit, and the Directorate of Integrity and Prevention.

Table: Investigative Files Handled in 2024

Category	Number of Files	Percentage (%)
*Carryover Files	840	41.9%
Incoming Files	1,167	58.1%
Total Files	2,007	100%
Files Decided Upon	1,280	63.8%
Referred to the Public Prosecutor -	197	15.4%
Transferred to Other Directorates -	127	9.9%
Saved -	758	59.2%
(Corrective Action Taken (Correction of Status -	143	11.2%
Dismissed under Amnesty -	55	4.3%
Files Still in Progress	727	36.2%

* Carryover files include cases under investigation by multiple organizational units within the Commission.

Investigation Process and Key Practices
The investigation process begins with the collection of information and data related to a specific individual, case, or incident. The objective is to uncover the truth, identify supporting evidence, and evaluate whether a formal investigation should be initiated based on the Commission’s jurisdiction and mandate.
The most important investigative practices adopted by the Commission include the following:

1. Monitoring Suspicious Individuals or Activities

This is conducted based on:

- Information received by the Commission
- Ongoing investigation files that reveal additional persons or incidents
- Content circulated via websites, social media platforms, or complaints submitted through the Commission’s official website and digital platforms

2. Collection of Primary Evidence

This involves:

- Verifying the accuracy of reported facts and information
- Gathering documents, real data, and other evidence that can initially confirm or refute the validity of the allegations

3. Identification of Involved Parties

The Commission works to identify:

- Suspected individuals
- Involved entities or institutions
- Potential witnesses

- The nature and scope of the suspected offense

4. Tracking Financial Movements and Suspicious Transactions

This is carried out by:

- Coordinating with relevant entities such as the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing (AML/CFT) Unit
- Requesting financial and real estate data
- Accessing criminal records through the Public Security Directorate (PSD)
- Collecting other relevant financial or legal information as needed

5. Information from Informants

The Commission:

- Recruits confidential informants to serve as sources of information
- Also receives information from non-source informants, who may report corruption suspicions or violations within their own institutions or other organizations

These tasks are carried out by various specialized organizational units, each with specific roles that complement one another in fulfilling the Commission’s investigative and law enforcement responsibilities, as detailed in previous sections.

These tasks are carried out by various specialized organizational units, each with specific roles that complement one another in fulfilling the Commission’s investigative and law enforcement responsibilities, as detailed in previous sections.

Results of Preliminary Investigation Activities – 2024

Table: Preliminary Inquiry Results – 2024

No.	Recommendation	Number of Complaints	Percentage (%)
1	Referral to Law Enforcement Directorates (Investigation)	1,130	81.3%
2	Conservation Decisions	186	13.4%
3	Referrals and Communications to Competent Authorities	62	4.5%
4	Referral to the Public Prosecutor	1	0.1%
5	In Progress	11	0.8%
Total		1,390	100.0%



First: Preliminary Inquiry

One of the core functions of the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) is to investigate financial and administrative corruption in all its forms. This includes detecting violations and abuses, collecting relevant evidence and information, and initiating formal investigations and legal proceedings against individuals or entities falling within the Commission's jurisdiction. These tasks are carried out through structured procedures implemented by specialized technical units in a systematic, ongoing, and organized manner.

The investigation process is inherently technical and begins the moment information is received—whether in the form of a complaint, tip-off, or official report. Information may reach the Commission through traditional, officially approved channels, such as:

- Official letters or referrals from competent authorities
 - In-person reporting or personal attendance
- Alternatively, information may be submitted via the Commission's electronic and digital communication channels, including:
- The official website
 - Mobile applications
 - WhatsApp
 - The dedicated hotline
 - Other authorized digital tools and platforms
- Investigations may also be initiated proactively

through the Commission's own monitoring mechanisms, which include:

- Surveillance of media publications
- Reports submitted by Liaison Officers
- Information provided by vetted internal or external sources

Once received, the information is officially documented in the Commission's records and promptly subjected to review for the purposes of legal classification and sorting, with the aim of:

- Classifying the nature and content of the received information
- Determining whether the matter falls within the Commission's jurisdiction
- Examining the frequency of the information and whether it has been previously addressed
- Verifying that it has not already undergone judicial processing
- Collecting supporting or contradictory evidence to either substantiate or dismiss the information

The continuity of information flow to the Commission is ensured by several organizational units, including:

- The Central Bureau
- The Media, Communication, and Public Relations Unit
- The Liaison Officers
- The Information Unit

Classification of Complaints by Type

The statistics of complaints received by the Commission in 2025 were recorded and categorized based on the nature of the submission, as outlined below:

Table: Statistics of Complaints by Type – 2025

No.	Result of the Decision	Number of Complaints	Percentage (%)
1	Information	643	46.3%
2	Grievances	14	1.0%
3	Complaints	733	52.7%
Total		1,390	100%

Mechanisms for Receiving Complaints, Information, and News – 2025
Table: Mechanisms for Receiving Complaints, Information, and News – 2025

No.	Source of Complaint	No. of Com-plaints	Percentage (%)
1	Traditional (official correspondence, in-person attendance, (.etc	538	38.7%
2	Electronic and modern means (social media, WhatsApp, (mobile apps	531	38.2%
3	(.Internal sources (monitoring, liaison officers, informants, etc	321	23.1%
Total		1,390	100%

It is noteworthy that the number of complaints, reports, and case files received by the Commission in 2024 decreased by approximately 41% to 45% compared to 2023. This decline is attributed to the Commission's enhanced effectiveness in raising awareness across the majority of public administration sectors, as well as to the preventive and proactive measures implemented to deter the commission of corruption.

These measures include, for example:

- The deployment of additional Liaison Officers across public institutions
- Achieving both general and specific deterrence through the referral of case files to the judiciary
- The implementation of the First Edition of the National Integrity Index and the launch of its Second Edition
- The Commission's continued follow-up on financial recoveries related to corruption cases

Supporting Organizational Units Involved in Law Enforcement

The primary organizational units engaged in law enforcement are supported by several auxiliary units that provide specialized and reinforcing roles. These include:

Technical Unit

This unit is tasked with reviewing investigative files and preparing specialized technical reports across multiple domains. Key areas of focus include:

- Financial and accounting reports
- Engineering reports

- Document comparison and handwriting analysis reports

Directorate of Digital Support

This directorate provides critical technical assistance to investigative units through the following functions:

- Extracting, analysing, and interpreting electronic databases, and providing expert technical opinions on their contents
- Recovering data from digital devices, including deleted or tampered information, for use as digital evidence
- Preparing detailed technical reports based on extracted device data

Media, Communication, and Public Relations Unit

This unit is responsible for monitoring and analysing published content across media outlets and online platforms. It also handles information and complaints received through the Commission's official website and digital platforms.

Directorate of Integrity and Prevention

This directorate addresses specific investigative files where a breach of integrity standards has occurred, but where the violation does not meet the threshold for classification as a corruption offense. Such cases are handled in accordance with the specific context and nature of each case.

Investigation Directorate

One of the oldest units within the Commission, this directorate is staffed by judicial police officers experienced in collecting statements, compiling evidence, preparing legal assessments, and referring corruption cases to the appropriate judicial bodies. Their work includes the drafting of legal documents and the processing of supporting materials.

Operations Unit

This unit leads field investigations and rapid-response interventions, such as securing crime scenes, seizing evidence, and preventing suspects from fleeing or smuggling assets. It also carries out tasks assigned by public prosecutors via letters rogatory. Operations are handled by a team of experienced judicial officers and include contributions from officers seconded by the Public Security Directorate (PSD).

Financial Investigation Unit (FIU)

Established following the amendment of the Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016, the FIU is tasked with investigating abnormal wealth accumulation by public officials and equivalent roles. It also investigates money laundering (ML) cases as secondary offenses when linked to underlying corruption crimes.

Witness, Whistle-blower, and Expert Protection Unit

This unit receives and reviews protection requests, assesses eligibility, and submits legal recommendations to the Board of Directors. Once protection is approved, the unit ensures proper implementation and conducts periodic reassessments, offering updated recommendations as needed.

Directorate of Settlements and Asset Recovery

Created following legislative amendments, this directorate reviews settlement requests and offers, submits recommendations to the Board of Directors, and coordinates with the Judicial Settlements Committee. It is also responsible for documenting and transferring recovered funds—whether through direct recovery, partial contribution, or prevention of financial loss.

Liaison Officers Unit

Liaison officers act as critical links between the Commission and various public institutions. They collect and transmit case-related information, support evidence gathering, and deliver integrity awareness lectures within their respective agencies. These officers are distinguished by their professionalism and strategic presence across institutions and job levels.

The Commission also plays a key role in protecting public funds. In addition to the deterrent effect of referring corruption cases to judicial authorities, the Commission's role in settlements and asset recovery is equally critical. Like other oversight bodies, the JIACC acts as a guardian of national resources.

Another vital aspect of law enforcement is the protection of witnesses, whistleblowers, experts, and informants. This function ensures the safety and anonymity of individuals who provide essential information in corruption cases, thereby encouraging public cooperation and strengthening the overall integrity framework.

These responsibilities are carried out by various technical and specialized units within the Commission's organizational structure. Each unit complements the others to ensure professional, ethical, and effective enforcement. The key units and directorates include:

Central Bureau Unit

This unit plays a fundamental role in receiving, registering, classifying,

and conducting preliminary inquiries into incoming information, including cases of repetition. It manages all incoming complaints, tips, and official correspondence addressed to the Commission, and handles the issuance and documentation of outgoing communications.

Staffed by specialists in the Commission's fields of work, the unit is skilled in identifying high-impact cases and compiling supporting documentation. Importantly, it plays a confidentiality role by protecting whistle-blowers; assigning anonymous codes to submissions and ensuring that the informant's identity remains undisclosed.

Information Unit

Previously known as the "Directorate of Information," this unit is responsible for two main functions:

1. Conducting preliminary inquiries and initiating investigations based on received complaints and information.
2. Gathering information through legal channels, conducting field investigations, and managing the recruitment and evaluation of informants.



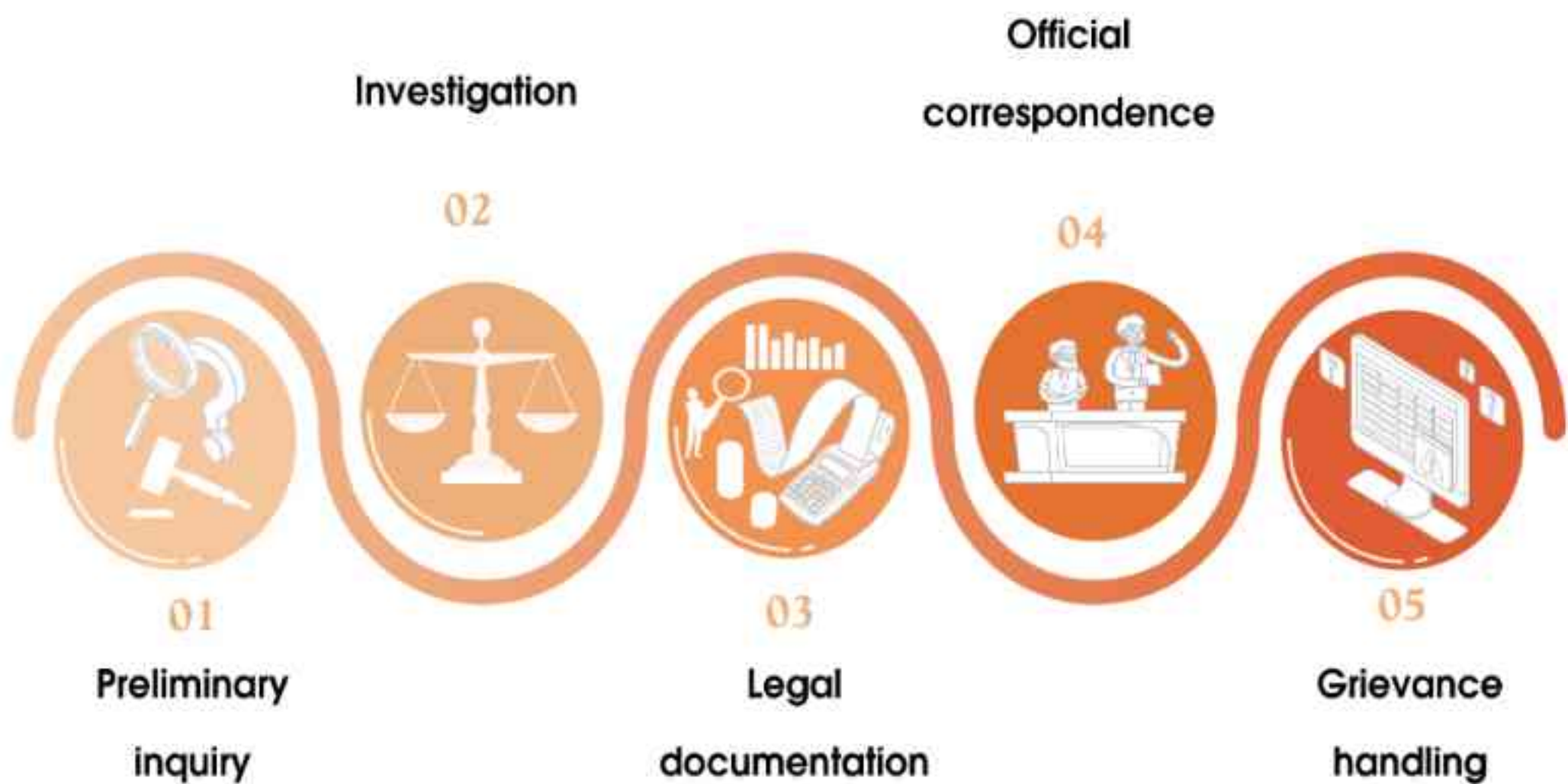


Chapter Two

Law Enforcement Component

Law enforcement is one of the core functions of the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) in its efforts to combat corruption. This area of work is structured into several key sub-components:

- Preliminary inquiry: identifying potential corruption cases, collecting information and evidence.
- Investigation: conducting seizures, interviewing witnesses and suspects, preparing technical reports, and applying precautionary measures such as asset freezing and travel bans.
- Legal documentation: preparing legal reviews and referral letters to judicial authorities, including those related to settlements and asset recovery.
- Official correspondence: drafting communications to various entities, such as requests for forming investigative committees.
- Grievance handling: receiving and reviewing grievances, assessing eligibility, and issuing decisions—all of which are integral to the Commission’s law enforcement mandate.



Chapter Two

Law Enforcement Component



Highlights from the International Anti-Corruption Day
Celebration – 22/12/2024

Challenges

The Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) faces several challenges across various dimensions—legislative, financial, and human resources—which, to some extent, hinder its ability to fully and optimally achieve its strategic objectives. While the Commission continues to mobilize its available human and financial resources to address these issues, certain structural limitations remain. Below are the most pressing challenges along with proposed recommendations.

Main Recommendations*

Granting the Commission financial and administrative independence is critical to enabling it to fully perform its core functions in law enforcement, asset recovery, awareness-raising, and corruption prevention; in alignment with the provisions of the UNCAC.

Such independence would allow the Commission, as a supreme regulatory authority, to:

- Attract specialized technical expertise
- Establish a dedicated mechanism for the selection, placement, and promotion of personnel, one that reflects the unique nature of the Commission's mandate
- Ensure that career development is governed by transparent standards and objective criteria, optimizing human capital management and institutional effectiveness

Ultimately, these measures serve the national interest and directly contribute to improving Jordan's standing on international indices, particularly the Corruption Perceptions Index (CPI).

1. Strict adherence to the State's financial system and related regulations has constrained the Commission's intelligence operations. This compliance limits the ability to:
 - * Disburse financial rewards to confidential informants.
 - * Allocate funds in real time for conducting sting operations (e.g., in bribery cases).
 - * Attract highly qualified technical experts and specialized professionals essential for the Commission's work—particularly in line with Article 6 of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).
2. Legal misalignment with international standards, as some national legislative provisions remain inconsistent with the requirements outlined in the UNCAC.
3. Inability to fully establish a dedicated Centre for Innovation and Training, which has restricted the Commission's ability to evolve from a traditional organizational unit into a dynamic hub for capacity development. This shortfall limits the ability to leverage modern technologies in training and knowledge exchange, and hinders the transformation into a recognized local, regional, and international centre capable of building the competencies of public sector employees, private sector personnel, and civil society actors.
4. Insufficient financial resources allocated within the General Budget, which fall short of meeting the Commission's needs for continuous modernization, strategic development, and operational expansion.

*Strengthening governance in municipal procedures

* Mapping human resources

*Raising awareness about procurement processes within local governments

A series of follow-up meetings will be held with a team of SIGMA experts to prepare a comprehensive risk assessment covering 100 municipalities, aiming to identify legislative gaps and improve the regulatory framework governing public procurement at the municipal level.

5. Preparation of a dedicated National Integrity Index for municipalities and continued development of the monitoring institutions matrix, while promoting governance practices within affiliated private sector entities and civil society organizations (CSOs).

6.Integration of technology and the adoption of advanced digital solutions in the areas of training and innovation, to support anti-corruption efforts. This includes the development of innovative applications and digital tools, and the activation of pilot projects that enhance transparency and reduce corruption.

7. Establishment of new partnerships with international stakeholders through twinning programmes and other tools provided by the European Union (EU) in the fields of:

- Law enforcement
- Financial investigations



- Prevention programs

- Integrity promotion and capacity building

8. In the field of digital transformation and cybersecurity, the Commission places the highest strategic priority on advancing future-oriented initiatives, including:

* Development of an interactive training platform to raise awareness of integrity and anti-corruption principles.

* Design of anti-corruption e-games to educate and empower future generations.

*Acquisition of open-source intelligence (OSINT) systems to expand and enhance national data repositories for individuals and institutions.

* Adoption of global and national best practices in cybersecurity to protect digital integrity and data privacy.

offenses and assess the extent to which systemic gaps in institutional workflows may have enabled the convicted individuals to carry out acts of corruption.

Second Model

As part of the ongoing collaboration between the Commission and the Ministry of Education (MoE), a total of 15,000 male and female teachers received online training on the National Integrity Standards Compliance Program. The program was developed in partnership with the Directorate of Educational Supervision at the Ministry and was delivered through the Ministry's official e-learning training platform. This program was formally adopted as a mandatory requirement for professional promotion.

Third Model

As part of the Leadership, Creativity, and Innovation Course during the year 2024, and over the span of three days, 900 male and female students from Yarmouk University (YU) participated in the Yarmouk Integrity Week awareness event. The event focused on the importance of embedding National Integrity Standards within the core ethical values required in the labour market, and on the critical need to shun all forms of corruption.

Fifteenth: Future Outlooks, Challenges, and Recommendations

The Commission's Key Strategic Outlooks for 2025

Below is a summary of the most prominent

forward-looking aspirations and strategic objectives the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) aims to pursue in 2025, taking into account emerging developments, national priorities, and evolving global standards:

1. Completion of the National Strategy for Integrity and Anti-Corruption (2026–2030), developed in accordance with international best practices and in collaboration with the Commission's strategic partners.
2. Finalization and announcement of the results of the Second Edition of the National Integrity Index (NII).
3. Completion of the corruption risk study in the health and water sectors, in cooperation with the United Nations Development Programme (UNDP). This initiative, launched at the end of 2024, aims to build fairer and more effective work environments within these sectors by identifying corruption-related risks, developing mitigation mechanisms, and creating comprehensive strategies to promote integrity and good governance.
4. As part of its ongoing efforts to prevent corruption and address its root causes, the Commission—in cooperation with the SIGMA Programme (Support for Improvement in Governance and Management)—held a preliminary meeting at the end of 2024 to launch a study on corruption risks in municipal procurement procedures across the Kingdom. The study will enhance integrity at the local level by:

environments and recommendations across five key standards:

- (i) Rule of Law
- (ii) Accountability and Penalty
- (iii) Transparency
- (iv) Justice, Equality, and Equal Opportunities
- (v) Good Governance

Component Two: Law Enforcement

This component aims to enhance the effectiveness and responsiveness of investigative procedures and complaints-handling mechanisms. It is carried out through four strategic projects. Notable achievements include:

- Development of an upgraded complaints and grievance system to simplify and expand access for citizens. Complaints can now be submitted through traditional channels, digital platforms, and social media. Citizens may choose to disclose or withhold their identity when submitting complaints.

Component Three: Institutional Capacity Building

This component focuses on strengthening the management of local and international strategic partnerships and enhancing both institutional and human capacities. It is implemented through nine strategic projects. Major achievements include:

1. Anchoring strategic partnerships with public institutions, private sector entities, and CSOs, by engaging them in the design and planning of major strategic initiatives. Priority has been given to cooperation with key supervisory bodies, especially the Public Security Directorate (PSD) and media institutions, given their critical role

in the national anti-corruption framework. The Commission also continued activating local and international Memoranda of Understanding (MoUs) with its strategic partners.

2. The Innovation and Training Centre supported entrepreneurial anti-corruption initiatives, especially those led by youth. Young people were encouraged to propose innovative ideas, raise public awareness, and expose corruption using social media platforms. Specialized training programs were also delivered to build youth capacity in integrity and anti-corruption practices.

Fourteenth: Stories of Success and Outstanding Examples of Achievement

The Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) registered ample achievements and successes, following are some examples and stories of success, realized in 2024:

First Model

An educational awareness program on national integrity and anti-corruption standards was conducted in collaboration with the Public Security Directorate (PSD) – Department of Rehabilitation and Correction Centres – during October and November 2024.

The program targeted inmates convicted in corruption-related cases. Four awareness lectures were delivered at correctional facilities located in the governorates of Balqa, Zarqa, Karak, and Amman, with participation from over 200 male and female inmates. In conjunction with the program, a research questionnaire was designed and distributed among participants to support the preparation of a research study. The study aims to analyse the underlying causes of the committed

Twelfth: The Integrity Ambassadors Initiative

The Integrity Ambassadors Initiative was launched during the celebration of International Anti-Corruption Day in 2024. The initiative will be implemented in both public and private Jordanian universities, with the goal of reaching 5,000 students at the start of the first semester of 2025. Participants will take part in an intensive awareness program consisting of workshops that highlight the importance of combating corruption and promoting national integrity standards. Upon completion, these students will serve as Integrity Ambassadors; representing the Commission and helping to disseminate its awareness messages within their academic communities and beyond.

Thirteenth: Key Strategic Achievements in 2024

In addition to its executive efforts and in line with its updated strategy, the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) achieved a number of significant milestones in 2024. These achievements focused on preventive and proactive measures, community awareness, and the promotion of a culture of integrity, transparency, and public participation—creating an environment that aligns with National Integrity Standards and international best practices for reducing corruption. These efforts were implemented through effective partnerships with the public and private sectors, as well as civil society organizations (CSOs).

The Commission delivers on its mandate through a strategic framework organized around three core components:

Component One: Integrity Promotion and Prevention

This component focuses on activating the National Integrity System, ensuring compliance among public administrations, and enhancing the effectiveness of preventive efforts in the fight against corruption. It is implemented through 11 strategic projects. Key achievements under this component include:

1. Coordination with 16 monitoring and oversight entities responsible for ensuring private sector and CSO compliance with good governance standards.
2. Continued nomination of Liaison Officers across 22 government agencies to verify adherence to National Integrity Standards, governing legislation, and to reinforce monitoring and preventive mechanisms.
3. Identification of legislative gaps that may lead to corruption. A priority-based program was developed, targeting the health, municipal, and water sectors. Violations linked to legal gaps were analyzed through a comprehensive review of Audit Bureau reports, JIACC year-end reports, sectoral publications, and relevant court rulings. The most frequent violations and offending entities were identified, and appropriate actions and official communications were made to address and close these gaps.
4. Awareness-raising initiatives targeting specific sectors and groups, including:
 - Schools and universities
 - Mosques and churches
 - Public sector employees
 - Families, via social media platforms
5. Evaluation of public administration compliance with National Integrity Standards, including an analysis of internal

1. Case Management System

The programming of the Case Management System has been completed and is undergoing technical testing at the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship (MoDEE). This system digitally tracks information and cases from the moment they are received by the Commission until a decision or verdict is reached; this cover all stages of operations, investigations and technical procedures, before getting presented to the Commission's Board of Directors for their decisions and referrals, from and to the designated digital Directors.

2. Digital Intelligence System

The programming and preparation of the First Phase of the Digital Intelligence System has been completed and is now under technical testing at the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship (MoDEE). This system is based on creating a digital descriptive file for suspected persons or entities of corruption, following it up electronically and comparing it to other descriptive files. This system will be linked with databases of 130 government and semi-government entities as service partners in three stages.

3. Digital Infrastructure Development

The Commission is working on modernizing the digital infrastructure and upgrading all main servers, developing connectivity devices (switches) and firewalls in addition to completely separating this internet network from the rest of the operating networks at the Commission, to protect data privacy and confidentiality, in accordance with the National Cyber Security Centre requirements.

Eleventh: Capacity Building and Training

In 2024, the Jordan Integrity and

Anti-Corruption Commission (JIACC) implemented several capacity-building initiatives for its staff across two key levels:

First: Building Functional (Job-Related) Capacities

The Commission focused on enhancing the technical and professional competencies of its staff in areas directly related to combating and preventing corruption. Training covered topics such as risk management, creativity and innovation development, and other relevant subjects. A total of 150 employees participated in these training programs. Among them, 8 employees obtained the Certified Fraud Examiner (CFE) certification, in cooperation with the Governance Support Project in Jordan, funded by the United States Agency for International Development (USAID). Following this, 13 additional staff members enrolled in the Accredited Evaluator certification program, in partnership with the King Abdullah II Centre for Excellence.

Second: Specialized Training by the Innovation and Training Centre for External Entities

Throughout 2024, the Innovation and Training Centre at the Commission organized a series of specialized training programs aimed at building capacity in integrity promotion, anti-corruption practices, and fostering innovation and creativity. These programs targeted a wide range of participants from various sectors and institutions. The total number of participants in these training programs and workshops reached 371, with 57% being male.



specialized training programs aimed at experience sharing, institutional capacity building, technical cooperation, and information exchange in the areas of integrity promotion, corruption prevention, and anti-corruption efforts. These developments will be elaborated further under the International and Local Communications component.

Among the key participations:

- The Commission took part in the Hashemite Kingdom of Jordan's review process to assess compliance with the United Nations Convention against Corruption (UNCAC), under the supervision of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).
- It also contributed to the mutual evaluation of Singapore, focusing on its anti-corruption framework and commitment to the UNCAC, also under the supervision of the UNODC.

Tenth: Digital Transformation

Main activities and Programmes

The Commission is working on several digital transformation projects, including the Digital Intelligence System, Case Management System, Integrity Indicators Monitoring System, Mobile Application, and the development of electronic services through its official website.

In addition, it is developing interconnected and flexible digital systems (independent of organizational hierarchy) to automate the flow of incoming information, such as reports of suspected corruption and grievances. These systems aim to facilitate citizens' ability to report corruption suspicions, submit requests for protection, enable the Commission to track wealth accumulation, build descriptive profiles of suspects, and automate all related procedures—including classifications, decisions, official correspondence,

seizures, archiving—up to the issuance of the final decision by the Commission's Board of Directors.

The Digital Support Directorate regularly upgrades and equips the Digital Forensics Laboratory with state-of-the-art equipment and software that meet international standards. It also modernizes the digital infrastructure by providing advanced protection and communication systems. In addition, the Directorate identifies and documents all technical requirements, and develops the interactive training platform that supports the Commission's capacity-building efforts.

Indicators and Achievements

First: Implemented Projects

1. Integrity Index Monitoring System
The Integrity Index Monitoring System was launched and distributed to 119 institutions that were targeted within the National Integrity Matrix in 2024. The system allows these institutions to respond to the National Integrity Matrix and upload all documents and supportive instruments, or any other relative standardized guidelines, for the purpose of documentation and archiving.

2. Mobiles Application
The application was launched during the Fourth Quarter of 2024. It had been developed in compliance with the Commission's digital transformation systems requirements. This covers all e-services, such as: receiving complaints, receiving information, receiving grievances, investors' complaints, protection requests, international cooperation requests or the right to obtain information.

3. E-Services
The Commission updates and develops all web-based services in line with its digital transformation systems.

Second: Projects under Implementation

campaign, targeting all segments of society to promote awareness of the critical role cybersecurity plays in combating and preventing corruption-related crimes.

2. Prepared training materials and awareness messages on cybersecurity and its importance in the fight against corruption.

3. Organized training programs and awareness workshops for Commission staff, public institutions, university students, and school students.

4. Participated in national cybersecurity events, including the Second Jordan Cybersecurity Summit and the launch of the Cybersecurity Excellence Award.

Eighth: International Indices

A. Corruption Perceptions Index (CPI)

In 2024, the Hashemite Kingdom of Jordan (HKJ) recorded a notable improvement of three points on the Corruption Perceptions Index (CPI) compared to 2023. Jordan advanced to 59th place out of 180 countries, up from 65th, according to the CPI issued annually by Transparency International (TI) in Berlin. This progress is attributed to the concerted efforts of relevant state agencies, including the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC), through the implementation of measures aligned with international standards on integrity and anti-corruption, as well as the Commission's continued execution of strategic projects across its mandate. It is worth noting that Transparency International is a non-governmental organization (NGO) that issues several indices—most notably the CPI—which assesses perceived levels of corruption in more than 180 countries worldwide.

The CPI is a composite index, drawing on data from 3 to 13 independent sources. It evaluates multiple factors, including the stability of economic and tax laws, human rights conditions, parliamentary performance, and others.

B. Rule of Law Index

Jordan also advanced in the Rule of Law Index, rising from 62nd to 61st place out of 142 countries. This index is produced by the Global Justice Project (GJP). Regionally, Jordan ranked third among nine Middle East and North Africa (MENA) countries, including Egypt, Lebanon, Kuwait, Tunisia, Algeria, Morocco, and Iran.

The United Arab Emirates (UAE) ranked first, and Kuwait second.

The index also highlighted that Jordan was among 59 countries worldwide that achieved progress in combating corruption during 2023–2024, largely due to improvements on the Absence of Corruption Indicator. Furthermore, Jordan ranked second among 38 low- and middle-income countries (LMICs) in this domain. The Global Justice Project (GJP) is an independent, non-partisan, and multidisciplinary organization that generates knowledge, raises awareness, and catalyzes action to advance the rule of law globally.

Ninth: Cooperation and MoUs

In 2024, there was a noticeable increase in the Commission's external engagement, reflected in both the growing number of Memoranda of Understanding (MoUs) signed with various stakeholders and its active participation in relevant regional and international events and conferences. Additionally, several Commission staff members were delegated to attend

These initiatives aim to instil the values of national integrity and transparency, raise awareness about witness protection, and communicate the Commission's core messages to all segments of society. These efforts have contributed to a reduction in the number of complaints and cases received by the Commission—a positive indicator attributed to improved compliance with national integrity standards across state institutions, as well as proactive risk monitoring and early intervention strategies. The effectiveness of these awareness-raising programs is grounded in the framework of the National Strategy for Integrity and Anti-Corruption (2020–2025) and reinforced by judicial rulings that serve as strong deterrents against defamatory or harmful behavior.

Sixth: Discussion of Two Master's Theses within the Joint "Governance and Anti-Corruption" Programme

In implementation of the Memorandum of Understanding signed between the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) and the University of Jordan (UJ), and as part of a collaborative and integrated effort to advance the role of science and knowledge in promoting the values of integrity and anti-corruption, two Master's theses were discussed under the joint "Governance and Anti-Corruption" programme.

This academic collaboration aims to establish a well-grounded knowledge base, foster the development of human capital in specialized sectors, and empower values of integrity, good governance, and anti-corruption.

The two theses were as follows:

- "The Impact of Criminalizing Nepotism

and Favouritism in the Jordanian Legal System"

- "The Role of Public Oversight in Reducing Administrative Corruption: Social Media as a Model"

The programme is being implemented through faculty members at the University of Jordan, some of whom hold doctoral degrees and contribute to the academic and practical dimensions of the initiative.

Seventh: Cybersecurity

The establishment of the Commission's Cybersecurity Unit represents a vital step toward strengthening digital security and protecting sensitive information.

This unit plays a central role in securing the Commission's databases and digital infrastructure, responding to cybersecurity incidents, addressing electronic phishing campaigns, and conducting regular cybersecurity audits in collaboration with the National Cybersecurity Centre. Any vulnerabilities identified through these checks are promptly addressed to ensure comprehensive digital protection.

The Commission has also placed significant emphasis on awareness-raising and training activities in the field of cybersecurity. These initiatives are aimed at increasing awareness among Commission staff, public sector employees, students in schools and universities, and the general public regarding the challenges associated with cybersecurity, along with the preventive and corrective measures that should be taken in response to potential threats. To this end, the Commission has implemented the following key actions:

1. Launched the "Digital Integrity" media



2. International Youth Day Celebration and Launch of the Innovation Incubator

The Commission proudly celebrated International Youth Day at its headquarters in Amman, where it launched the Innovation Incubator—an electronic platform designed to host and support innovative ideas and initiatives related to integrity and anti-corruption.

The platform targets all segments of society, with a special focus on youth, who are seen as central actors in carrying forward national aspirations for transparency, accountability, and institutional reform.

This initiative is aligned with His Majesty's royal directives, recognizing the unique potential of Jordanian youth to develop creative solutions, tackle challenges, and leverage emerging technologies to foster integrity and combat corruption. As the world undergoes a profound technological transformation led by artificial intelligence (AI), the need for innovative and effective solutions within the Commission's scope of work has never been greater.

Today, emerging technologies are playing a pivotal role in advancing integrity and anti-corruption efforts—and the Commission is committed to ensuring that youth are at the forefront of this movement.

Fifth: Combating Perception - Based Corruption and Rumours

The Commission has actively worked to combat the perception of corruption and the spread of rumours by "fighting ideology with ideology." This has been carried out through hundreds of meetings, public debates, dialogue sessions, workshops, lectures, and strategic engagement with written, audio-visual, and digital media. These efforts aim to highlight the scope of the Commission's achievements and raise public awareness of the dangers of being influenced by rumours, fabricated news, and malicious or vindictive complaints—often intended to discredit individuals. Such actions are criminalized under the mandate of the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC).

The community has faced considerable harm as a result of perception-based corruption, which is often amplified through social media, gossip platforms, and by individuals who have been held accountable by the law—including by the JIACC and other state authorities.

As part of its qualitative awareness efforts, the Commission has launched targeted media campaigns, enlightening messages, and digital communications disseminated via official media channels, social media platforms, and mobile applications such as the "Sanad App."

The implementation of this program is expected to yield several key benefits, including:

- A positive impact on the Kingdom's reputation in managing grants and aid.
- Enhanced transparency for donors, investors, and partners through a dedicated platform that provides each donor with detailed and real-time information about their respective funded programs—such as achievement rates and expenditure efficiency (cost-effectiveness).
- Support for monitoring the integrated national vision—comprising economic modernization, administrative reform, and political modernization.
- Oversight and evaluation of implemented strategic projects.
- Timely and accurate provision of relevant information to institutional leaders, administrators, and executives, according to their mandates and responsibilities.
- Prompt and reliable access to information for external partners.

Fourth: Inclusion of Youth and Investment in Technology and Innovation

1. Success of the Integrity and Anti-Corruption Hackathon



In support of innovation and creativity—and in line with the Economic Modernization Vision, particularly efforts to promote the creative industries such as e-gaming and e-sports, as outlined in the Jordanian Strategy for e-Gaming

and e-Sports (2023–2027), and in alignment with the Anti-Corruption Summit: London 2016 requirements—the Commission launched its Integrity and Anti-Corruption Hackathon in early 2024. The aim was to develop digital gaming concepts rooted in integrity and anti-corruption principles. This initiative was implemented in cooperation with the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship (MoDEE) and the King Abdullah II Fund for Development (KAJD) / Jordan Gaming Lab (JGL).

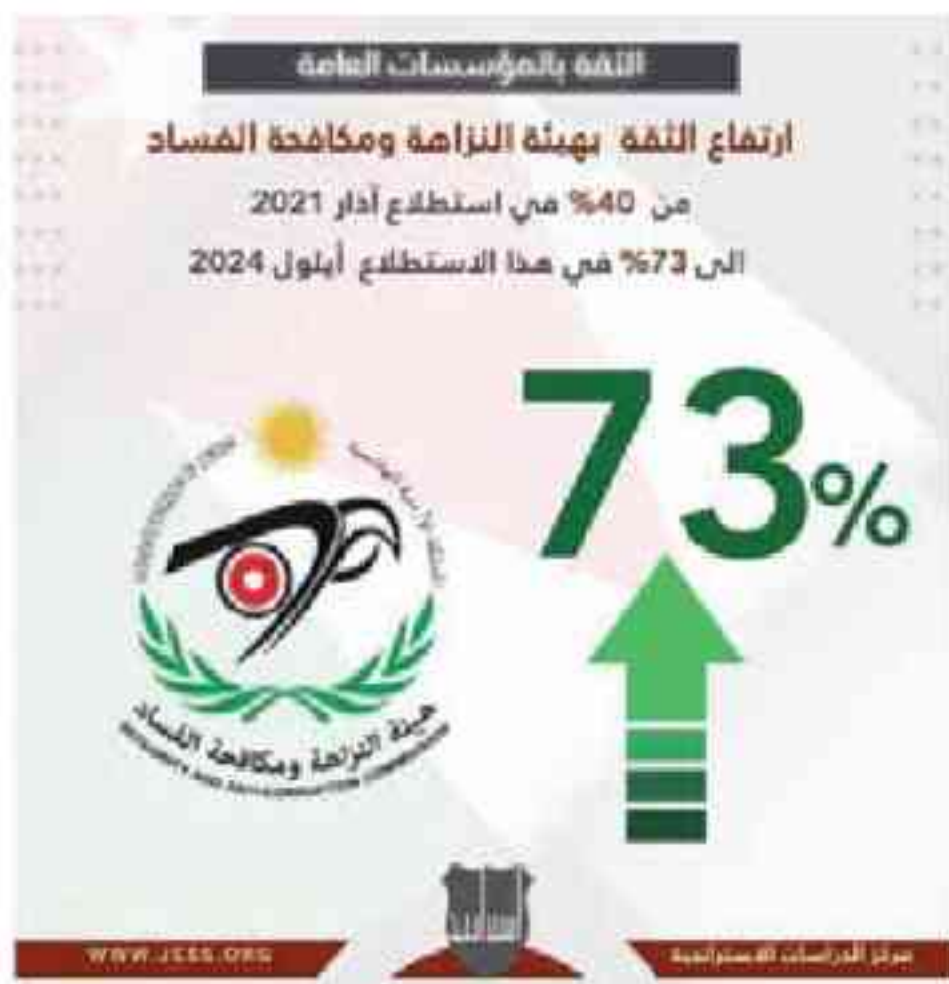
A group of game programmers, designers, and enthusiasts aged 18–25 participated in this game development competition.

The hackathon aimed to engage young people in promoting integrity and preventing corruption by encouraging them to propose innovative initiatives using modern technology. Contestants competed to create anime-style games addressing the following themes:

- Acts of corruption
- National integrity standards and corruption prevention
- Anti-money laundering (AML) in relation to corruption
- Protection of witnesses, whistle-blowers, informants, and experts

At its core, the hackathon encouraged the creation of seven anime e-games in which players are placed in virtual scenarios directly linked to the values of integrity and anti-corruption. Players are given the freedom to make their own decisions and experience the consequences; seeing first-hand how ethical or corrupt choices impact themselves, their families, and their communities. This interactive approach was designed to deepen understanding and ensure long-term retention of anti-corruption concepts.

Additionally, the games incorporated riddles and puzzles to provoke curiosity and stimulate engagement. At the conclusion of the hackathon, awards were presented to the winners and all participating youth and students in recognition of their contributions.



Second: Increased Citizens' Trust in the Commission

A survey conducted by the Centre for Strategic Studies (CSS) at the University of Jordan (UJ) indicated a significant increase in public trust in the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC). Trust in the Commission rose from 40% in a poll conducted in March 2021 to 73% in a poll conducted in September 2024, marking a 33% increase. This notable rise placed the Commission ahead of the Public Security Directorate and the Jordan Armed Forces in the ranking, out of a total of 19 entities covered by the survey.

This achievement would not have been possible without the Commission's genuine and effective efforts in pursuing and apprehending perpetrators of corruption, and referring them to the judiciary as both a public duty and a means of deterrence. The Commission has also played an active role in asset recovery operations and conducted extensive awareness campaigns targeting all segments of society.

Moreover, the efforts of liaison officers in various public administrations have

contributed significantly. These officers remain committed to ensuring strict adherence to the principles of national integrity as outlined in the National Integrity Index (NII)—including the rule of law, transparency, good governance, justice, equality, and equal opportunity—free from favoritism or leniency in applying relevant laws, regulations, and instructions.

Third: Strategies Implementation Governance Methodology Project

The Commission has adopted a specialized program for the governance of strategic projects to promote transparency and accountability through an integrated electronic system focused on the governance of strategy implementation, funding, and project management. This initiative has become one of the Commission's most innovative undertakings, supported by its growing emphasis on artificial intelligence (AI) technologies and digital transformation.

This e-system—dedicated to the governance of strategies, funding, and projects—is composed of three main divisions:

A. Strategy Governance

This division includes:

- Global, national, and sectoral goals
- Performance indicators

B. Finance Governance

This division includes:

- Grant governance
- Loan governance
- Governance of partnership agreements (e.g., public-private partnerships - PPPs)

C. Governance of Activities and Procedures

This division includes:

- Governance of projects
- Governance of initiatives
- Governance of tasks and delegated assignments



First: Launch of the Second Edition of the National Integrity Index (NII) in 2024.

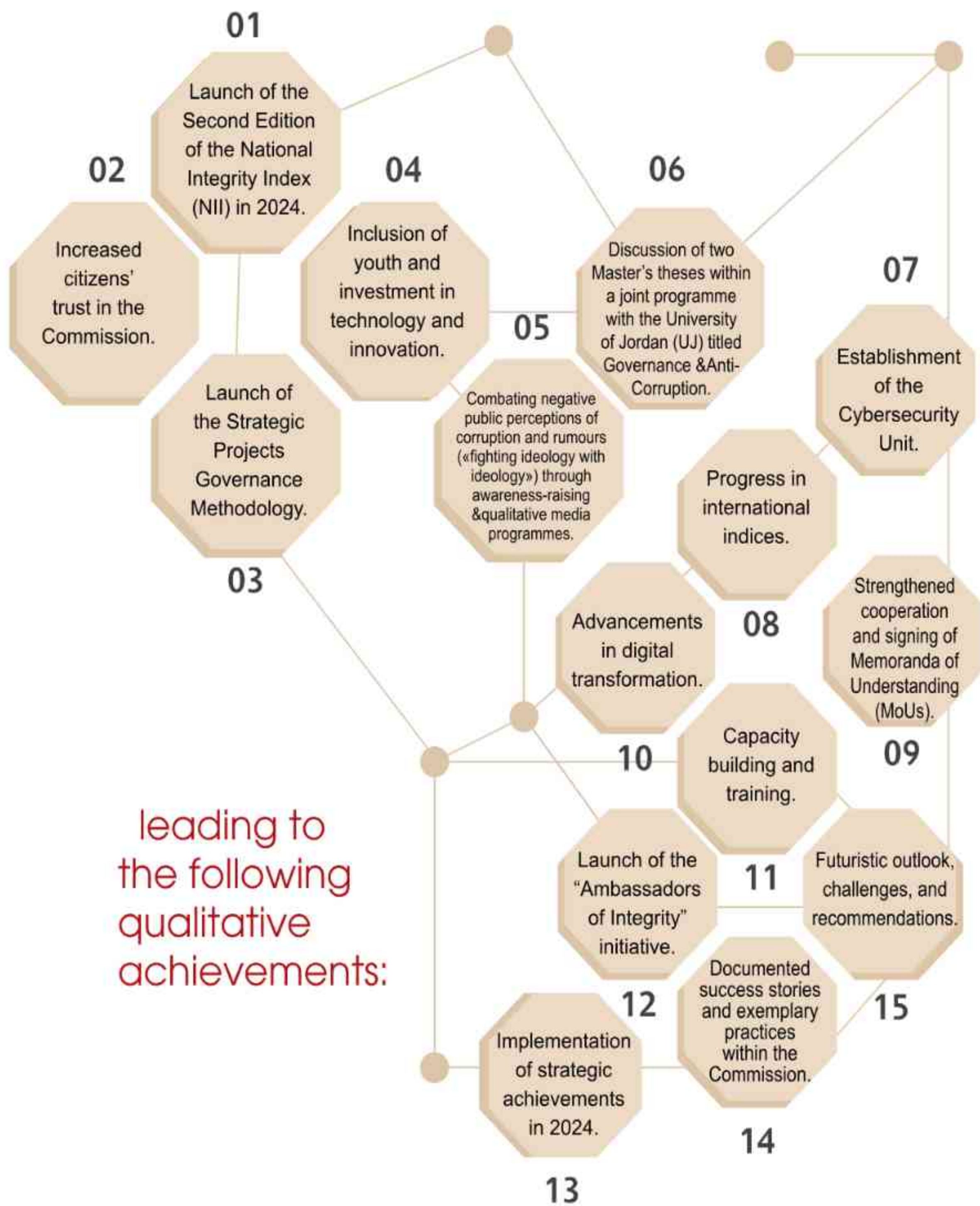
The Commission launched the Second Edition of the National Integrity Index (NII) in 2024, during the International Anti-Corruption Celebration Day on the 22nd December 2024. The launch highlighted the importance of ensuring full engagement of all institutions and employees in adopting and applying the culture and standards of national integrity, thereby emphasizing the role of senior leadership across all public administrations, who are expected to serve as role models in instilling and anchoring these standards.

The objective is to institutionalize work, ensure its continuity and sustainability, and move beyond fragmented efforts, by establishing a unified effort aimed at enhancing the performance of public administrations, directing them toward safeguarding public funds, closing corruption loopholes, and halting wasted resources. This is achieved by boosting the effectiveness of public administrations, leveraging performance

indicators and the various excellence awards to elevate their performance levels. The aim is to transform the work environment into an attractive space characterized by a culture of integrity, effectiveness, competence, and positive institutional behavior.

While this Index is compatible with international practices and norms, it caters for the specificity and nature of the Jordanian environment, to realize the intended goals.

In its Second Edition, the Index targeted 119 public administrations, hospitals, universities and municipalities, to advance public sector institutions into advanced levels of safeguarding public money and promoting preventive measures that will positively reflect on the quality and efficiency of services, particularly that the Index is continuous and sustainable, thus an integral and indivisible part of the preventive Commission mandate. Furthermore, the latter is aligned with the Economic Modernization Vision and the Public Sector Modernization Road map, in accordance with the Royal vision.





Chapter One

Qualitative Achievements, Future Outlook, Challenges and Recommendations



The achievements of the Commission during 2024 are a living embodiment of its ability to transform ambitious visions into tangible results, driven by innovation, continuous development, and strategic thinking supported by advanced technologies. These efforts build on the Commission's accumulated accomplishments. Accordingly, the Commission adopted a series of successful practices aimed at reinforcing strengths and addressing weaknesses wherever they exist, leading to the following qualitative achievements:

Chapter One

Qualitative Achievements, Future Outlook, Challenges and Recommendations



Winners of the Hackathon Competition

being adopted, implemented and followed-up on.

The Fourth Component was concerned with international and local communications; the Commission carried out several projects, in cooperation with the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), such as «Together for an Accountable and Transparent Public Administration in Jordan», resulting in the launch two reports: The «Review of Integrity in the Public Sector» and the «Review of Public Governance in Jordan». The preparation of the strategic plan 20262030- has also started.

In 2024, the Commission officially joined the OECD's Public Integrity Indicators (PIIs), which establish a new benchmark for assessing government resilience to corruption risks and for strengthening public integrity. It also joined the Youth Rule of Law Network (RoLYN) project, launched by the Council of Europe (CoE), which aims to raise awareness about the links between corruption and environmental degradation and to encourage youth participation in addressing these issues.

Similarly, the Mecca Agreement among Member States of the Organization of Islamic Cooperation for Cooperation (OIC) on cooperation in anti-corruption

law enforcement was signed. Additionally, several Memoranda of Understanding (MoUs) were signed with counterparts in Iraq, Lebanon, Qatar, the United Arab Emirates (UAE), Morocco and the Republic of Kazakhstan to facilitate the exchange of experiences and enhance anti-corruption efforts.

Locally, and in line with its mandate to reach all segments of society, raise awareness of its role and achievements, and promote public trust, , the Commission intensified its media engagement in 2024 to foster direct communication with citizens and relevant stakeholders. This was done through social media platforms, its official website, media outlets, and partner institutions. As a result, 354 news items, awareness messages, feature stories, and television and radio interviews were broadcast, alongside the launch of four media campaigns.

The Commission also signed a memorandum of understanding (MoU) with the Zaha Cultural Centre / Greater Amman Municipality (GAM), as part of its efforts to strengthen cooperation with national institutions and promote the role of the private sector and civil society organizations (CSOs) in combating corruption and upholding national integrity standards. Two additional MoUs were signed with Hayat Centre – RASED and the Talal Abu-Ghazaleh Knowledge Forum.

Amnesty Law No. (5) of 2024 led to a decline in the amounts recovered from corruption-related crimes. Nevertheless, the Board of the Commission addressed the State Cases Management Agency, requesting that legal proceedings be initiated before the competent judicial authorities to pursue the recovery of funds covered by the amnesty law. This action is based on Article 29(b) of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments, which stipulates that: "The issuance of a court decision to drop a public right claim, halt prosecution, or exempt from penalty due to any exemption conditions or lack of responsibility shall not prevent the continued recovery of funds derived from corruption."

The Third Component emphasized on the importance of integrity and preventive measures. The Second Edition of the National Integrity Index (NII) was launched, to stay abreast of global practices and international standards, by following these international standards and indices, that are compatible with the Commission's mandate and national integrity standards, while investing in partnerships, such as that with the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) to benefit

from the international technical expertise towards improving its own quality indices, in cooperation with outstanding Jordanian authorities of excellence in terms of national, regional and international awards.

Among the realized achievements within the scope of compliance with private sector good governance principles, considered a vital lever for economic growth, the Commission continued its coordination with other relevant monitoring agencies, with regards to the governance of the private sector and civil society organizations (CSOs), to ensure that there are existing legislations or adopted and published governance guidelines, to abide by.

In response to Royal directives on the need to intensify work to educate public sector employees on the principles of integrity and governance, a total of 233 awareness meetings and lectures were carried out during 2024, compared to 141 in 2023.

Regarding the corruption risk assessment studies, the Commission targeted four ministries and government institutions in order to identify legal, procedural or administrative gaps that may lead to a form of corruption; this effort led to 70 issued preventive recommendations, which are

The Second Component focused on the Rule of Law. This included investigations; receiving complaints, reported information and grievances; interrogations, reconciliations, retrieval of money, protection of information, witnesses, whistle-blowers and experts. Hence, the Commission was able to carry out numerous corrective and preventive measures in 2024 across all public sectors administrations, reaching 16%, while registering a reduction in the number of carry-over files (ongoing for years), to about 14% in comparison to the previous year, 2023.

It is worthwhile noting that the decline in informant reports, complaints and incoming files to the Commission in 2024, ranged between 41% - 45%, compared to 2023. This is attributed to the success of the Commission in disseminating awareness among all public administrations, coupled with pre-emptive and precautionary measures to interdict and stop the commitment of corruption acts. This is also attributed to the positive resultant achievements following the launch of the First and Second Editions of the National Integrity Index (NII).

The Commission conducts its deliberations and transactions, through social media, smartphone

applications and its website, in a secure and confidential manner, allowing informants and agents to supply information without identify detection and ensuring that their anonymity is preserved, in an effort by the Commission to encourage informing on issues of corruption.

A cooperation network was established by signing agreements and Memoranda of Understanding (MoUs) with security authorities to coordinate efforts in protecting witnesses and whistle-blowers and to provide them with a legal and security cover during all phases of the investigation.

In terms of recovery, the value of the recovered amounts, or what the Commission contributed to recovering, or prevented from being wasted in public funds, amounted to 60,981,915 JOD (Sixty Million, Nine Hundred Eighty-One Thousand, Nine Hundred Fifteen Jordanian Dinars). Additionally, the Commission was able to uncover suspicions of tax evasion amounting to 109,591,955 JOD (One Hundred Nine Million, Five Hundred Ninety-One Thousand, Nine Hundred Fifty-Five Jordanian Dinars). Which were referred to the Income and Sales Tax Department.

The issuance of the General

(UJ) Centre for Strategic Studies (CSS) recent poll; the adoption by the Commission of the Strategic Projects Governance Programme, to instil and promote transparency and accountability, within an integrated e-system that supports governance of implementing strategies, marking one of the most prominent and innovative Commission accomplishments, through the adoption of artificial intelligence (AI) technologies and digital transformation (DT).

The Commission was committed to include youth and invest in emerging technologies and innovation, as demonstrated by the success of the Integrity and Anti-Corruption Hackathon and International Youth Day celebration, during which it launched its innovative e-incubator platform, to receive suggestions, creative ideas and innovative initiatives that promote integrity, prevention and Anti-corruption efforts across all strata of the community, particularly the youth sector.

The Commission is combating adverse public perception of corruption and rumours by “fighting ideology with ideology” through the conducting hundreds of meetings, dialogue sessions, workshops, lectures and communications with the written, audio, and visual and communications media. It has prepared and implemented media campaigns, awareness-raising

initiatives, and dissemination of e-messages across all audio-visual media channels, its own website and social media platforms and various applications (apps).

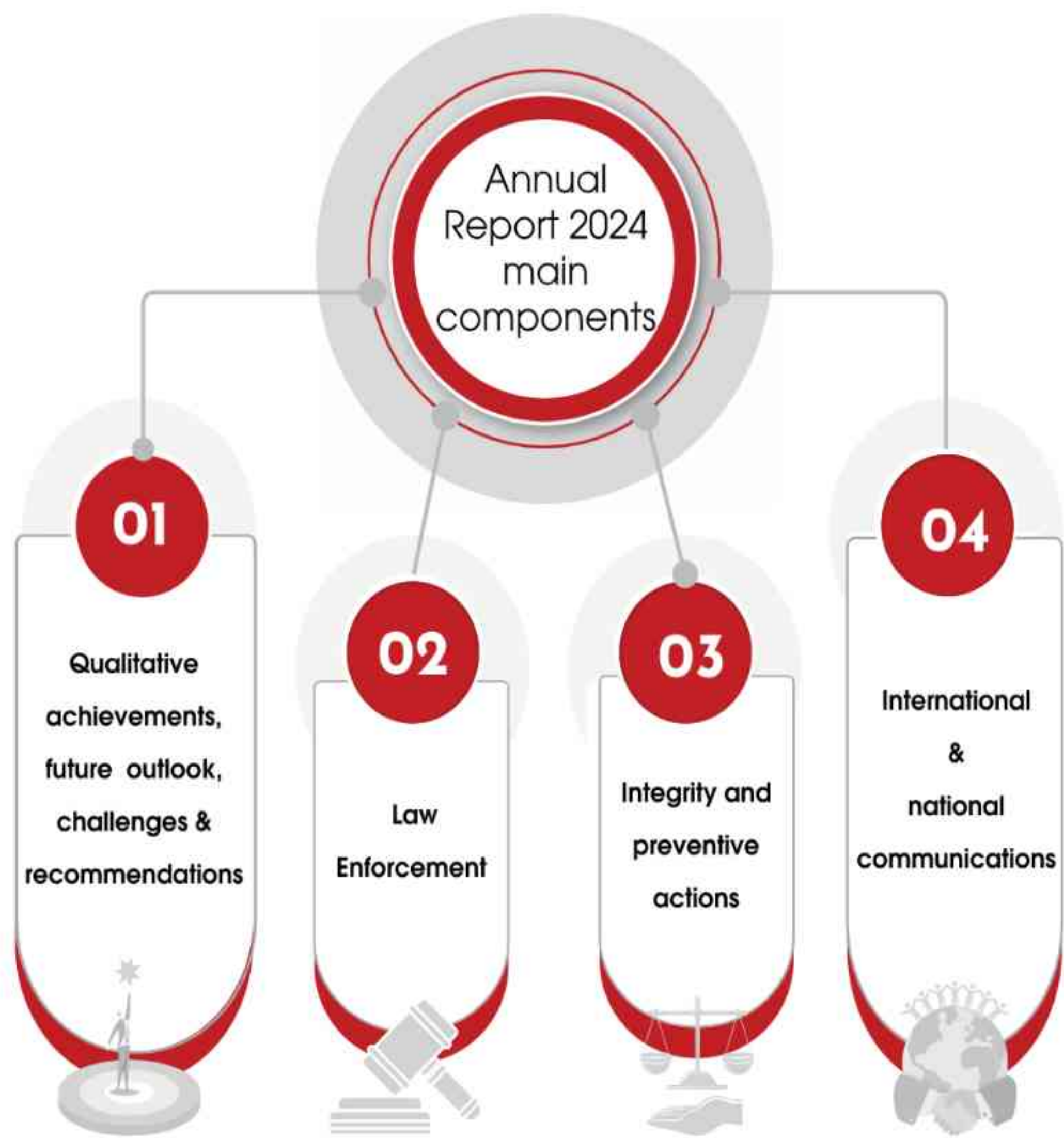
The Commission paid ample attention to the importance of cybersecurity, by establishing the Cybersecurity Unit, as a vital step in promoting digital security, information protection, safeguarding databases, and the Commission's digital infrastructure; in doing so, it conducted necessary cyber checks, awareness-raising activities, training and specialized workshops.

On the level of international indicators, the Hashemite Kingdom of Jordan (HKJ) registered good results on the Corruption Perceptions Index (CPI), which is issued annually by Transparency International (TI) in Berlin, by progressing 3 points in 2024 compared to 2023. Furthermore, Jordan improved to the 61st rank, up from 62nd, among 142 countries, on the Rule of Law Index, becoming one of 59 countries that registered progress in combating corruption, on an international level, between 2023 and 2024, attributed to progress on the Absence of Corruption Index. The pace of the Commission's external participation was also active, whether by signing an increased number of Memoranda of Understanding (MoUs) with different parties, or by participating in relevant events and conferences.



Executive Summary

This summary showcases the most prominent achievements of JIACC in 2024, covering four main components, as follows:



The First Component highlights the most important qualitative achievements that were realized by the Commission in 2024, along with future outlook, challenges and recommendations. In this regard, the Commission launched the Second Edition of the National

Integrity Index (NII), reaffirming the importance of adopting and implementing the culture and requirements of national integrity standards by all institutions and staff. Other achievements included a rise in citizens' trust in the Commission, based on the University of Jordan

Executive Summary



In line with the Royal directives of His Majesty King Abdullah II, the Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC) is placing strong focus on the Jordanian youth as future leaders. Accordingly, the Commission launched the "Ambassadors of Integrity" initiative, set to commence in early 2025. The first phase will target 5,000 university students, who will participate in group workshops and awareness-raising sessions on their role in combating corruption and promoting integrity. These values are to be embraced in their daily lives, particularly as they enter public service and the labour market.

To support this effort, the Commission has launched a digital e-Incubator platform on its website. This platform serves as a reference hub for promoting integrity and combating corruption, while enabling youth to contribute innovative solutions through the use of emerging technologies and artificial intelligence (AI), in alignment with the Commission's mandate.

As part of its youth-focused strategy, the Commission also launched its Integrity and Anti-Corruption Hackathon, which saw the participation of seven youth teams and (23) individuals, with three winning projects recognized for their innovation.

At the level of law enforcement, the Commission continued to handle referred cases with professionalism, referring the necessary ones to the judiciary. In the area of asset recovery or contribution to recovered or anticipated amounts, the Commission contributed to the recovery of a total amount of 60,981,915 JOD (sixty million nine hundred eighty-one thousand nine hundred fifteen Jordanian Dinars). This amount resulted from final judicial rulings and reconciliation settlements. In addition, the Commission was also able to uncover suspected tax evasion amounting to 109,591,955 JOD (one hundred nine million five hundred ninety-one thousand nine hundred fifty-five Jordanian Dinars).

It also launched a secure electronic platform to preserve the confidentiality and privacy of whistle-blowers reporting corruption, encouraging more individuals to come forward without fear of exposure. A Security Cooperation Network was established in coordination with relevant agencies to provide both legal and physical protection to witnesses and informants.

In terms of international and regional engagement, the Commission cooperated with the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) on a joint project promoting transparency and accountability in public administration. This partnership led to the release of two key reports; one reviewing Integrity in the Public Sector and another on Public Governance. The Commission has also begun preparing its National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026 – 2030) in collaboration with the OECD and other strategic partners.

In this context, the Commission joined the OECD's Public Integrity Indicators (PIIs), which establish a new benchmark for assessing government resilience to corruption risks and for strengthening public integrity. It also joined the Youth Rule of Law Network (RoLYN), a project launched by the Council of Europe (CoE), which aims to raise awareness about the links between corruption and environmental degradation and to encourage youth participation in addressing these challenges.

Additionally, the Commission signed the Mecca Agreement for Member States of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) to enhance cooperation in the enforcement of anti-corruption laws. Several Memoranda of Understanding (MoUs) were also signed with peer institutions from Arab and friendly countries, facilitating knowledge exchange, technical cooperation, and joint training initiatives.

Finally, I conclude by commending the efforts of the Commission and other Jordanian authorities whose joint contributions advanced Jordan's position by three points on the Corruption Perceptions Index (CPI) issued annually by Transparency International. In 2024, Jordan ranked 59th out of (180) countries.

Dr. Muhannad Hijazi
Chairman of the Board,
Jordan Integrity and Anti-Corruption Commission (JIACC)



Chairman's Statement

It is with great pride and a deep sense of responsibility that I present the 2024 Annual Report of the Integrity and Anti-Corruption Commission to our valued stakeholders and partners. This report reflects the Commission's most significant milestones and accomplishments over the past year, underscoring our collective commitment to promoting integrity and combating corruption in all its forms.

I would also like to express sincere appreciation for the unwavering dedication and unified efforts of the Commission's Board and its staff. These achievements are the result of a strategic, forward-thinking vision — one grounded in steady, prudent progress and guided by a firm commitment to upholding the Commission's mandate as an independent supervisory authority vested with judicial policing powers.



In this spirit, the Commission has launched a Strategic Projects Governance Programme, which is an integrated framework that had been designed to promote integrity and accountability. This Programme operates as an integrated matrix, concerned with governance in implementing strategies, finance and projects, hence becoming one of many innovative initiatives, adopted by the Commission in terms of artificial intelligence (AI) technologies and digital transformation (DT).

The launch of the Second Edition of the National Integrity Index (NII) in late 2024 marked a notable milestone at both the Arab and regional levels. Beyond serving as a qualitative continuation and natural extension of the Inaugural Edition - which successfully covered (99) ministries, institutions, authorities and municipalities- this renewed report, is the result of the Board's consistent efforts to advance the role of state institutions in protecting public funds, improving the quality of the Commission's services, and increasing citizens' satisfaction and trust in State institutions. It also aims to guide administrative leaderships towards assuming greater responsibilities, to stand as role models in carrying and committing to the message of integrity.

It is worth noting, that the Second Edition of the Index builds upon the positive results achieved in its First Edition, which successfully generated healthy competition among participating institutions and helped address significant gaps.

The Media, regarded as a strategic partner, has given considerable attention to the Commission. Through open media channels and social media platforms, the Commission's awareness and guidance messages have reached diverse segments of society across both public and private spheres. These efforts have significantly contributed to enhancing the Commission's visibility and building public trust in its actions to entrench values of credibility, justice, equality, equal opportunities and respect of the rule of law, in addition to safeguarding public funds and prosecuting corruption. As a result of these efforts, complaints and whistle-blower disclosures to the Commission have declined by over 40%. According to a 2024 survey conducted by the Centre for Strategies Studies (CSS) at the University of Jordan, public trust in the Commission rose from (40) % in 2021 to (73) % in 2024.



Chapter Two:	39
---------------------	-----------

Pillar II: Law Enforcement Component

1. Preliminary Inquiry	44
2. Investigative Work	46
3. Settlements and Asset Recovery	48
4. Witness, Whistleblower, Informant, and Expert Protection in Corruption Cases Unit	48
5. Grievances	50

Chapter Three:	51
-----------------------	-----------

Pillar III: Integrity and Preventive Work Component

1. Compliance in the Public and Private Sectors	53
2. Awareness-Raising Actions	58
3. Assessment Studies and Management of Corruption Risks	59
4. Preventive Files Review	62

Chapter Four:	65
----------------------	-----------

Pillar IV: International and National Communications Component

1. International Level	67
2. Local Level	71

Appendix:	77
------------------	-----------

Table of Contents

Executive Summary	18
Chapter One:	23
Pillar I: Qualitative Achievements, Future Outlook, Challenges and Recommendations	
1. Launch of the Second Edition of the National Integrity Index (NII), 2024	26
2. Increased Citizens' Trust in the Commission	27
3. Strategies Implementation Governance Methodology Project	27
4. Inclusion of Youth; and Investment in Technology and Innovation	28
5. Combating Perception - Based Corruption and Rumours	29
6. Discussion of Two Masters "Governance and Anti-Corruption"	30
7. Cybersecurity	30
8. International Indices	31
9. Cooperation and Memoranda of Understanding (MoUs)	31
10. Digital Transformation	32
11. Capacity Building and Training	33
12. Integrity Ambassadors Initiative	34
13. Key Strategic Achievements in 2024	34
14. Success Stories and Outstanding Examples of Achievement	35
15. Future Outlooks, Challenges, and Recommendations	36

The Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission



Dr. Muhannad Hijazi
Chairman of the Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission



Sami Al-Salaita
Vice Chairman and Board Member



Saad Shehab
Board Member



Hazem Al Majali
Board Member



Nasser Al-Qadi
Board Member




Our Message:

“Consolidating the national integrity system, law enforcement, prevention of corruption, and limiting its effects on the national level, in accordance with the international best practices, to establish a national environment that rejects corruption.”



Our Vision:

**"A national environment that upholds integrity,
and rejects corruption."**

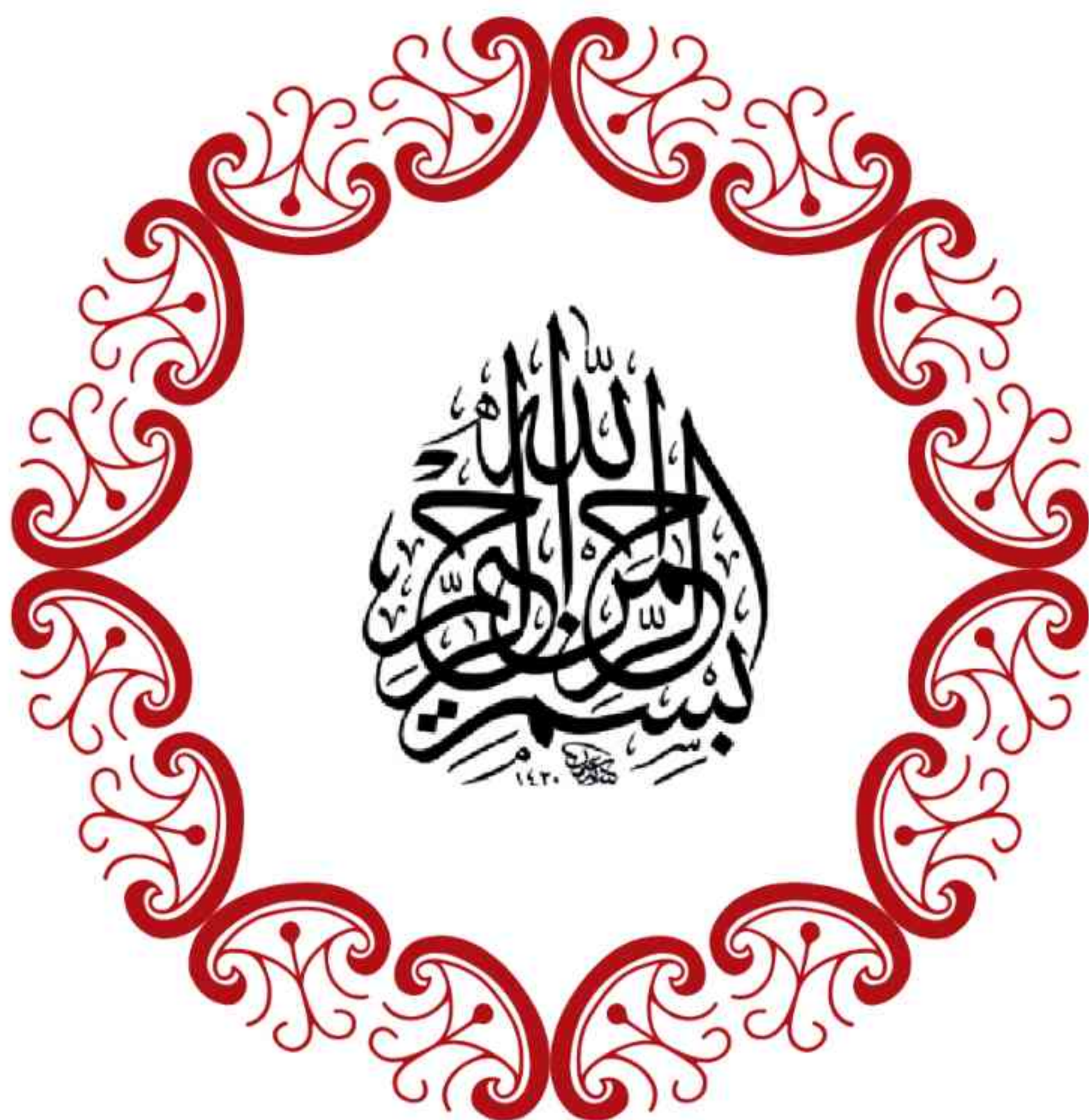




**HRH Crown Prince
Al-Hussein bin Abdullah II**



His Majesty King Abdullah II



**Head of the Annual Report Committee
Secretary General of the Integrity &
Anti-Corruption Commission
Amjad Narmok**

**Committee Members
Director of Institutional Development Direc-
torate
PHD. Asem Al Jadoua**

**Director of Media, Communication and Pub-
lic Relations Unit
Mrs. Suhair Al Deek**

**Director of Integrity and Prevention Director-
ate
PHD. Khaled Alqudah**

**Director of Financial Affairs Directorate
Mr. Hassan Salem**

**Reporter of the committee / report designer
Mrs. Sana Alawneh**

**رئيس لجنة التقرير السنوي
أمين عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
أمجد نارموق**

**أعضاء اللجنة
مدير مديرية التطوير المؤسسي
الدكتور عاصم الجدوع**

**مدير وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة
السيدة سهير الديك**

**مدير مديرية النزاهة والوقاية
الدكتور خالد القضاة**

**مدير مديرية الشؤون المالية
السيد حسان سالم**

**مقرر اللجنة/ تصميم التقرير
السيدة سناء علاونة**

The Hashemite Kingdom of Jordan

Annual Report

"For a Public Administration of Integrity and Competence"



مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

Download PDF Copy

